

توجيهات تطوير التعليم
الجامعي
بين الفلسفة والواقع

د / نصر الدين شهاب

اسم الكتاب: توجيهات تطوير التعليم الجامعي بين الفلسفة والواقع

اسم الكاتب: د/ نصر الدين شهاب

تصميم الغلاف: أسماء نصر

رقم الإيداع: 2024-14159

الترقيم الدولي: 978-977-8791-29-7

كافة الحقوق محفوظة للناشر والمؤلف

لا يُسمح بإعادة طبع أو توزيع أي جزء بأي طريقة، بما يشمل ذلك التصوير أو الطباعة أو التسجيل الصوتي أو أي وسيلة أخرى إلكترونية أو غير إلكترونية، دون إذن كتابي مسبق من الناشر، ويسمح فقط في حال الاستعانة ببعض الفقرات لغرض النقد والدراسة، طبقاً لما تحدده قوانين واتفاقيات حقوق الملكية الفكرية.

توجيهات تطوير التعليم الجامعي بين الفلسفة والواقع



الدراسة ملخص

إزاء التحديات السريعة والمتلاحقة في العصر الحديث، قامت معظم المجتمعات المعاصرة على اختلاف درجة التنمية فيها ببذل الجهود لتطوير التعليم الجامعي ؛ لتمكينه من قيادة عملية التطوير، وتحقيق وظائفه الأساسية في التدريس والبحث، وتنمية البيئة والمجتمع.

ولم تتخلف مصر بإمكاناتها العلمية، وقدراتها البحثية عن السير في هذا المضمار، فاستصدرت القرارات الرسمية، وشكلت اللجان، عقدت المؤتمرات التي تتناول قضية تطوير التعليم بعامه، والتعليم الجامعي بخاصة، كذلك تعرضت الدراسات العلمية لهذه القضية، حيث تناولت الاتجاهات المختلفة في تطوير التعليم الجامعي ؛ كي يستطيع تحقيق وظائفه بدرجة أعلى وأسرع.

واستهدفت الدراسة الوقوف على مجهودات تطوير التعليم الجامعي في مصر، ونتيجة لاتساع مجال التعليم الجامعي، تحددت الدراسة بحدود زمنية وموضوعية، فبالنسبة للحدود الزمانية فقد شكل قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ حداً زمنياً لبداية الدراسة أما بالنسبة للحدود الموضوعية، فقد كانت الوظائف الأساسية للتعليم الجامعي معياراً لتحديد محاور الدراسة ؛ وعلى هذا تكونت من ثلاثة محاور رئيسة هي: -

أ- وظيفة الاختصاصيين المؤهلين لقيادة عملية تطوير كل من الجامعة والمجتمع - عن طريق نقل المعرفة ونشرها - اقتصر الباحث على تناول التعليم الجامعي المفتوح، والمجهودات التي أرسته واقعاً في التعليم الجامعي

ب - وظيفة تنمية كل من البيئة والمجتمع والرقى بهما ؛ استعرض الباحث الوحدات ذات الطابع الخاص ، والمجهودات التي بذلت ؛ حتى أصبح واقعاً ملموساً

ج - تطوير المعرفة من خلال البحث العلمي، فقد تحددت الدراسة بمشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية، والمجهودات التي بذلت لإقراره.

وباستخدام المنهج التاريخي - مع دعمها بالوثائق الرسمية والقرارات الوزارية - قام الباحث بتتبع مجهودات التطوير في التعليم الجامعي من ١٩٧٢ الى ١٩٩٠.

و تكونت الدراسة من ستة فصول يتناول القسم الأول أربعة منها في هذا الكتاب ، أما الفصول جملة فهي :

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: التعليم الجامعي: نشأته وفلسفته وتطويره

الفصل الثالث: التعليم الجامعي في مصر نشأته وأهدافه ومجهودات تطويره

الفصل الرابع: مجهودات التطوير في الوظيفة التعليمية للجامعة

الفصل الخامس: مجهودات تطوير وظيفتي الجامعة في تنمية المجتمع والبحث العلمي

الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات

" بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "

" وقل رب زدني علما "

سورة طه: الآية 114

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

إطار مفاهيم الدراسة

مداخل التطوير:

أصبحت الرغبة الشديدة في التغيير مسألة عصرية تماماً، فنحن نعيش اليوم كما يقول بيرك . Burke عالماً نتوقع فيه دائماً أن يواصل العلم والتكنولوجيا الارتقاء بنوعية الحياة المادية، كما حققا ذلك على مدى سنوات القرن الماضي على حد تعبير "ج.بيرك"¹

ويضيف " بيرك " : "أن تعطش الانسان الشديد للحدثة هو تعبير عن التفاؤل الذي يعكس الثقة في قدراتنا في السيطرة على الطبيعة، فنحن نملك اليوم الوسائل التي تجعلنا نتعامل مع العالم بشكل أفضل عن أي وقت مضى، كما بلغ معدل التغيير المستمر درجة جعلتنا نلاحظ أننا إذا فهمنا شيئاً ما اليوم فلا بد أن يغدو عاجلاً أمراً عفا عليه الزمن"²

وإذا كان محتوى العملية التعليمية في أي مجتمع يدل على الأولويات الاجتماعية للجماعة المعنية، ويبين أيضاً بأى مفاهيم ينظر هذا المجتمع إلى العالم حوله، ويوضح لحد ما الاتجاه الذي ينبغي أن يسير نحوه - وفقاً لمنظوره - لكي يحقق نموه وتطوره، وإذا كان وجود المؤسسات التعليمية الرسمية بالذات يدل على أن المجتمع يملك الرغبة والوسيلة للإبقاء على نظرة بذاتها للأمام غالباً ما تكون - من وجهة نظره - نظرة تقدمية. إذا كان ذلك كذلك بالنسبة للعملية التعليمية بعامه، فإنه أوجب بالنسبة للتعليم الجامعي بخاصة.

والجامعة هي المؤسسة المنوط بها التعامل مع أرفع مستويات الثقافة فهي تتبناها، وتحافظ عليها وتدرسها، وتبحث فيها، وتنميها، وتضيف إليها وتقدمها إلى طلابها ليربى اختصاصيين في مجالاتها المختلفة، ولأن الجامعة تتفاعل مع الثقافة، فهي لا تستطيع أن تعزل نفسها عن مجتمعها، ذلك المجتمع الذي أنشأ الجامعة، وأرسل إليها أبناءه رقباً لهم وله.

آراء جد مختلفة قيلت، وتقال عن وظيفة الجامعة وأهدافها، ولكنها مع اختلافها تتفق في أن هناك أهدافاً يجدر بالتعليم الجامعي أن يحققها، ووظائف يقوم بها الجامعة ابتداء تعد الاختصاصيين في مجالات الاختصاص التي يحتاجها/المجتمع. ذلك بأن هناك مقومات تقوم عليها المهن المختلفة،

¹ - جيمس بيرك: عندما تغير العالم، ترجمة ليلي الجبالي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٤، ص ٣٠٧.

² - المرجع السابق، ص ٣٠٧.

منها معايشة خبرات متخصصة متعمقة في مجال كل منها والتي لا تتاح بصورة واضحة إلا في معاهد التعليم العالي بعامة ، والجامعي بخاصة

. ومنها اعتمادها على الاعداد المهني قبل الخدمة وفي أثنائها، في الكليات المتخصصة بالجامعة، كل في مجال تخصصها، حيث تهيأ الفرص للطلاب لدراسة مقررات متعمقة، تتمشى مع متطلبات التخصص. وهذا الإعداد القبلي يمكن المتخرج من النجاح في عمله. ولا يقف هذا الاعداد عند ذلك، بل إن الجامعة مع غيرها من المؤسسات تقدم برامج للتعليم المستمر في أثناء العمل.

لقد شهد القرن العشرون طلبا متزايداً على التعليم بعامة والتعليم الجامعي بخاصة، وكان من نتائج ذلك – وبالأخص في الدول المتقدمة - دراسة حاجات سوق العمل ومتطلباته ، والمواءمة بين مخرجات الجامعة، كماً وكيفاً، ومتطلبات السوق. ويعنى هذا أن العبرة ليست بتخريج الأعداد التي يحتاجها سوق العمل فقط ، ولكن بإعدادهم إعداداً يتمشى والتقدم التكنولوجي والعلمي في ميادين العمل المختلفة. ويؤدي تخريج اختصاصيين بأعداد أكثر من حاجة سوق العمل إلى بطالة بين هؤلاء الاختصاصيين، ويمثل في ذات الوقت هدراً مادياً وبشرياً في آن واحد. كما أن تخريج اختصاصيين أعدوا إعداداً لا يتلاءم مع تقدم المهنة وتطورها، يؤدي إلى إحجام المؤسسات المختلفة عن تعيينهم بها، وقد يصيبهم بالإحباط إذا عُينوا فعلاً، نتيجة عدم قدرتهم على أداء عملهم بنجاح، ولذا فقد اهتمت دراسات مختلفة في دول متعددة بدراسة مخرجات التعليم الجامعي اقتصادياً، وظهرت دراسات اقتصادات التعليم الجامعي متخصصة في قياس الكفايات الداخلية والخارجية ، وفي ميدان الكلفة / العائد Cost | Benefit ، ويتوقف نجاح الجامعة في هذا الصدد على تطويرها لبرامجها وتحديثها، بشكل يواكب التقدم في المهن المختلفة ، إن لم يسبقها. ولهذا كان اهتمام الجامعات بالبحث العلمي، باعتباره وظيفة من وظائفها ووسيلة من وسائل تطوير الجامعة نفسها وتطوير المجتمع وتحديثه ؛ والمقصود بالبحث العلمي ليس مجرد قيام أعضاء هيئات التدريس ببحوث علمية داخل الجامعة أو خارجها ، أو مجرد إنشاء مراكز متخصصة للبحث العلمي، ولكنه يضيف إلى ذلك تدريب الطلاب على التفكير العلمي و البحث منذ وقوفهم على أعتاب الجامعة.

وإذا كان التعليم بعامة يهتم أو ينبغي أن يهتم بتدريب الطالب على التفكير العلمي ، والدراسة والبحث، فإن التعليم الجامعي ينبغي أن يوظف كل إمكاناته المادية والبشرية من أجل تهيئة الفرص أمام الطالب الجامعي لبحث علمي ، وليكون باحث المستقبل ؛ ربما لذلك يقولون: إن

الجامعة أستاذ ومكتبة ومختبر، لأن الطالب يتفاعل مع أستاذه وينقب ويبحث ويدرس ويجرب في المكتبة والمختبر، والبحث العلمى بمفهوم واسع وسيلة لتنمية أرفع مستويات الثقافة والإضافة إليها.

ومن بين العوامل التي يعزى إليها اعتبار البحث العلمى وظيفة من وظائف الجامعة ، الكفاءات العلمية المتخصصة المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس وهم أعلى الكفاءات البشرية التي توجد في مجتمع ما فى مجالات تخصصها، ذلك أن الحاصلين على أعلى الدرجات العلمية يفضلون العمل بالجامعة في الأغلب الأعم عن العمل فى مجال آخر، لنتاح لهم فرصة الجمع بين التدريس والبحث العلمى .

ولذا تهتم الجامعات بإنشاء وحدات أو مراكز للبحوث داخلها، لنتيح لأعضائها فرص البحث من ناحية ، ولتقدم خدماتها لبيئتها ومجتمعها من ناحية أخرى ، وسواء أنشأت الجامعات مراكز متخصصة للبحث العلمى ، أم قام أعضاؤها ببحوثهم العلمية من خلال أقسامهم العلمية ؛ فإن الاهتمام بالبحوث يهيء للطلاب فرص معيشة جو علمى أكاديمى بحثى يجعلهم يشعرون بأن ثمة فارقاً كبيراً بين الجامعة والمدرسة الثانوية أو التعليم قبل الجامعى بعامة ، ومن شأن انخراط الطلاب في مناخ هذه هي سماته أن ينتج الفرص لاكتشاف الموهوبين الذين يمكن أن يصنعوا أجيالاً من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس.

ويرتبط بالوظيفتين السابقتين وظيفة الجامعة في ترقية بيئتها ومجتمعها ، بل إن دور الجامعة في إعداد الاختصاصيين ووظيفتها في القيام بالبحوث العلمية ؛ يمكن أن ينضويا تحت دورها في ترقية بيئتها ومجتمعها ، ذلك أن مخرجات الجامعة من اختصاصيين وباحثين هم ثروة بشرية - ورأس مال بشرى لا يقل أهمية عن رأس المال المادى - تسهم فى الارتقاء بالبيئة والمجتمع سواء في مجالات الانتاج أو في مجال الخدمات ، كما أن قيام الجامعة بالبحوث العلمية ، وتعاقدها مع مؤسسات المجتمع لدراسة مشكلاتها وتشخيصها وعلاجها إسهاما في زيادة الانتاج وارتقاء بمستوى الخدمات ؛ إنما هو إسهام آخر في الارتقاء بالبيئة والمجتمع.

ويضاف إلى ذلك أن الجامعة لا تقدم لطلابها برامج تخصصية وحسب ، بل إنها تقدم إليهم برامج ثقافية أيضاً سواء جاءت هذه البرامج فى صورة مقررات يدرسها الطلاب ، أو فى صورة نشاطات اجتماعية وثقافية ورياضية وترويحية ترفع من مستوى ثقافتهم وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم وثقافته .

وتهتم الجامعات أيضا - ترقية لبيئتها ومجتمعها - بإنشاء مراكز التعليم المستمر والتعليم الممتد وخدمة البيئة ، لنتيح لأبناء البيئة والمجتمع ، أياً كانت مؤهلاتهم وتخصصاتهم ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، فرص الاستفادة مما تقدمه ، ويدرس طلابها مشكلات هذه البيئة ، وينزلون إليها ليقدموا خدماتهم لأهلها ، ويعملوا على رفع مستواهم¹ وإن كانت الجامعة والتعليم فيها أداة أساسية لتطوير مجتمعها ، فإن وظيفتها التطويرية هذه لا يمكن أن تقوم بها ما لم تتطور هي ، ومن هنا كان تتبع مجهودات تطوير التعليم الجامعي بالدراسة والتحليل أمراً ضروريا لتطور المجتمع يواكبه وقد يسبقه. وإذا كان بعض مؤرخي التربية يرون أن جامعة بولونيا الإيطالية ، التي أنشئت في أواخر القرن الثاني عشر، أول جامعة في الغرب وتميزت بكونها جامعة متخصصة في مجال واحد هو تخصص الدراسات القانونية²

وربما كانت شهرتها في التعليم القانوني أول العوامل التي جذبت الناس إليها ، فقد شهدت قاعات المحاضرات في المدينة دارسين من طلاب العلم يمثلون أربعة عشر بلداً ، واستهوى الطلاب فيها أن الفكر المستقل وصل بولونيا بسهولة ، وأن تقاليد كمدنية رومانية أنقذتها من قبضة الاقطاع الذي خنق الأفكار في مدن أوربا الشمالية³ ، وهكذا نشأت أول جامعة أوربية متخصصة تتمتع بحرية أكاديمية واسعة.

وتوالى إنشاء الجامعات ذات التخصص الواحد ، إذ أنشأ جماعة من العرب جامعة مونتباليه لتعليم الثقافة العربية ونشرها ، وظلت تؤدي رسالتها حتى أواخر القرن الثالث عشر عندما تحولت إلى جامعة للدراسات الطبية ، وظهر في أعقابها جامعات أخرى في فرنسا . كما أنشئت في إنجلترا جامعة " أكسفورد " عام ١١٨٠ وجامعة كمبريدج عام ١٢٠٩ ثم جامعة " سانت أندروز " و " جلاسجو " و " أبردين " في اسكتلندا ، وهكذا شهدت بلدان كثيرة إنشاء الجامعات التي كان بعضها ذا تخصص واحد ، وكان بعضها الآخر تقليدياً.

¹ - أحمد اسماعيل حجي: نظام التعليم في مصر. دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩١ ص ص ٤١ - ٤١٤

² - محمد منير مرسى: دراسات في التربية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢

³ جيمس بيرك: مرجع سابق، ص ٦٢

ولكي تأخذ الجامعات مكانتها في طليعة مؤسسات المجتمع قيادة له وتطويراً لمناحي الحياة فيه كانت حتمية التطوير لأن لب التحدى الحقيقى للتعليم الجامعى المعاصر يتمثل في دوره المتجدد باستمرار في خدمة المجتمع ، بل قيادة التغيير في هذا المجتمع¹

وإذا كانت فلسفة التغيير التربوى والاجتماعي تستند إلى عنصرى المحافظة والتجديد، وهما طرفا معادلة صعبة قد يبدو أحياناً أنهما متناقضان، فإن الحقيقة أن التعليم الجامعي في الدول المختلفة مر خلال الأسلوبين من التغيير الطبيعي والقسرى أو الراديكالي الثوري .

وفى ظل الأسلوب الأخير اهتز التعليم الجامعي من الأعماق ، وظهرت أنماط جديدة منه على بعض أنقاضه القديمة كان في مقدمتها الجامعات التكنولوجية² كجامعات ذات طبيعة تطبيقية ، تهتم بالإنتاج وفنونه وطرقه ، والجوانب التطبيقية لمجالات المعرفة المختلفة وتنقسم الدراسة بها إلى قسمين أساسيين، الأول محدود نسبياً ويهتم بالعلوم الأساسية ونظرياتها ، والثانى كبير نسبياً ويهتم بالجوانب التطبيقية والعملية وفنون الإنتاج الحديث لفروع المعرفة المختلفة³

ومن نماذج أنماط هذه الجامعات: الجامعة الأمريكية المعروفة باسم معهد ماساشوستس للتكنولوجيا "MIT" الذى أسس عام ١٨٦٥، وتحددت أهدافه في إعداد طلابه ليكونوا قادرين على دراسة المشكلات والتعرف على الظواهر الاجتماعية، وتنمية عادة التعليم المستمر، وتنمية استعدادات طلابه، مع إعدادهم مهنياً لمواجهة التغيرات المستقبلية التي تطرأ على مجالهم المهني ومجتمعهم⁴

ومما يشار إليه من أنماط نظم الدراسة في تطوير التعليم الجامعي الانتقال من نظام العام الدراسي الكامل - للحصول على الدرجة الجامعية الأولى حيث تنقسم الدراسة إلى عدد محدد متتالي من السنوات الدراسية في كل فرقة يدرس الطالب عدداً محدداً من المقررات لكل سنة يعقد في نهايتها امتحاناً لينقل الناجحون عقبه إلى السنة التالية - إلى نظام المراحل الدراسية ، حيث تقسم الدراسة الجامعية إلى مراحل تتراوح ما بين مرحلتين إلى أربع مراحل لكل مرحلة يتأهل الطالب لممارسة عمل بعينه أو الاستمرار في الدراسة بالمرحلة التالية ؛ وتأخذ جامعات فرنسا بهذا النظام حيث يحصل الطالب بعد نجاحه في العامين الأولين بالجامعة على دبلوم الدراسات

¹ محمد منير مرسى: دراسات في التربية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٢

² المرجع السابق، ص ٢٣

³ المجالس القومية المتخصصة: هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطوير التعليم الجامعي فى مصر، سلسلة مصر عام ٢٠٠٠، المجالس القومية، القاهرة ١٩٨٠ :ص ص ٢٨٠-٢٨٤

⁴ MIT; MIT Today, MIT Press, Cambridge, 1988, P 41

الجامعية العامة، وللمتفوقين إمكانية مواصلة الدراسة في هذا الدبلوم لمدة عامين للحصول على درجة الليسانس¹

ثم إن هناك أيضاً نظام المقررات الدراسية أو الساعات المعتمدة (أو المكتسبة) Credit hours system ، ويقوم النظام على مجموع الساعات التي يكتسبها الطالب أو يجمعها ، وتشير إلى عدد المقررات التي درسها خلال الفصول الدراسية ، والساعة المعتمدة أو المكتسبة ساعة دراسة نظرية أو ساعتين عمليتين، بجانب ما يقضيه الطالب في الأعمال التي يكلف بها ، ويتميز هذا النظام بالمرونة ، ويتيح فرص الاختيار والحرية أمام الدارس ، كما يعتمد على التوجيه والارشاد²

ومن جهة أخرى، وفي إطار تطوير التعليم الجامعي وعقب المظاهرات الطلابية في فرنسا عام ١٩٦٨، صدر قانون التوجيه في ١٢ نوفمبر من نفس العام ، وتم تقسيم نظم الجامعات - في ضوءه - إلى وحدات للتعليم والبحوث بدلاً عن الكليات التقليدية³ ، لتقوم بمهام التعليم والبحث ، ولتخلق تعاوناً أكاديمياً بين الأقسام العلمية بما تقدمه من دراسات بينية ، وهذه الدراسات البينية أو المتداخلة Interdisciplinary تقوم على التفاعل بين تخصصين أو أكثر ينتج عنه ظهور تخصص جديد منهما⁴

واستجابة لحاجات المجتمع، وعدم قدرة التعليم العالي بعامة والجامعي بخاصة على استيعاب كل طالبه ، وتلبية لطلبات الراغبين فيه ممن حالت ظروفهم - وبخاصة من الكبار - دون الالتحاق به ظهر التعليم بالمراسلة والتعليم المفتوح كشكل من أشكال تطوير التعليم الجامعي وتطبق التعليم الجامعي بالمراسلة في اليابان جامعات خاصة تقدم تعليماً نظامياً تقليدياً للطلاب المتفرغين للدراسة ، كما تقدم في ذات الوقت - ومن خلال ذات الأقسام العلمية - تعليماً بالمراسلة يعتمد على استخدام وسائل تعليمية متنوعة ، كالتلفزيون والكلمة المطبوعة المرسل بالبريد

¹ Brian Holmes (ed), International Hand Book of Education system, Vol.,1, Europe and Canada, John Wiley and sons, New York, 1983,p319

² لمزيد من التفضيل:

- محمد منير مرسى: التعليم الجامعي المعاصر - قضايا واتجاهاته، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٧، ص ٤٦ الجامعة الأمريكية بالقاهرة: ندوة نظام الساعات المعتمدة والتعليم العالي بالدول العربية: مطبعة الجامعة الأمريكية، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٩

³ Brian Holmes (ed) Op.Cit, p31

⁴ The International Encyclopedia of Higher Education, Vol 5, Jossey, Bass Publishers, San Francisco,1977,p2211

والحقائب التعليمية وغيرها ، كما أنشئت بالمملكة المتحدة الجامعة المفتوحة - نتيجة - لقصور برامج تعليم الراشدين ، واهتمام التعليم الجامعي التقليدي بالصفوة ، وساعد نمو امكانيات وسائط التعليم والاعلام على إنشاء الجامعة المفتوحة للراشدين - فوق الحادية والعشرين من العمر - للالتحاق بها دون أية شروط مسبقة¹

ولم يقف تطوير الجامعات عند ذلك ، حيث اهتمت الجامعات بمد مظلة خدماتها لتشمل بيناتها المحلية ومجتمعاتها ، وتجويد ما تقدمه لهذه البيئة ، وفي سبيل ذلك اهتمت جامعات كثيرة بربط بحوثها العلمية بمشكلات الانتاج والخدمات ، فارتبط البحث بالتطوير " R & D " ، ثم ظهر اهتمام أيضاً بنشر نتائج البحوث العلمية فصار هناك ربط بين البحث والتطوير والنشر R,D " P" وكذلك أنشأت الجامعات مراكز للخدمة البيئية والتعليم المستمر .

ثم اتجه التطوير ، أخذاً بعداً آخر، إلى التواصل الثقافي ؛ إذ اهتمت جامعات كثيرة في الدول المتقدمة بخلق صلات لجامعاتها مع جامعات دول في العالم الثالث ؛ وتجاوبت بالفعل جامعات هذه الدول بالارتباط بجامعات العالم المتقدم ، وهو ما دعمته كثير من المنظمات الدولية كالبنك الدولي واليونسكو ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية " بتوفير التمويل اللازم للجامعات الدول النامية للقيام ببحوث تطبيقية - بعضها مشترك - وتدريب الباحثين العلميين، وتقديم خدمات استشارية من خلال مراكز علمية تنشأ لهذا الغرض"²

وبمنظور الهوية الثقافية ينبغي ألا نغفل جهود تطوير التعليم الجامعي في مصر؛ فقد عرفت مصر التعليم الجامعي منذ أمد بعيد ، عندما بنى جوهر الصقلي مسجداً جامعاً أراد أن يتلقى فيه المصريون أسس المذهب الشيعي، وسمى المسجد وقتها جامع القاهرة، ثم ما لبث أن عرف بالجامع الأزهر بعد ذلك ، ولقد أشار بعد ذلك يعقوب بن كلس عام ٩٨٨م - وكان وزيراً للخليفة العزيز بالله الفاطمي ومن قبله والده المعز لدين الله على الخليفة بأن يوافق على أن يقوم الأزهر بدوره كجامعة ، واستأذنه في تعيين عدد من العلماء للتدريس به ، وهكذا أنشأت الجامعة الأزهرية التي مرت بعدد من التطورات كان آخرها صدور قانون تطوير الأزهر ١٠٣ لسنة

¹المزيد من التفصيل:

أحمد اسماعيل حجي: التعليم الجامعي المفتوح، مدخل إلى دراسة علم تعليم الراشدين المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣

² Ulrich Peter, Forms of International Cooperation in Staff Development in Higher Education. Unesco, 1982, pp.31-32

١٩٦١ ليحطم الحواجز بين الأزهر والجامعات الأخرى ، وليخرج علماء حصلوا كل ما يمكن تحصيله من علوم الدين، وتهيأوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل في مجالات الانتاج المختلفة¹

وأُسست الجامعة بمفهومها التقليدي عام ١٩٠٨ كجامعة أهلية، وكان هناك تعليم عال متقدم تمثل في المدارس العالية التي أنشأها (محمد على) خدمة لأهداف النظام السياسي في ذلك الوقت، وكان هناك نوعان من المدارس: مدارس عالية عسكرية، و مدارس مدنية ذات نظام عسكري، كمدرسة الطب ومدرسة المهندسة خانة ومدرسة المحاسبة وغيرها ثم تحولت الجامعة الأهلية عام ١٩٢٥ إلى الجامعة المصرية وضمت أربع كليات، هي الآداب والحقوق والعلوم والطب، وتطورت الجامعة المصرية كجامعة تقليدية تتخذ الكلية وحدتها.

وأنشئت في عام ١٩٤٢ جامعة فاروق الأول بالاسكندرية، ضمت في سنواتها الأولى كليات الآداب والحقوق والتجارة والعلوم والهندسة والطب والزراعة، ثم طب الأسنان عام ١٩٤٥، وتوالى إنشاء كليات أخرى بعد ذلك.

وفي عام ١٩٥٠ نشأت جامعة ابراهيم باشا الكبير (عين شمس حالياً)، وكانت نواتها مجموعة من المعاهد العالية ، كالمعهد العالى الزراعى والمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية ومعهد المعلمين ، ثم ضُم إليها كلية الطب بالعباسية التى كانت تابعة لجامعة القاهرة ، وأنشئ بها كليات الآداب والحقوق والبنات والهندسة وغيرها

ولافتقار إقليم الصعيد إلى الخدمة التعليمية الجامعية، التي ظلت حتى ذلك الوقت مركزة في القاهرة والاسكندرية ثم أنشئ بعد الثورة جامعة أسيوط وقد بدأت الدراسة بها عام ١٩٥٧.

وتطويراً للتعليم الجامعي في ظل الاهتمام بتطوير للمجتمع المصرى ببيئاته المختلفة ، وتلبية لاحتياجات المحافظات المصرية للخدمة التعليمية الجامعية ؛ بدأ مع نهاية الستينات وأوائل السبعينات انشاء جامعات اقليمية سرعان ما انتشرت فى أنحاء البلاد لتغطى عدداً من محافظات مصر، وكان الهدف من هذا التطوير أن تأخذ هذه الجامعات نمط الجامعات البيئية لتكون جامعات إقليمية بالفعل تتلون بلون البيئة التي تخدمها والمحيط التي توجد فيه لتنهض به وتنميه

وفي عام ١٩٧٢ صدر قانون موحد لتنظيم الجامعات ، هو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، وكان من أبرز ما نص عليه في اطار تطوير التعليم الجامعي أن يراعى ألا تتكرر الأقسام المتماثلة في

¹ أحمد اسماعيل حجي: نظام التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص ٥١٢ - ٥١٨

كليات الجامعة الواحدة ومعاهدها ، وينظم ذلك تدريجيا بقرار من وزير التعليم العالي ، بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة ، وموافقة المجلس الأعلى للجامعات¹ وهذا يعنى أن القسم العلمى هو وحدة الجامعة ، كما أنه تطوير للتنظيم التقليدي للجامعات

ونص القانون نفسه على أنه: يجوز أن تنشأ من وزير التعليم العالي بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ، معاهد تابعة للكليات إذا كانت الدراسة بها تتصل بأكثر من الأقسام ، وتسري على هذه المعاهد الأحكام الخاصة بأقسام الكليات²، ويمثل هذا النص تطويراً هاماً للتعليم الجامعى نحو خلق نوع من الدراسات البينية أو المتداخلة Interdisciplinary.

كما أنشئت عام ١٩٧٥ جامعة حلوان ، وتكونت نواتها من المعاهد العليا المختلفة الموجودة بالقاهرة والاسكندرية وقناة السويس والقلوبية ؛ إذ نص القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ على أن تتكون جامعة حلوان من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي، والتي يصدر بتعيينها وتحديد مقارها قرار من رئيس الجمهورية ومن الكليات والمعاهد الفنية الأخرى التى تنشؤها الجامعة في المستقبل ، وهي بحكم نواتها وطبيعة المعاهد التي ضمتها - والتي سميت بعد ذلك كليات - تتسم بالجانب التطبيقي ؛ ولذلك كان من أهداف إنشاء هذه الجامعة تغيير الصورة المألوفة للجامعات التقليدية ، بحيث يختفى الفاصل بين العلم والتكنولوجيا * وتبنى الدراسات التطويرية والتطبيقية إلى جانب دراسات العلوم الأساسية ، وإعداد الاختصاصيين والقادة التكنولوجيين اللازمين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية³ على أن تسير هذه الجامعة على أساس عدم تكرار الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة .

وفي إطار تطوير التعليم الجامعى نص قانون تنظيم الجامعات على أنه يجوز بقرار من مجلس الجامعة إنشاء وحدات ذات طابع خاص، تستهدف معاونة الجامعة في القيام برسالتها في

¹ جمهورية مصر العربية: قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، ط. ٩ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة، ١٩٩٤، الفقرة الثانية، المادة رقم ٥

² قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، بشأن تنظيم الجامعات، الجريدة الرسمية، العدد ٣١ (تابع) في ٣١/٧/١٩٧٥، مادة ١٩٨ مكرر (أ)

³ * لمزيد من التفاصيل:

- هندواى محمد حافظ: دراسة مقارنة لنظام الجامعة التكنولوجية في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة، رسالة دكتوراه) غير منشورة (كلية التربية - جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

1 - قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥: مرجع سابق، المادة رقم ٢٠٤، مكرر (ب)

تعليم الطلاب وتدريبهم أو فى مجال البحوث ، وإجراء البحوث العلمية الهادفة إلى حل المشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الانتاجي أو دور الخدمات أو مواقع العمل المختلفة ، ومعاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية ، والإسهام في تدريب أفراد المجتمع¹.

وهكذا ظهر اهتمام كبير بتطوير وظيفة الجامعة في ألا تهتم بالنواحي النظرية فقط في تعليم طلابها بل بتدريبهم أيضاً ، وأن تهتم بخدمة بيئتها ومجتمعها وتنميتها وكذا تطويراً للوظيفة التعليمية للجامعة فى مصر ودوره افي ترقية الوظيفة البحثية للجامعة ، وكذا وظيفتها في خدمة بيئتها عقدت مصر اتفاقاً لربط الجامعات المصرية بالجامعات الأمريكية تحدد هدفها الرئيس دعم أنشطة البحث التطبيقي لأساتذة الجامعات المصريين بتمويل بحوثهم ذات الصلة بمشكلات خطط التنمية المصرية .

واستمراراً لتطوير التعليم الجامعي في مصر وافق المجلس الأعلى للجامعات عام ١٩٩٠ على إنشاء مراكز التعليم المفتوح كوحدات ذات طابع خاص بكل من جامعات القاهرة والإسكندرية وأسبوط لتقديم تعليم مستمر للإسهام فى تعليم أفراد المجتمع ، ونشأت بهذه الجامعات بالفعل شعب وفقاً لنظام التعليم المفتوح² ، وتلك أمثلة تدلل على وجوب متابعة جهود تطوير التعليم الجامعي في مصر.

¹ جمهورية مصر العربية :قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق، المادة ٣٠٧، والمادة ٣٠٨ .

² أحمد اسماعيل حجي :التعليم الجامعي المفتوح، مرجع سابق، ص ٣٢٧

مشكلة الدراسة:

أظهرت الدراسات والتقارير أن هناك مؤشرات تترجم مشكلة الدراسة بوجود معوقات متباينة تواجه هذا التعليم ، يذكر منها:

- 1 - عدم تنفيذ مادعا اليه قانون تنظيم الجامعات من ضرورة مراعاة عدم تكرار الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة الواحدة ، بل هناك من الشواهد ما يؤكد إنشاء كليات جديدة تكررت فيها أقسام علمية موجودة بكليات أخرى بذات الجامعة ، مثال على ذلك أن جامعة حلوان تأخذ بنظام عدم تكرار القسم العلمي في كليات الجامعة ، وبالرغم من ذلك فإن اللائحة الجديدة لكلية التربية الفنية في جامعة حلوان نصت على اضافة قسم جديد إلى الأقسام العلمية لكلية أطلق عليه قسم الثقافة الفنية والتربية الفنية الميدانية ليضم تخصصات الأقسام التربوية بكلية التربية بذات الجامعة¹
- 2 - تحويل بعض المعاهد التي أنشئت ببعض الجامعات ، في ظل المادة السادسة من قانون تنظيم الجامعات لتقدم دراسات تتصل بأكثر من قسم - إلى كليات، من ذلك معهد العلاج الطبيعي الذي كان تابعاً لكلية الطب بجامعة القاهرة ، وقد تحول إلى كلية العلاج الطبيعي لها مجلسها الخاص²
- 3 - ضم كليات ذات طبيعة تطبيقية ، كانت في الأساس تابعة لجامعة حلوان كجامعة تطبيقية إلى جامعات تقليدية ومن أمثلة ذلك ضم كلية الزراعة بمشتهر إلى جامعة الزقازيق بينها ، ثم ضم الكليات الموجودة بقناة السويس إلى جامعة قناة السويس وضم الكليات التابعة لفرع جامعة حلوان بالإسكندرية (كليات: التربية الرياضية بنين، التربية الرياضية بنات، و الفنون الجميلة، وعلوم القطن) إلى جامعة الإسكندرية.
- 4 - وجود مشكلات تواجه التعليم الجامعي المفتوح في مصر، اذ أشارت دراسة استطلاعية إلى أن هناك:

أ - مشكلات تتصل بالكتب الدراسية والوسائط التعليمية .

ب - مشكلات تتصل باللقاءات

ج - مشكلات تتصل بتقويم الدارسين³

¹وزارة التعليم العالي :اللائحة الداخلية لكلية التربية الفنية

²قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢

³قامت بهذه الدراسة الاستطلاعية الدارسة :منة عفت سليم لدعم خطة تسجيل رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص أصول التربية، بكلية التربية جامعة حلوان، سجلت بعنوان :دراسة تقويمية مقارنة للتعليم الجامعي المفتوح في مصر في ضوء بعض الخبرات الأجنبية

5 - توجيه انتقادات إلى مشروعات الترابط بين الجامعات المصرية والأجنبية أظهر ما يلي:

- أ - أن جهة التمويل غالباً ما تملئ منهج البحث وطرقه، بل الحلول أيضاً¹
- ب - اختيار موضوعات البحوث غالباً ما تتم من جانب الشريك الأجنبي،
- ج - أن هذه البحوث تشغل فكر الصفوة المفكرة ووقتها، مما قد يؤدي إلى إهمال عملها الأصلي²
- د - أن الغرض من المشاريع البحثية دراسة ومسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في مصر بواسطة المعاهد ومراكز البحوث والجامعات الأجنبية³
- ٦ -تبنى الجامعات الاقليمية نفس تنظيم الجامعات التقليدية، الموجودة بالقاهرة والاسكندرية، ولم يجعل⁴ أغلبها الإقليم المحيط بالجامعة محور النشاط التعليمي والبحثي بها، وقد بينت دراسة استطلاعية تحليلية عن هذه الجامعات ما يأتي
- أ - تدنى الإمكانيات المعملية والمكتبية والتدريسية.
- ب - انخفاض حاد في نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب
- ج - ضعف صلة الجامعات الاقليمية ببيئاتها⁵

حدود الدراسة:

- 1 -الحدود الزمنية من ١٩٧٢ الى ١٩٩٠ حيث صدور قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ عام ١٩٧٢
- 2 - الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تتبع مجهودات التطوير في المحاور الآتية: -
أ - بالنسبة لوظيفة الجامعة التعليمية المتمثلة في إعداد الاختصاصيين يدرس الباحث التعليم الجامعي المفتوح.

¹ رمزي زكى: البحوث المشتركة وخطية الإتجار بالعلم: الأهرام الاقتصادي، العدد ٧١٦، القاهرة ٤ أكتوبر ١٩٨٢ ص ٣٣

² محمود عبد الفضيل: دور البحوث المشتركة والمعلومات الأجنبية في الحياة المصرية الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٢١ القاهرة، ٨ نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٥

³ محيا زيتون: " البحوث المشتركة ومستقبل مصر " المرجع السابق، ص ٢٩

⁴ عبد الغني عبود (محرر) كليات التربية الأوضاع والتطلعات تقديم: أحمد اسماعيل حجي، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار النهضة العربية ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٤، ص ١١٣ -٤

⁵ زينب حسن حسن: " دراسة تحليلية لتجربة الجامعات الإقليمية في مصر " . سعيد اسماعيل على (محرر)الكتاب السنوى في التربية وعلم النفس (التعليم الجامعي في الوطن العربي)، المجلد ١٣، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص ص ١٧٦ - ١٨٦.

ب - بالنسبة لوظيفتي الجامعة في تنمية البيئة والمجتمع، والبحث العلمى يدرس الباحث الوحدات ذات الطابع الخاص، ومشروعات الترابط بين الجامعات المصرية والأجنبية.
مصطلح الدراسة:

مجهودات التطوير: تلك الاجراءات التي تناولت بالتغيير جوانب التعليم الجامعي من تشريعات وأهداف وبرامج ونظم ادارية وتمويلية وقوى بشرية بالتجديد والتحديث لإقرارها في التعليم الجامعي

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت التعليم الجامعي من جوانب مختلفة بشكل يصعب تناوله في هذا الجزء ؛ ومن هنا فإن الباحث يعرض محورين ذوى صلة بمشكلة الدراسة الحالية ومحاورها:

الأول: يتناول نشأة التعليم الجامعي وتطوره بصفة عامة.

الثاني: يتناول أشكال تطوير التعليم الجامعي وتجديده

أولا: دراسات مرتبطة بنشأة التعليم الجامعي وتطوره:

1 - الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨-١٩٤٠¹

انطلاقاً من أن نشأة الجامعة المصرية لم تعالج من قبل بمنهج علمي ولم يخصصها أحد من المؤرخين بالدراسة بالرغم من ارتباط دورها بالإرهاصات الأولى لثورة ١٩١٩، تناول الباحث دراسة هذا الموضوع دراسة تاريخية بالرجوع إلى المصادر الأصلية، أبرزها محافظ الجامعة المصرية وسجلاتها ومحافظ إنشائها والتقارير واللوائح والقوانين الصادرة بشأن ذلك، بالإضافة إلى مذكرات الرواد الأوائل الذين شاركوا في تأسيس الجامعة مثل مذكرات سعد زغلول وعباس حلمي الثاني ومحمد فريد هذا إلى جانب مضابط مجلس النواب والدوريات والكتابات المعاصرة. واختتم الباحث دراسته مؤكداً أن الجامعة المصرية أمنية وطنية جعلها الرواد الأوائل واجباً وطنياً حتى خرجت إلى حيز الوجود، وشكلت أساساً للنهضة العلمية لتشمل جميع النواحي لإيجاد البيئة

¹ عبد المنعم الدسوقي الجميبي: الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ - ١٩٤٠، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٣

الصالحة إذ دخل ضمن رسالتها نشر العلم والمعرفة بين الجماهير، وتهيئة قادة النهضة باعداد الكوادر في كافة التخصصات، ومشاركة العالم في تقدمه العلمى، ثم عرج الباحث إلى مشكلات الجامعة المصرية في العصر الحديث مطالباً بضرورة معالجتها

2 - التعليم الجامعي والعالي في الجمهورية العربية المتحدة خلال الخمسين سنة الأخيرة (١٩٢٠ - ١٩٧٠) ¹

أعدت هذه الدراسة بمناسبة السنة الدولية للتربية وبمعمونة من منظمة اليونسكو ² ، وتم إنجاز هذه الدراسة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٦٩ وأعدتها لجنة من أساتذة الجامعة، ولم يتحدد بالدراسة الأهداف أو المنهج، وقد استهلّت الدراسة بنشأة التعليم الجامعي وتطور أهدافه قبل ١٩٢٠ منذ عهد محمد علي وحتى مرحلة اليقظة الوطنية، وإنشاء إدارة التعليم الفني، ثم إنشاء الجامعة الأهلية. ثم قسمت الفترة التالية منذ سنة ١٩٢٠ إلى ثلاث مراحل: ما بين إعلان الاستقلال الجزئي من ١٩٢٢ إلى معاهدة ١٩٣٦ (فترة الآمال والتوقعات) ، والثانية امتدت إلى سنة ١٩٥٢ (نشأة الاتجاهات الديمقراطية في التعليم، والثالثة امتدت حتى نهاية فترة الدراسة. ثم تناولت الدراسة الأزهر الشريف من الجامع إلى الجامعة واختتمت الدراسة بتوضيح أثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على التعليم الجامعي من خلال هياكله التنظيمية ومحاوره المختلفة .

4 - التعليم العالي في جمهورية مصر العربية من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٥ ³

شكلت عملية التفاعل بين التعليم العالي والجامعي والمتغيرات المجتمعية محوراً أساسياً للباحثين في تناولهما لتطور هذا التعليم باعتبار أن هذه الظروف أسهمت في تشكيل أهدافه وتوجيه تفاعلاته وتحديد مستويات مخرجاته، وهو ما يعنى عدم اقتصار المعالجة على القوانين ولوائح التعليم العالي، أو إحصاءات هيئة التدريس

استعرض الباحثان عناصر التعليم الجامعي واستهلا ذلك بتقديم نظرة شمولية لأهم مؤسساته من جامعات، ومعاهد عليا وخاصة، وكليات، وأكاديميات عسكرية، ثم انتقلا إلى تناول تطور الأهداف الخاصة بهذا التعليم وتغيرات الهيكل الإداري، ثم استعراض تطور دور كل من

¹ الجمهورية العربية المتحدة: الشعبة القومية لليونسكو: التعليم الجامعي والعالي في الجمهورية العربية المتحدة خلال الخمسين سنة الأخيرة - ١٩٢ - ١٩٧٠، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢ -

² جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم وإدارة التربية: السنة الدولية للتربية ١٩٧٠، مطبعة التقدم، القاهرة ١٩٧٣

³ حسان محمد حسان، نادية جمال الدين: التعليم العالي في جمهورية مصر العربية من ١٩٥٠ - ١٩٨٥ منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٨

الاتحادات الطلابية ونوادي هيئات التدريس، وتناول مناهج الجامعة والتعليم العالي والتغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة، ثم عرض الوحدات ذات الطابع الخاص مع مراكز البحث العلمي، وكان المحور الأخير جامعة الأزهر والتطورات التي لحقت به من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٥ وفي ضوء عملية التفاعل بين تطور التعليم العالي والجامعي، والتطورات الأخرى على الأصعدة المختلفة - المصرية والعربية والعالمية - بلور الباحثان ما توصلا إليه من نتائج في ثلاثة محاور هي:

- أ - تفاعل التعليم الجامعي مع المتغيرات المصرية منذ بداية الثورة وحتى منتصف الثمانينات.
- ب - تفاعل التعليم الجامعي مع المتغيرات العربية من خلال انتقاله إليها أو استقباله لطلابها أو إغارة أعضاء هيئته التدريسية إليها
- ج - تفاعل التعليم الجامعي مع المتغيرات الدولية، وانعكس ذلك بوضوح على توجه البعثات والمنح الدراسية من الكتلة الغربية إلى الكتلة الشرقية والعكس حيث لوحظ أثر السياسة الخارجية - في نهاية فترة الدراسة - في توالى منح السلام الأمريكية ومشروعات ترابط البحوث بين الجامعات المصرية والأمريكية بعد اتفاقية كامب ديفيد وهو ما عده الباحثان توجهاً سياسياً وثقافياً معيناً له تمويله.

4 - قرارات المجلس الأعلى للجامعات: تحليل كمي وكيفي للفترة من ١٩٨٩-١٩٨٩¹ استهدفت الباحثة تحليل قرارات المجلس الأعلى للجامعات التي صدرت في الفترة من ٨٥/١٩٨٦ إلى ٨٩/١٩٩٠ للتعرف على اتجاهاتها ومجالات اهتمامها وعلاقاتها بسياسة تطوير التعليم الجامعي. قامت الباحثة بحصر شامل للقرارات التي صدرت عن المجلس، مع استبعاد القرارات التي تضمنت الإحالة للدراسة .أو التأجيل، أو إعداد مذكرة عنها، كذلك لم تعتمد الباحثة على عرض مجرد للقرارات وتصنيفها، وإنما تخطته إلى تحليل كيفي للمؤشرات التي تطبق هذه القرارات في ضوئها في إطار ما أعلنته استراتيجية التعليم في مصر من أهداف ومحاور، وتقارير لجان تطوير التعليم الجامعي، وقد قامت الباحثة بتقسيم قرارات المجلس إلى عدد من المستويات، وتحليل كل منها على حدة خلال الفترة الزمنية محل البحث وهي:

1- قرارات تتعلق بالمؤسسات التعليمية الجامعية

مركز التعليم العالي وزارة ١٩٨٩، - تحليل كمي وكيفي للفترة ١٩٨٦ المجلس الأعلى للجامعات، قرارات قنديل: أماني¹ ١٩٩٠ ديسمبر دراسات وأبحاث التعليم العالي، القاهرة

2- قرارات تتعلق بأبعاد العملية التعليمية.

3 - قرارات تتعلق بسياسة القبول بالجامعات.

4 - قرارات تمس البحث العلمي بالجامعات.

كشف تحليل الباحثة عن اتجاهات عامة، وعدد من النتائج من أهمها

- أن القرارات لم تمس حقيقة أوضاع نظام الدراسة والمقررات والمناهج الدراسية والتي أعلنت السياسة العامة أنها محور للتغيير.

- أن القرارات المرتبطة بالامتحانات لم تتعد خمسة وثلاثين قراراً طوال أربع سنوات وأن كثيراً منها اتجه إلى تقرير نظام الفصلين الدراسيين ووضع قواعد الامتحانات وأعمال السنة ثم في العام التالي كان إلغاء كثير من هذه الكليات العمل بهذا النظام - .

- اتجه مضمون بعض قرارات نظام سياسة القبول نحو اعتبار العام الجامعي ٩٠/١٩٩١ بداية التحول من النظام القائم إلى الأخذ بنظام المواد المؤهلة مع تصفية الأوضاع القديمة وقد بلغ الحجم الاجمالي للقرارات الخاصة بسياسة القبول اثنين وتسعين قراراً .

- صدور عشرات القرارات بالموافقة على إنشاء وحدات، ومراكز بحث ملحقة بالكليات والجامعات بالرغم من تناقض ذلك مع مقولة أن الموارد محدودة والامكانيات ضئيلة، فضلاً عن غياب سياسة عامة للبحث العلمي ترتبط بهذه الإنشاءات

- محدودية الاهتمام بكل من الطلاب وموضوع التعاون الدولي والاقليمي خلال فترة البحث، مع وجود مؤشرات تدل على الاهتمام بتعديل أوضاع هيئات التدريس المالية والترقيات.

5 - دراسة تاريخية لتطور المراكز التابعة لجامعة: ألاباما، وجامعتي (هبة الأرض) في ألاباما (١٩٨٩ - ١٩١٧)¹

استهدفت الدراسة رصد التطور التاريخي للمراكز الخارجية التابعة لهذه الجامعات، وتتبع تطور برامجها واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة، حيث تم الاطلاع على الوثائق والأدبيات المرتبطة بالخدمات الممتدة في الولايات المتحدة، وخاصة

¹ - William Tacueline, An historical Study of the Development of Campus Centers at The University of Alabama and at the two Land grant Universities in Alabama (1917-1989) ph.D University of Alabama 1992, Dissertation Abstract Intenational, vol.54, No.3 September, 1993

المرتبطة منها بتطور هذه المراكز، وقد أنشأت جامعة ألاباما ثمانى مراكز فى الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٥٦. أما الجامعتان الأخريتان فقد أنشأت كل منهما مركزاً واحداً يتبع إدارتهما وأثبت الباحث في نتائجه أن بعض هذه المراكز - بخاصة التابعة لجامعة ألاباما - قد استقلت تماماً عن الجامعة، كذلك أكد أن لهذه المراكز أهمية في دعم التعليم العالى في ألاباما، وتعزيز التعليم المستمر كاستجابة لحاجات المجتمع التكنولوجي في مدينة ألاباما

6 - مشروعات كلية المعلمين في شرق أفريقيا - تاريخ التعاون التربوي ١٩٩١-١٩٧٢ استهدف الباحث دراسة تطور ثلاثة مشروعات تشرف على إدارتها كلية المعلمين بجامعة كولومبيا وهي: مشروع المدارس الثانوية، ومشروع كليات إعداد المعلم، ومشروع معاهد التربية في كينيا وتنزانيا وأوغندا، وقد أشرف على هذه المشروعات ما يقرب من ٦٠٠ باحث في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧١¹، وهي الفترة محل الدراسة، وتجاوزت التكلفة الكلية للمشروعات ١٢ مليون دولار تتولى عملية تمويلها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID واستخدم الباحث المنهج التاريخى فى متابعة هذا المشروع مستنداً إلى المصادر الأمريكية فقط، وتبين بالنسبة للمشروع الأول أن الاعتماد على المعلمين الأمريكيين في عملية التدريب ظل قرابة سبع سنوات حيث تم سد احتياجات المدارس عن طريق المتطوعين من خلال فيلق رابطة السلام، أما المشروع الثاني فقد لوحظ توفر مدرسين أكفاء، وذوي خبرات عالية من خلال إعداد المعلم في أفريقيا الوسطى، أما المشروع الأخير الخاص بالمركز الكينى فقد قاد عملية التطوير لمعهد كينيا للتربية من خلال القيام بمجهودات لتطوير قدرات المعلمين في الريادة، ووضع المناهج والمقررات الدراسية خاصة في العلوم والرياضيات، كما أجريت عدد من الندوات والمؤتمرات لتطوير عمليات التدريس والبحث.

وذكر الباحث أنه - من خلال الاعتماد على المصادر الأمريكية فقط - أثبت في النتائج التأثير الواضح للخبرة الأمريكية في إعادة تدريب المعلمين في أفريقيا الوسطى، وقد تم تنفيذ بعض الدراسات الخاصة بالتنمية وتحديد الاحتياجات البحثية والوقوف على دور المعلمين المغتربين وتنشئة الأطفال، مع إجراء دراسات تطويرية في هذا المجال.

¹ Nank Burce, Teacher Collage Projectes in East Africa, A History of Educational. Co - operation, 1961-1971 Ph.D Columbia University Teachers Collages, 1988. Dissertation, Abstracts International, vol, 49, No.9, March, 1988

تعليق على دراسات تطور التعليم الجامعي:

تناولت الدراسات السابقة بعامة والتعليم الجامعي بخاصة من حيث: النشأة والتطور، بدءاً من إنشاء الجامعة الأهلية، ثم الجامعة المصرية ١٩٠٨ (الدراسة الأولى) والفترة من ١٩٢٠ - ١٩٧٠ (الدراسة الثانية) الفترة من ١٩٥٠-١٩٨٥ (الدراسة الثالثة) وتناولت الدراسة الرابعة قرارات المجلس الأعلى للجامعات في الفترة (١٩٨٩ - ١٩٨٩) بمنهج تحليلي نقدي وقد تناولت الدراستان الأجنبيةتان الخامسة والسادسة تطور بعض محاور التعليم الجامعي في دول أجنبية، فركزت الدراسة الخامسة في تناولها على مراكز خدمة المجتمع في عدد من الجامعات الأمريكية أما الدراسة السادسة فقد تناولت أفريقيا الوسطى، مخصصة في تناولها التعاون التعليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وواضح من ذلك أن أيّاً من هذه الدراسات لم يعرض لما تناوله هذا البحث من مجهودات لتطوير التعليم الجامعي في مصر. وقد أفادت الدراسة الحالية من جميع هذه الدراسات المصرية منها بخاصة، لوجود ارتباط بين التطور والتطوير كما أفادت مما تناولته من تأصيل نظري للتعليم الجامعي وتطوره وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات

ثانيا - دراسات مرتبطة بأشكال تطوير التعليم الجامعي وتجديده

٧ - الإصلاح الجامعي والصراع الاجتماعي والمثقفون - دراسة لواقع جامعة كولومبيا القومية¹ استهدف الباحث الوقوف على الصراعات الفكرية والثقافية، والحركة المؤسسة لعملية تحديث الجامعة القومية سنة ١٩٧٠، وتحليل هذه التيارات الفكرية التي تعد انعكاساً للصراعات العديدة في المجتمع، والتعرف على دور هذه الحركة في سياسة إصلاح جامعة كولومبيا في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٦ .

واستخدم الباحث المنهج التاريخي واعتمد على السجلات الوثائقية للجامعة، والحياة السياسية، والاتحادات الفكرية، والهيئات العلمية كما، عقد مقابلات شخصية مع الرواد من قادة هذه التيارات

¹ Rose Cecitia"" Universty reform, Social conflict, and Intellectuals: The Case of the National Universi- ty of Colombia," Ph. D. Stanford University, 1988. in Dissertation abstracts Intrenational, vol. 49, No. 12, June, 1989.

المنادية بعملية التغيير والتي تبلور من خلالها الانقسامات والصراعات الفكرية داخل الجامعة وخارجها كصراع الوجوديين مع أصحاب النظريات الاجتماعية وتشابك هذه التيارات مع المختصين من الرواد سواء في الجامعة أو في المجتمع الكبير، وحاول الباحث التوفيق بين مفاهيم كل مجموعة في إطار استراتيجيات العمل السياسي والجامعي. ثم وصد الباحث في خاتمة *الدراسة/التيارات الرئيسية* وحددها في ثلاث نزعات

- أ - النزعة التحديثية: Modernizing Tendency وهي تنسجم مع تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته عن طريق الاعتماد على الخارج أو التبعية
- ب- النزعة الديمقراطية: Democratizing Tendency وهي تطالب بتعبئة الجهود للمشاركة في قضايا المجتمع والاعتماد على الذات .
- ج - النزعة الراديكالية: Radical Tendency وهي تسعى لإعادة بناء المجتمع بشكل جذري

8 - دراسة مقارنة لدور التعليم العالي في التطوير الثقافي لبعض الدول العربية النامية¹

استهدفت الباحثة التعرف على دور التعليم العالي في التطوير الثقافي في كل من مصر والعراق والسودان، وقد عرضت الدراسة أوضاع القبول بالتعليم العالي في الدول محل الدراسة. وكذلك المشكلات المرتبطة بالمناهج ومدى مراعاتها لاحتياجات البلاد، وتناولت أسباب الإقبال الشديد على التعليم الجامعي ومتطلبات القبول والنظرية المتبعة في نظام القبول بالدول الثلاث وأشارت الباحثة إلى نظريتين تبنى عليهما سياسة القبول وتخطيطه: اما على حاجة الدولة من القوى العاملة، وأما على معدل إقبال ذوى الاستعداد الخاص، كما تعرضت الدراسة إلى مدى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في هذه الدول.

واتبعت الباحثة المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج المقارن وانتهت الباحثة إلى النتائج التالية

أ - ضرورة اتباع النظرية الأولى في قبول طلاب الكليات العلمية واتباع النظرية الثانية في قبول طلاب الكليات النظرية.

ب - اعتماد المجموع الكلى مضافاً إليه مجموع المواد المؤهلة كأساس للمفاضلة عند الالتحاق بالجامعة.

ج - يجب اشراف الجامعات على التعليم الثانوى .

¹ عليّة على فرج :دور التعليم العالي في التطوير الثقافي فى بعض الدول العربية النامية، دكتوراه " غير منشورة " كلية التربية، جامعة عين شمس ١٩٧١ :

د - التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية.

هـ - إعادة النظر في نظام المجانية المطلقة

و- التوسع في القبول بالتعليم الجامعي.

9 - تطوير التعليم الجامعي العربي - دراسة حقلية¹

استهدف الباحث دراسة بعض جوانب التعليم الجامعي من خلال التعرف على آراء مجموعة من الأساتذة بالجامعات العربية في دور التعليم الجامعي في تنمية التفكير العلمي لدى الطلاب العرب، وفي أساليب تطوير التعليم بوجه عام، ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كذلك استهدف الباحث استطلاع رأى مجموعة من الطلاب العرب (جامعة الإسكندرية، بيروت العربية) في نظم التعليم وفي سمات الأستاذ الممتاز من وجهة نظرهم، وكذلك سمات الطالب المثالي، والتعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها الطلاب، والتي تعوق حركتهم وتبدد طاقاتهم الذهنية.

واعتمد الباحث على استطلاع التراث الخاص بأوضاع الجامعات العربية، ومستوى طلابها، كما اعتمدت الدراسة الحقلية على تصميم اختبار خاص لاستبيان آراء الأساتذة في دور التعليم الجامعي في تنمية التفكير العلمي، وفي معوقات التعليم الحالية واقتراحات الأساتذة وآرائهم في هذا الشأن.

ثم اختتم الباحث دراسته بعرض نتائج البحث الميداني والاقتراحات الخاصة بتطوير التعليم الجامعي وتشخيص العوامل المعوقة له، ومدى تحقيق النظم الحالية للنمو العلمي، كذلك تناول سمات الأستاذ الممتاز والطالب المثالي وأهم مشكلات الطلاب. كما شملت الاقتراحات كافة جوانب التعليم الجامعي من حيث المناهج الدراسية وطرق التدريس والامتحانات والإدارة الجامعية ونظم قبول الطلاب وعلاقة الجامعة بالمجتمع والسلطة وأعضاء هيئة التدريس.

10- دراسة مقارنة لبعض أشكال التجديد في التعليم العالي في بعض التجارب العالمية

(انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية)²

استهدفت الباحثة الوقوف على الأسباب التي تدعو إلى البحث عن بدائل وأشكال جديدة للتعليم العالي في العالم عامة وفي مصر بصفة خاصة، والتعرف على الأشكال الجديدة في التعليم العالي عالمياً، ومعرفة إمكانية تطبيق هذه الأشكال في مصر واقتراح الوسائل التي تضمن نجاح تنفيذها

¹ عبد الرحمن العيسوي: تطوير التعليم الجامعي العربي دراسة حقلية منشأة المعارف بالإسكندرية - د.ت

² مرفت صالح ناصف: دراسة مقارنة لبعض أشكال التجديد في التعليم العالي في ضوء بعض التجارب العالمية (انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية)، رسالة ماجستير و غير منشورة كلية التربية، جامعة عين شمس ١٩٨٤

ومن خلال استخدام المنهج المقارن تعرضت الباحثة بالتفصيل لنظام الجامعة المفتوحة بالأجلترا وكليات المجتمع بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم عرضت لأهم التطورات المجتمعية في مصر التي تدعو للتجديد في تعليمها العالي .

وقد أظهرت الدراسة صعوبات الشروع في تطبيق الجامعة المفتوحة ورصدت الباحثة وجود عدد من المعاهد الفنية المتوسطة والعالية في مصر، إلا أنها أوضحت أننا مازلنا بحاجة إلى هذه النوعية من المعاهد والتي يمكن لكليات المجتمع اتخاذ هذه المعاهد مقاراً لها.

11 - دور وسائل الاعلام في الجامعات المفتوحة مع بحث إمكان تطبيق نظام الجامعة المفتوحة في بريطانيا علي الوطن العربي باستخدام القمر الصناعي العربي¹

قدمت الدراسة عرضاً شاملاً لنشأة الجامعة المفتوحة في بريطانيا وتطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه، وبعد تقويم التجربة تناولت الاتصالات الفضائية المتعلقة بالجامعة المفتوحة، وإمكان تطويعها لخدمة الوطن العربي عن طريق الشبكة الفضائية العربية، ثم عرضت الباحثة آراء الجامعة العربية واتجاهاتها والمؤسسات الاذاعية، والتربوية، والخبراء العرب والأجانب حول استخدام الشبكة الفضائية العربية.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي مستعينة ببعض الطرائق والمناهج الأخرى كالمنهج المسحي ودراسة الحالة والمنهج التاريخي.

وقدمت الباحثة في نهاية الدراسة نموذجاً لجامعة عربية مفتوحة، محددة كيفية الاستفادة من نظام هذه الجامعة في تطبيقه على الوطن العربي باستخدام القمر الصناعي العربي في سنة ١٩٨٢

12 - ارشادات جامعة مفتوحة لدول الخليج العربية²

استهدف الباحث رصد مجهودات المجالس الجامعية لخمس دول خليجية: (البحرين - الكويت - قطر - السعودية - الإمارات العربية) (في إقرار نظام الجامعة المفتوحة والكشف عن ملاحظاتهم في إمكانية ملاءمتها مع واقع الدولة الخليجية والوقوف على التسهيلات الممنوحة لإنشائها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بدراسة ميدانية استخدم في إجراءاتها أداة الاستبيان بعد تطويرها من خلال عرضها على محكمين، واستعان ببعض أساليب الاحصاء الوصفي من تحليل

¹ليلي العقاد :دور وسائل الإعلام والجامعات المفتوحة مع بحث إمكان تطبيق نظام الجامعة المفتوحة في بريطانيا علي الوطن العربي باستخدام القمر الصناعي العربي، رسالة دكتوراه) غير منشورة (كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٧٩

² Abdullah M. Al-Humaidy, Guidelines for establishing an open university in The Arab gulf states ph. D Michigan state university, 1980, Disseration abstracts International Vol.47, No.9 March, 1987

التباين وتحديد الرتب، والدرجات، والنسب، والمتوسطات، والانحرافات المعيارية وكذلك لمعرفة اختلاف دلالة الاستجابات للعينة المطبق عليها الاستبيان.

وأوضحت النتائج أن حاجة دول الخليج العربية للجامعة المفتوحة تتساوى مع حاجتها لأية جامعة تقليدية، وتم اقتراح فترة زمنية لفتح هذه الجامعة وممارسة أنشطتها بحيث لا يتجاوز ذلك ٦ سنوات، كذلك تحددت أهداف الاستراتيجية للجامعة فكانت الأولويات في إتاحة فرصة التعليم والتدريب بجانب الإعداد العام، وتخصيص برامج لمنح شهادة البكالوريوس، وأن الجامعة المفتوحة ليست منافسة للجامعات أو المعاهد، بل هي تعزيز لأدائها، وأن يعتمد إعداد المقررات والمناهج على أساس الثقافة العربية والإسلامية من خلال فريق متخصص، وأن تتعدد طرق التعليم أو الوسائط التعليمية والتقنية ووسائل الاتصال أو المراسلة، وتوفير المرشدين الأكاديميين، مع استثمار الأماكن المدرسية كمقار، أما التدريب العملي فيتم في الميدان، مع الالتزام بالمعايير الأكاديمية في وضع المناهج والتقييم، وأن تتمتع الجامعة بالاستقلال المالي وذلك بتوفير المواد الحكومية بجانب الرسوم التعليمية للطلاب والمواد المبيعة، وكرر الباحث المطالبة بتشكيل لجان تخطيطية لإنشاء الجامعة المفتوحة لدول الخليج العربية.

١٣ - دراسة عن تطور التعليم بالجامعات المصرية عامة وجامعة القاهرة خاصة ٦٧ / ١٩٦٨ - ٧٩١/١٩٨٠

استهدفت هذه الدراسة ما يلي:

أ - عرض وتحليل مقارن لتطور حجم التعليم بالجامعات المصرية خلال الفترة ٦٧/١٩٦٨ - ٧٣/١٩٧٤

ب عرض وتحليل تفصيلي لتطور حجم التعليم بجامعة القاهرة، وكلياتها المختلفة، والامكانيات المتاحة بها خلال نفس الفترة

ج- وضع تصور لما يمكن أن يكون عليه حجم المرحلة الجامعية الأولى بالجامعات المصرية حتى عام ٧٩/١٩٨٠ وذلك على أساس افتراضين: الأول بفرض نسبة استيعاب قدرها ٥٥٪ من خريجي الثانوية العامة. والثاني بفرض نسبة استيعاب قدرها ٤٥ من خريجي الثانوية العامة، ثم تقدير حجم جامعة القاهرة وكلياتها المختلفة حتى عام ٧٩/١٩٨٠ على أساس ثلاثة بدائل:

¹ جامعة القاهرة: دراسة عن تطور التعليم بالجامعات المصرية عامة وجامعة القاهرة خاصة ٦٧/١٩٦٨ - ٧٣/١٩٧٤ جامعة القاهرة ١٩٧٥ .

- 1 - تثبيت عدد المقبولين سنوياً على ما هو عليه حتى عام ١٩٧٥/٧٤ .
 - 2 - زيادة عدد المقبولين سنوياً بزيادة تراكمية قدرها ٥٪ سنوياً .
 - 3 - زيادة عدد المقبولين بزيادة تراكمية قدرها ١٠٪ سنوياً .
- د- تقدير الحد الأدنى لحجم الاعتمادات الحالية اللازمة لتدشين جامعة القاهرة في حالة تثبيت عدد المقبولين بما يمكن الجامعة من تحمل رسالتها بقدر الامكان في ظل الظروف المتاحة، ومما يعمل على توقف التدهور الحادث في مستوى التعليم الجامعي، وذلك لحين الوصول إلى الاستقرار الواجب.
- واعتمدت الدراسة أسلوب العرض والتحليل الرياضي والإحصائي للبيانات والمعلومات المستقاة من السجلات والاحصائيات الرسمية، وباستخدام طرق ومعدلات التنبؤ العلمية وبعض المعدلات القياسية، وذلك لتقدير ما يمكن أن يكون عليه الوضع حتى عام ١٩٨٠/٧٩، مع الأخذ في الاعتبار المؤثرات الداخلية والخارجية، هذا وقد استبعدت الدراسة من نطاقها الطلبة الواقدين وحملة الشهادات المعادلة والفئات المستثناة، وكذلك الطلاب المقبولين بجامعتي القاهرة والاسكندرية فرعى الخرطوم وببيروت فضلاً عن طلاب جامعة الأزهر.
- واستهلت الدراسة في عرضها بنظرة شاملة على التعليم الجامعي بالجامعات المصرية وذلك بدراسة الوضع الحالي ٦٨/٦٧ - ٧٤/٧٣ ثم انتهت بتقدير الاحتياجات المالية لدعم جامعة القاهرة حتى سنة ٧٩ ١٩٨٠، بفرض تثبيت المقبولين سنوياً وطالبت بأن النسبة التي يمكن قبولها في ظل الظروف الحالية لا يجوز أن تتعدى ٤٥٪ من حملة الشهادات العامة بالرغم من أن المعدلات العالمية تصل إلى ٤٠٪ من حملة الشهادة الثانوية كما في الولايات المتحدة على سبيل المثال
- 14- تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة¹
- استهدف الباحث التعرف على واقع التعليم الجامعي المصري من خلال ثلاثة محاور هي: نظام قبول الطلاب، ونظام الدراسة، ونظام الامتحان، وكذلك التعرف على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعات الأزهر، والقاهرة، والزقازيق عن أهم المشكلات التي يرونها في التعليم الجامعي في إطار محاور البحث، وأهم المقترحات لتطويرها كما استهدف الباحث التعرف على

¹ - أحمد يونس محمد محمود فكرى: تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة" ، كلية التربية، جامعة الأزهر ١٩٩٠
المعتمدة (المقررات الدراسية)

الاتجاهات العالمية المعاصرة في المحاور السابقة، بغرض الاستفادة من خبرات هذه الدول في تطوير نظم القبول والدراسة والامتحان بالتعليم الجامعي المصري .

وفرضت طبيعة البحث استخدام ثلاثة مناهج بحثية: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن. وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج عرضها الباحث مع التوصيات من خلال المحاور الأساسية لدراسته وهي (نظام القبول - نظام الدراسة - نظام الامتحان). وكان من أهمها أ - ارتباط نظام القبول في التعليم الجامعي والعالي من بداية القرن التاسع عشر عام ١٩٥٢ بالتغيرات السياسية والاقتصادية

ب - عدم كفاية شروط القبول الحالية ومناسبتها للمفاضلة بين الطلاب عند الالتحاق بالجامعات المصرية، ويفضل استبداله بنظام الجامعة المفتوحة بدلا منه، وأن يراعى عند تحديد أعداد المقبولين بالجامعات المصرية حاجات المجتمع (خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية) من الخريجين في التخصصات المختلفة ورفع نسبة الحاصلين على تعليم جامعي إلى مجموع السكان والتي بلغت %١٤٦ في عام ١٩٨٦/٨٥ حتى تصل إلى معدلاتها العالمية والتي تتراوح بين ٢٥-٥٨، كما أظهرت الدراسة انفراد المجلس الأعلى للجامعات بتحديد أعداد المقبولين بالجامعات بالرغم من خلوه من ممثلين عن جهات أساسية كوزارة التخطيط والقوى العاملة والنقابات المهنية، بالإضافة إلى الوزارات المعنية بالإنتاج والخدمات.

كما أوضحت الدراسة عدداً من العيوب في أنظمة الدراسة المطبقة في التعليم الجامعي المصري (نظام العام الدراسي الكامل - نظام الفصلين الدراسيين) وطالبت بإحلال نظام الساعات بالنسبة للمحور الأخير (نظام الامتحان) أكدت الدراسة على أن اعتماد الامتحانات الجامعية في الغالب على أسئلة المقال جعلها تتسم بكثير من العيوب منها اقتصرها على جانب واحد من جوانب التعلم وهو الجانب المعرفي، والتركيز على المستوى الأدنى منه وهو مستوى التذكر وأكدت النتائج وجوب الاستفادة من مزايا كل من اختبارات المقال والاختبارات الموضوعية، كذلك فإن نظام التقويم في جامعاتنا لا يعترف بتفسير درجات الامتحان إلا بمقارنة الفرد بغيره (المعيار السيكومتري)

15 -دراسة مقارنة لإدارة وتنظيم برامج التعليم المستمر في الجامعات في مصر وبعض البلاد الأجنبية¹

¹نور الدين محمد عبد الجواد: دراسة مقارنة لإدارة وتنظيم برامج التعليم المستمر في الجامعات في مصر وبعض البلاد

تناول الباحث أصول التعليم المستمر وفلسفته والاتجاهات العالمية لتنظيم برامجها وإدارتها في الجامعات وعرض إدارة برامج التعليم المستمر وتنظيمها في الجامعات المصرية ثم في جامعات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث تناول الباحث - بتحليل مقارن لها - وجه الشبه والاختلاف بين دول المقارنة

واختتم الباحث دراسته ببعض التوصيات من خلال أربعة عناصر:

أولاً - وظائف الجامعات: أن تشارك الجامعات في القضاء على مشكلة الأمية، وتدريب المدرسين، والقيام بالبحوث.

ثانياً - أنواع البرامج المقدمة: أن تساهم برامج الجامعات التقدم العلمي والتكنولوجي وتستعين في ذلك بالأقسام العلمية

ثالثاً - إدارة البرامج: الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في توفير فرص أوسع لتعليم الكبار من خلال

(كليات المجتمع، والجامعة المفتوحة، والتعليم المتناوب، والتعليم بالمراسلة)

رابعاً - تمويل برامج التعليم المستمر بأن ترصد الجامعات المصرية جزءاً من ميزانيتها لمراكز الخدمات العامة .

16 - تجديد وظائف وبنية التعليم الجامعي المصري في إطار نظام التعليم المستمر - دراسة مستقبلية¹ انطلاقاً من اعتماد التعليم المستمر كأهم الفرص المتاحة للتجديد في وظائف التعليم الجامعي ولسد الثغرات والربط بينه وبين المجتمع: قام الباحث بهذه الدراسة التي استهدف فيها وضع صيغة التكامل

والتنسيق بين ما يتم تعليمه داخل مؤسسات الجامعة وحاجات سوق العمل المتطورة والمتغيرة باستمرار من خلال برامج التعليم المستمر والمعدة بمشاركة مؤسسات المجتمع والجامعة. ومن خلال استخدام المنهج الوصفي بأساليبه وأدواته، لمناسبته طبيعة موضوع البحث وأهدافه؛ قام الباحث بعرض أهم المتغيرات المجتمعية مبيناً تأثيرها على التعليم الجامعي، وموضحاً الخلل في أداء الجامعات لوظائفها في المجتمع، ثم تناول الباحث التحديات العالمية والمحلية المؤثرة على وظائف التعليم الجامعي والداعية إلى تجديدها

الأجنبية، رسالة دكتوراه) غير منشورة (كلية التربية، جامعة عين شمس ١٩٨٠

¹أنور ببيومي مصطفى أبو الخير: تجديد وظائف وبنية التعليم الجامعي المصري في إطار نظام التعليم المستمر - دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس ١٩٩٠

وبعد تقديم عرض لمفهوم التعليم المستمر وامكانية تجديد الجامعات لوظائفها في ضوء هذا المفهوم. قدم الباحث تصوراً مقترحاً لأهم الإجراءات التي يمكن أن تأخذ بها الجامعات في إطار نظام التعليم المستمر وذلك من خلال خطوات بناء التصور المستقبلي والذي أخذ فيه الباحث بالمؤشرات العامة (المساعدة والمعاكسة) (التي تطرحها الدراسة حول التجديدات المتوقعة في وظائف التعليم الجامعي. وكان الهدف الاستراتيجي للتصور المقترح Exploratory for Casting هو تطوير وتجديد وظائف الجامعة في ضوء البيئة الجديدة والتي تعمل في اطار التكامل بين التعليمين النظامي وغير النظامي تحقيقاً لفلسفة التعليم المستمر بحيث تكون الجامعة قادرة على تلبية احتياجات كل من الفرد والمجتمع.

17 - الجامعة المفتوحة كصيغة مقترحة لتعليم الكبار في مصر دراسة تحليلية¹

انطلاقاً من فهم يرادف التعليم الجامعي بتعليم الكبار أسس الباحث المشكلة على أن مؤسسات تعليم الكبار (الجامعات) مع تعددها - غير قادرة على تحقيق المواءمة بين مطالب التنمية في المجتمع المصري، وحاجات أفرادها التعليمية، لذا اتجه الباحث إلى النظر في بدائل أخرى كالجامعة المفتوحة أو غيرها وذلك كإديل معاصر لتعليم الكبار في مصر، وباستخدام منهج البحث الوصفي قام الباحث بمسح واقع تعليم الكبار وتحليله لتحديد مشكلاته وتناول الباحث بالعرض والتحليل مفهوم التعليم المفتوح ومبررات الأخذ به كبديل معاصر لتعليم الكبار، في ضوء الاتجاهات العالمية، ثم قام بدراسة ميدانية استهدفت التعرف على حاجة المجتمع المصري إلى الأخذ بنظام الجامعة المفتوحة وبيان دورها في المجتمع المصري في حالة الأخذ بها، والصورة التي تحقق المواءمة المطلوبة بين مطالب التنمية للمجتمع المصري وحاجات أفراد الكبار التعليمية وظروفهم.

وتوصل الباحث إلى حاجة المجتمع إلى الجامعة المفتوحة لتعليم الكبار في مصر، حيث تعد ملائمة لواقع المجتمع المصري ومطالبه، وتساعد في تخفيف العبء والتقليل من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية القائمة وأوصى الباحث بضرورة انشاء الجامعة المفتوحة كجامعة مستقلة في احدى مدن المجتمعات العمرانية الجديدة، وفتح فروع لها في باقي المدن والمجتمعات السكانية والعمالية النائية، كما طرح الباحث أموراً أساسية لكيفية التفاعل مع التعليم المفتوح وبرامجه، فأوصى أن تستعين الجامعة ببعض العاملين الأكفاء في مواقع العمل والانتاج على ألا

¹ سعيد أحمد سليمان: الجامعة المفتوحة كصيغة مقترحة لتعليم الكبار في مصر، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الاسكندرية ١٩٨٣

يقل مستواهم التعليمي عن درجة الماجستير في مجال التخصص، على أن تجرى الجامعة دورات تدريبية لهم قبل اشتراكهم في العمل وفي أثناءه، وأن يتكون فريق عمل من أساتذة الجامعات التقليدية والمتخصصين في بناء تصميم المناهج وتكنولوجيا التعليم ومخرجي الاذاعة والتلفزيون على أن يعمل كل هؤلاء في صورة فريق متكامل، وبالنسبة لتمويل الجامعة يتحدد لكل برنامج دراسي مصروفاته الدراسية يتحملها الطلاب مع إنشاء صندوق لتمويل الجامعة المفتوحة

١٨ - دراسة مقارنة للاتجاه البيئي في بعض الجامعات بجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية¹

استهدف الباحث في تناوله للدراسة الجامعات الاقليمية والكليات الحديثة التي تعاني من قصور في الامكانيات الأساسية اللازمة لتوفير المناخ التعليمي الجامعي اللائق مما دفعها إلى أن تسير على النمط التقليدي سواء من ناحية تخصصات الدراسة أو أنظمتها أو مجالات العمل العلمي والبحث فيها أو من حيث نشاطها العام خارج أسوار الجامعة، وخص الباحث جامعة قناة السويس بالدراسة والتحليل استناداً إلى طبيعة الكليات الموجودة بها وارتباطها ببيئتها.

وباستخدام المنهج المقارن توصل الباحث إلى تصميم نموذج للجامعة البيئية في مصر يمكن من خلاله ترشيد خطوات أية جامعة مصرية تتجه نحو الإسهام في خدمة بيئتها وحل مشكلاتها بما يتفق مع ظروف المجتمع المصري، وبما يتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في هذا المجال

واختتم دراسته ببعض التوصيات التي تعين على قيام الجامعات الاقليمية بصفة عامة، وجامعة قناة السويس بصفة خاصة بخدمة المجتمع المحلي من خلال القيام بعدد من الأنشطة مثل تنفيذ فكرة مشروعات المجتمع، وتشكيل لجان استشارية اجتماعية، وقيام الجامعة بدور المكاتب الاستشارية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي والمحلي.

١٩ - دور الجامعة في خدمة البيئة (دراسة حالة، جامعة المنصورة²)

في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعة (خدمة المجتمع) عرض الباحث محاور تحقيق هذه الوظيفة من البرامج والمشروعات التي تخططها وتشرف على تنفيذها كليات الجامعة بهدف خدمة البيئة من خلال الوحدات ذات الطابع الخاص والبحوث التي تجريها الجامعة. واستهدف الباحث الوقوف

¹ عادل عبد الفتاح سلامة: دراسة مقارنة للاتجاه البيئي في بعض الجامعات بجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٨٤ .

² محمد إبراهيم عطوه مجاهد: دور الجامعة في خدمة البيئة، دراسة حالة جامعة المنصورة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية جامعة المنصورة ١٩٨٦

على مدى إسهام مركز الخدمة العامة ومحطة البحوث والتجارب الزراعية في كليتي التربية الزراعية بجامعة المنصورة في خدمة البيئة، والتعرف على الإنجازات في ضوء المحاور السابقة، واكتشاف العوائق التي تحول دون قيام الجامعة بما ينبغي تحقيقه، واقتراح الحلول الممكنة للتغلب على تلك العوائق.

وباستخدام المنهج الوصفي وعن طريق الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى أن الوظيفة الثالثة للجامعة لها أكثر من مرادف: الإرشاد أو الامتداد الجامعي، التعليم الجامعي للكبار بجانب مفهوم خدمة المجتمع ويمكن للجامعة تقديم خدماتها البيئية بصور مختلفة: تعليم خارج الجامعة إرشاد جغرافي ، وتعليم مستمر أو التعليم العالي للكبار (إرشاد وظيفي ، خدمات تعليمية عامة و خاصة، خدمات استشارية و خدمات إرشاد زراعي، كما تم تفسير الأسباب التي تحول دون تحقيق الجامعة لوظيفتها الثالثة بالقصور في فهم هذه الوظيفة والوقوف عند الوظيفة الأكاديمية للجامعة وضعف ارتباط العملية التعليمية بمشكلات المجتمع.

ثم عرض الباحث للمشكلات الخاصة بمركز الخدمة العامة، ومحطة البحوث التجارية الزراعية ثم قام بتصميم مشروع لزيادة فاعلية كل من الودعتين ومن ثم زيادة فاعلية الجامعة. .

٢٠ -دراسة مقارنة لنظام الجامعة التكنولوجية في ج.م.ع والولايات المتحدة الأمريكية¹ استهدف الباحث في دراسته تطوير نظام الجامعة التكنولوجية في مصر بما يتفق مع أحد نماذج الجامعة التكنولوجية للدولة المقارنة وبما يتمشى مع الواقع الثقافي والاقتصادي لمصر اعتمدت الدراسة على عدة مناهج بحثية تتناسب مع طبيعة الجوانب التي تتناولها (الجانب التاريخي، والجانب الوصفي، والجانب التحليلي الثقافي المقارن، ثم الجانب المقارن التفسيري)، واقتصر الباحث على نظام الجامعة التكنولوجية ممثلة بجامعة حلوان في مصر، ومعهد ماساشوستس MIT ومعهد الينوى IIT وجامعة تكساس التكنولوجية بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان التناول مرتكزاً على المحاور الآتية: الفلسفة والأهداف، الهيكل التنظيمي والاداري، والتمويل، ونظام القبول، والخطط والبرامج الدراسية، ونظام التقويم.

واختتم الباحث دراسته بعرض نماذج الجامعة التكنولوجية في عالمنا المعاصر، وواقع نظام الجامعة التكنولوجية في البلدين محل الدراسة وما استخلصه من الدراسة التحليلية الثقافية المقارنة والدراسة المقارنة التفسيرية في ضوء المحاور التي تحدتت سلفاً، وأردف الباحث نتائج دراسته

¹هنداوى محمد حافظ: مرجع سابق

بعدد من التوجهات منها .الاهتمام بتكامل الدراسات الانسانية مع الدراسات الأكاديمية والتطبيقية، مع الأخذ بنظام الساعات المعتمدة والاهتمام بالتدريب الميداني للطلاب في المؤسسات أو الشركات الصناعية ومواقع الانتاج، مع استحداث برامج جديدة مثل الهندسة الكيميائية وأن تتنوع الأساليب المستخدمة في نظام التقويم، كما أوصى الباحث بأن ترتبط سياسة توظيف أو تعيين خريجي الجامعات التكنولوجية بمواقع العمل الانتاجي مباشرة التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية: دراسة في سسيولوجيا البحث الاجتماعي في الدول النامية¹

الهدف من الدراسة لم تذكره الباحثة وكذلك بالنسبة للمنهج المستخدم فيها، وان انطبق على الدراسة أسلوب دراسة الحالة حيث أفردت الباحثة لأحد البحوث المسحية الأمريكية أجرى في منتصف السبعينات وكانت مصر أحد ميادين الدراسة فيه، وهو مشروع كملت The Camelot Project Stand إذ فجر هذا المشروع مجموعة من القضايا الخلقية والعلمية والأكاديمية، وأدخل في قاموس العلوم الاجتماعية مفاهيم جديدة منها: الامبريالية الأكاديمية Academic Imperialism والامبريالية العلمية Scientific Imperialism والامبريالية الثقافية Intellectual Imperialism

وكان الهدف من المشروع هو الكشف عن أسباب الثورات أو القلاقل أو الاضطرابات في الدول النامية والتنبؤ بها قبل وقوعها، وذلك للحيلولة دون قيامها أو القضاء عليها متى حدثت. وقدر لتنفيذ المشروع ميزانية تبلغ خمسين مليون دولار، واستخدم المشروع الخطابات: كأداة بحثية، حيث تم ارسالها إلى مجموعة مختارة من علماء العلوم الاجتماعية في أنحاء متفرقة من العالم، وقد نص الخطاب على أن الهدف من الدراسة هو التنبؤ والتأثير سياسيا على النواحي المهمة في التغير الاجتماعي في الدول النامية في كافة أرجاء العالم وتقدير احتمال قيام حروب أهلية في هذه الدول، كما ذكر صراحة أن جيش الولايات المتحدة عليه مسؤولية مهمة إزاء الجوانب الإيجابية والبناءة في الدول الأقل نموا. وكذلك مساعدة الحكومات الصديقة في التعامل مع مشكلات القلاقل والاضطرابات النشطة، وقد شمل المشروع عددا كبيرا من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والشرق الأقصى، وأختيرت مصر وإيران وتركيا من منطقة الشرق الأوسط واستخلصت الباحثة من خلال دراسة المشروع بعض الدروس المستفادة منها:

¹ناهد صالح: التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية، دراسة في سسيولوجيا البحث الاجتماعي في الدول النامية، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي- ٤ - ٦ يونيو ١٩٨٥، ط ٢، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناينة القاهرة ١٩٩٠، ص ص ١٩٩ - ١٩٣ .

أ - أن البحث العلمي الاجتماعي يمكن أن تستغله الدول المتقدمة لإحكام سيطرتها على الدول النامية، حيث تمكنها هذه المعلومات العلمية الدقيقة التي تفوق في صدقها تلك التي تجمع من طرق الاستخبارات الأخرى من التحكم في شئون الدول النامية إلى الحد الذي يصل إلى الحيلولة دون قيام ثورات قد تطيح بنظم الحكم الموالية لها أو العكس، أى إحداث انقلابات تأتي بحكومات تابعة لها.

ب - أن الدول المتقدمة تحرص على اخفاء الطابع العلمي والأكاديمي على هذه المشاريع البحثية عن طريق تقديم المشروع باعتباره صادرا من إحدى الجامعات (الجامعة الأمريكية في مشروع كاملوت) أو إحدى الهيئات التابعة لها. ثم محاولة تنفيذه في الدول النامية من خلال هيئات علمية بها أو بالتعاون مع أساتذة لهم وضعهم العلمي والأكاديمي فيها.

ج - أن علماء العلوم الاجتماعية هم أصحاب اليد العليا في استمرارية هذه البحوث أو الحيلولة دون قيامها.

د - أن الدول المتقدمة تحرص على اخفاء الهدف الحقيقي من وراء إجراء هذه البحوث، ويكون عادة تحت الهدف البراق

"التنمية"، وتحت مظلة التنمية هذه يمكن أن تبحث كافة الموضوعات.

23 - المعونة الأمريكية للتعليم في مصر¹

استهدف الباحث الوقوف على مدى انطباق ما يثار عن المعونة الأمريكية للقطاعات المختلفة غير التعليمية على المعونات المقدمة لإصلاح التعليم وتطويره وتأثيرها على التعليم أيضاً. واستلزمت طبيعة البحث استخدام منهج يتسم بالتكامل يجمع بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لربط الماضي بالحاضر، ووصف الظاهرة، ويمكن من اقتراح حلول للمشكلات المتصلة بها استعرض الباحث تطور العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، ثم استعرض المعونة الأمريكية للتعليم في مصر وتوصل إلى أنه قد ترتب على تنفيذ اتفاقيات المعونة الأمريكية للتعليم ما يلي:

أ - اختراق الأمن القومي المصري، ويتمثل في التأثير على تطوير المناهج عن طريق التواجد الأمريكي المكثف في مجال التخطيط التربوي ونظم المعلومات وحرص الجانب الأمريكي في الحصول على معلومات وبيانات تفصيلية عن خطط الاستثمار التعليمية، والمعلومات الأخرى

¹ - أحمد إسماعيل حجي: المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٢

- المتصلة بالتمويل وخرائط للمحافظات التي يغطيها المشروع، وهى جميع محافظات مصر تقريباً وما عليها من مواقع للمدارس، والحصول على أية بيانات يطلبها عن التعليم الأساسى، والحرص على أن تنتشر المشروعات دراسة وتنفيذاً في القرى والنجوع والكفور والمراكز والقرى المصرية، وأيضاً عمل على تسرب أو تسريب المعلومات عن كل ما يتعلق بالتعليم
- ب- تحقيق الاستراتيجية الأمريكية والأمن القومى الأمريكى من خلال الاتفاقيات الأمريكية وتنفيذها في المناهج التى تطور، مثل إبراز وضع الولايات المتحدة بالنسبة لمصر على حساب المعلومات المتصلة بالانتماء العربى لمصر، ودعم الاقتصاد الأمريكى من المعونات المقدمة بما تتيحه من أسواق خارجية أمام هذا الاقتصاد الذى بلغت نسبته أكثر من ٤٠٪ من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المساعدات الفنية اللازمة والخدمات من شركاتها مع ضرورة الشحن على سفن أمريكية
- ج - كثرة التعاقدات التي تمت بين الوكالة ومراكز أمريكية كمركز الانماء التربوي في واشنطن، ومشروع بريدجز وغيره من هيئات وبرامج ومشروعات داخل الولايات المتحدة لتتجز أعمالاً لمصر، وتمثل ذلك في الدورات التدريبية التي تعقد بأمريكا ومشروعات تطوير المناهج التي تمت في واشنطن وغيرها
- د- توظيف العمالة الأمريكية في مشروعات تعليمية كتطوير المناهج والمواد التعليمية والتخطيط التربوى ونظم المعلومات والتدريب، ولهؤلاء الخبراء توجهاتهم الأمريكية، وبالتالي يكون تأثيرهم لصالح دولتهم. وقد تم استقدام خبرات متخلفة لتدريب العاملين بأجهزة الاحصاء والمعلومات والبيانات .
- هـ - تعميق التبعية للولايات المتحدة وأيديولوجيتها من خلال تقديم المساعدات، وسير البلاد المعانة على السياسة الاقتصادية الأمريكية فيما يعرف بالتوجه نحو الخصخصة أو التخصيص.
- و - اضعاف هيئة التشريع المصرى والرقابة الأمريكية على المشروعات المصرية العامة فمن حق الوكالة الأمريكية التفتيش على ما يتصل بالمشروع من النواحي المادية والبشرية.
- ز - اشعار الرأى العام بالوجود الأمريكى المحسوس وأفضال الولايات المتحدة مع ضالة الدعم المالى الأمريكى المقدم للتعليم المصرى

تعليق علي دراسات تطوير التعليم الجامعي وتجديده:

شكلت هذه الدراسات رؤية عريضة للتجديدات التربوية في التعليم الجامعي بأشكاله وأنماطه ونظمه

وتفاعلاته وعملياته في مجتمعات مختلفة وأخذت هذه الدراسات غالباً مدخلين للتناول:

الأول: منظومة التعليم الجامعي (مدخلات Inputs عمليات Process مخرجات Outputs)

الثاني: أهداف التعليم الجامعي ووظائفه المختلفة (التعليم والبحث وخدمة المجتمع)

وإذا كانت الدراسات التي تناولت أهداف التعليم الجامعي ووظائفه قد عرضت المجهودات تطوير هذا التعليم، إلا أنها لم تتعرض لما تناوله البحث الحالي عن:

أ - وظيفة الجامعة التعليمية، وقد عرض البحث الحالي للتعليم المفتوح، وذكر في هذا الصدد أن الدراسات التي عرضت للتعليم المفتوح لم تتناول التجربة المصرية، لأنها أجريت قبل تطبيق هذا التعليم في مصر

ب - وظيفتي الجامعة في خدمة المجتمع والبحث، وقد عرض البحث الحالي للوحدات ذات الطابع الخاص، ومشروعات الترابط الجامعي، ويلاحظ أن أياً من الدراسات السابقة لم تعرض لمشروعات الترابط، وقد تناول بعضها، لما يعتبر دراسة حالة، لبعض الوحدات ذات الطابع الخاص ولم ينظر لها من منظور شمولي:

وقد أفاد الباحث مما جاء في هذه الدراسات السابقة بما تمثله من جهود علمية سابقة في نواح متصلة بالتأصيل، ومناهج البحث المستخدمة، والنتائج التي توصلت إليها، والتوصيات والمقترحات التي طرحتها:

أهمية الدراسة:

- قد تفيد الدراسة في صياغة قانون جديد لتنظيم الجامعات في مصر.
- قد تسهم الدراسة في توجيه التخطيط لتطوير التعليم الجامعي
- قد تسهم في تطوير نظام التعليم الجامعي المفتوح في مصر.
- قد تسهم في تطوير نظام الوحدات ذات الطابع الخاص

- قد تفيد الدراسة صانعي القرار عند اعادة النظر في مشروعات الترابط بين الجامعات المصرية والأجنبية.

منهج الدراسة ومصادرها:

استخدم الباحث المنهجين التاريخي والوصفي بفنياته المعروفة وأدواته التي فرضتها طبيعة البحث ومحتواه وفترته الزمنية في تتبع مجهودات التطوير في التعليم الجامعي من ١٩٧٢ الى ١٩٩٠

أ - المصادر الأولية: وتكونت لدى الباحث من الوثائق والمستندات الخاصة بمحاور البحث والدراسة من تشريعات وقرارات جامعية ووزارية وجمهورية، وكذلك السجلات الرسمية والمجلات أو الدوريات المتخصصة والخرائط والرسوم البيانية وتقارير بحثية ومطبوعات رسمية عن التعليم المفتوح والوحدات ذات الطابع الخاص ومشروعات الترابط، وما يخص مجهودات التطوير فيما يرتبط بهذه المحاور .

ب - المصادر الثانوية: وتتمثل في الأدبيات المتعددة التي أدرجت العلاقات بين القوى المؤثرة في المجتمع المصري والتعليم الجامعي والمتصلة بموضوع الدراسة ومحاورها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وكذلك الرجوع إلى الدراسات والرسائل العلمية العربية والأجنبية والتقارير المتصلة بذات الموضوع أو المتعلقة به

فصول الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ستة فصول كما يلي:

-الفصل الأول: الاطار العام للدراسة.

-الفصل الثاني: التعليم الجامعي، نشأته وفلسفته وتطويره

-الفصل الثالث: التعليم الجامعي في مصر نشأته وأهدافه وأشكال تطويره.

-الفصل الرابع: مجهودات تطوير الوظيفة التعليمية للجامعة (التعليم الجامعي المفتوح)

-الفصل الخامس: مجهودات تطوير وظيفتي الجامعة في تنمية المجتمع والبحث العلمى

(الوحدات ذات الطابع الخاص - الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية)

-الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات.

الفصل الثاني

التعليم الجامعي

نشأته – فلسفته – تطويره

الفصل الثاني

التعليم الجامعي

نشأته وفلسفته وأشكال تطويره

تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، وتضمن ذلك مشكلة الدراسة، وما تعرضت له الدراسات

العلمية والبحوث في مجال تطوير التعليم الجامعي، ثم تناول حدود الدراسة التاريخية والموضوعية، ودواعي دراسة مجهودات التطوير في هذا المجال، ومنهج الدراسة وإجراءاتها، واختتم ذلك بتحديد فصول الدراسة.

ويتناول هذا الفصل التعليم الجامعي من خلال العناصر التالية:

- 1- النشأة والتطور
- 2 - الفلسفة والاهداف والوظائف
- 3 - الفياكل والأنماط
- 4 - بعض أشكال التطوير
- 5 -العوامل المؤثرة على تطوير التعليم الجامعي

نشأة التعليم الجامعي وتطوره

ينطبق المعنى الأصلي للفظ جامعة (University) والمأخوذ من الكلمة اللاتينية Universitas على تعريف النقابة القديمة المعروفة في ذلك العصر Guild ثم أصبح يطلق على الاتحاد العلمي أو النقابة التي كانت تضم عددا من رجال العلم سواء أكانوا أساتذة أو طلابا. وتعد الكلمة العربية جامعة ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها لأنها في مدلولها العربي

تعنى أيضا التجميع والتجمع. أما كلمة كلية College فهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية Colegion وتعنى القراءة معا، وقد استخدم الرومان الكلمة في القرن الثاني عشر لتدل على مجموعات الحرفيين والتجار، ثم استخدمت في أكسفورد منذ القرن الثالث عشر لتدل على المكان الخاص بالمسكن والمأوى والمعيشة معا للطلاب، أما كلمة كلية بمعنى Faculty فمأخوذة من الكلمة اللاتينية Facultas بمعنى القوة أو القدرة، وتعنى تجمعات الأساتذة في التخصص الواحد، وانضمت هذه الكليات المتفرقة من الأساتذة في اتحاد تحت قيادة كلية الآداب في نهاية القرن الثالث عشر، وكان رئيس الجامعة الإداري Chancellor يمثل الكنيسة، ويشرف على الامتحانات ومنح الدرجات العلمية¹

ويشير مؤرخو التربية والتعليم إلى توفر الاهتمام بهذا المستوى من التعليم فى بعض المجتمعات القديمة مثل مصر واليونان والهند والصين.

فقد عرفت الصين القديمة التعليم العالى الذى تمثل في الكليات الأهلية، حيث كانت تفرض على الطلاب التبحر في الدراسات الكلاسيكية، وهدفت التربية خدمة النظام الحاكم، وإعداد الموظفين للدولة. أما في الهند فتعد جامعة لاندا أشهر الجامعات بالمعاهد البوذية العالية وتميزت عن جامعات البراهمان بالدراسات العملية²

ومثلت المعابد في مصر القديمة جامعات ذلك الزمان وأشهرها: آمون فى طيبة، ومفتاح فى منف، ومعبد رع" عون "بعين شمس، التي أطلق عليها في المتون المصرية" أون "أى" أفق السماء"، وتميزت بحظ وافر من الذكر والشهرة بالنسبة لباقي مراكز الثقافة، واقتصرت التعليم فيها على أبناء الأشراف، وكان غرض التربية فيها إعداد الطلاب لأعمال الحياة، وتأهيلهم للمهن والحرف التي يمكن مزاولتها في حياتهم العملية، وأشهر تلاميذها سولون وأفلاطون³

¹ محمد منير مرسى: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٢ ص ص ١١-١٢

² سعد مرسى احمد: تطور الفكر التربوي، ط ١٠، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٦، ص ٧٥، ص ٨٧

³ عبد العزيز صالح: التربية والتعليم فى مصر القديمة، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦، ص ص ٢٢٤. ٢٣٤ ص ٣٥١

- سمير أديب عزيز: دور الحياة - مرحلة التعليم العالى في مصر القديمة .دراسة تحليلية للنصوص والوثائق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧

وانتشرت في بلاد الإغريق مراكز العلم والبحث، خاصة في أثينا إبان الفتح المقدوني حيث غدت التربية البدنية في دور الشباب اختيارية، والتربية العقلية إجبارية، وبذلك امتزجت التربية البدنية والعقلية وكان هذا الامتزاج أساس تكوين المدرسة الجامعة في أثينا¹

وانتقل ماكان لأثينا من منزلة عالمية إلى الإسكندرية التي ذاعت شهرتها بفضل مركزها العلمي "الموسيون Mouscion - "في القرن الثاني عشر بعد الميلاد، وكان يطلق على هذا المركز "دار أرباب الفنون" وقد ملأت مدن العالم وجزره بالفلاسفة وعلماء النحو والهندسة والموسيقيين والرسامين والخطباء، وأفراد يمتحنون منها أخرى² ونقل الرومان هذا المركز إلى بلادهم مضيفين إليه إنشاء مدارس للصغار، انتشر كل منها في أنحاء الإمبراطورية الرومانية، وأسسو دور الكتب التي تطورت فكانت كالجامعات، مثل المكتبة العامة The Athenum في روما، وقسم المؤرخون تطور التربية الرومانية إلى عدد من المراحل انتهت مع تدهور الإمبراطورية الرومانية حوالي ٥٢٩م حيث أغلق الإمبراطور جستنيان جامعة أثينا الوطنية³ ودخل وثنون كثيرون في المسيحية، وبدأ نجم الثقافة القديمة يأفل. حيث انتشرت في ربوع العالم المسيحي جامعات اللاهوت، وشاع نظام " الطالب المتجول "الذي يرحل من جامعة إلى أخرى، ولم تكن لهذه الجامعات مبان خاصة بها ؛ حيث كان الأساتذة يستقبلون طلبتهم بمنزلهم أو في أماكن أخرى يرونها مناسبة، وقد شملت مناهج التعليم العالي بالمدرسة اللاهوتية بالإسكندرية - على سبيل المثال - تعليم أصول العقيدة المسيحية وتفسيرها وشرحها ؛ وهو الهدف من إنشائها. كما اهتمت برامج هذا التعليم بالدراسات العلمية البحتة، وكذلك بالفلسفة والشعر والأخلاق لتنمية قوى التفكير والملاحظة⁴ وقد انصب اهتمام كثير من رجال التربية في بلاد عديدة على تطوير التعليم في بلادهم عن طريق نقل الخبرات التعليمية من الدول المتقدمة إلى اليونان ثم إلى الشرق العربي والأوسط وشمال أفريقيا ومنها إلى روما والتي من خلالها مر كثير من الفكر اليوناني إلى أواسط أوربا، ذلك أن لغة المتعلمين كانت الإغريقية في كل مكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعدة قرون حتى في ظل الإمبراطورية الرومانية⁵.

¹ مصطفى أمين :تاريخ التربية، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٢٩، ص ١٠٦ .

² James Bowen, AHistory of Western Education, Vol.3, The Modern West Mthuen & Co, LTD, London, 1983, P.36

³الكسندر ستيفينش: تاريخ الكتاب، القسم الأول، ترجمة محمد الأرنؤوط، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٤

ص ٢٣٤، ص ٢٢٧

⁴سعد مرسى، سعيد اسماعيل على: تاريخ التربية والتعليم، عالم الكتب القاهرة ١٩٨٠، ص ٦٤، ص ٦٨

⁵ Bert.M.Tollefson ,Jr, "Co-operation Between Universities of developed and developing.

وقد اختلفت أوضاع مؤسسات التعليم العالي في العصور الوسطى عما كانت عليه في العصور القديمة، فقامت في الشرق العربي وما جاوره العديد من هذه المؤسسات نتيجة لانتشار الإسلام وما انبثق عنه من حضارة إسلامية؛ حيث قامت الجامعة المستنصرية وبيت الحكمة في بغداد في صدر الدولة العباسية، وظهرت جامعة القرويين في المغرب، وجامعة القيروان ثم الزيتونة في تونس، والأزهر في القاهرة، وجامعة أنطاكية وغيرها في أرجاء العالم الإسلامي التي سبقت كثيرا من جامعات العصور الوسطى في العالم الأوربي، بل قدمت لها أسس الحضارة التي قامت عليها، وفي القرن الثاني عشر أحدث تدفق العلوم والمعارف المترجمة من العلوم العربية، ثورة في الفكر الأوربي حيث كان العرب متفوقين في العلوم الطبيعية والإنسانيات بصفة عامة¹ وهناك ما يشبه الاجماع بين مؤرخي التعليم الجامعي على أن أول جامعة بالمفهوم الكامل للمؤسسة التعليمية هي جامعة الأزهر حيث كانت تعتمد أنظمة وقواعد ومناهج دراسية محددة، وأن المدارس التعليمية الأخرى التي سبقت الأزهر لم تكن مؤسسات جامعية بهذا المعنى²

ويرى هاينرش شبرجس Heinrich Schipperges أن انتقال النموذج العربي للجامعات قد تم إلى جانب زيارات الحجاج المسيحيين منذ القرن الثاني عشر الميلادي، وإلى جانب الاحتكاك البشري المكثف بين العالم الإسلامي والمسيحي بواسطة أخذ العلوم العربية في أوروبا، مثل سالرنو، وطليلة، وشارت، ومونتبيليه، وباريس، وأكسفورد، وباليرمو التي يرى أنه قد تم فيها أول زرع البذور نشوء الجامعات الأوربية، بينما هناك من يرى أن الجامعات في أوروبا نشأت دون أى قدوة موجوده نشأة تلقائية عفوية Spontan من الظمأ إلى المعرفة ومحبه العلم، وتشكلت في صيغ مؤسسات القرون الوسطى، ولم يأت إلا في وقت متأخر السعى إلى عرض مؤسسة الجامعة كميرات حقيقى للمدارس الإغريقية، ومحاولة تبرير هذا الرأي بسلاسل الأخبار المختلفة فى اختلاق الصلة بين جامعات أوروبا ومدارس الفلاسفة الإغريقية أو الرومانية أو

¹ Countries", Stephen D. Kriesz; (ed), The Task of Universities in Changing World, 2ed printing, University of Notre Dam Press, N.D. London, 1972, P.162

-تعددت الكتابات في هذا الموضوع أنظر

-محمد القطري: الجامعات الإسلامية ودورها في مسيرة الفكر التربوي، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨٦ .
- محمد عطيه الأبراشي: التربية الإسلامية وفلاسفتها، ط ٣، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨٦ .
- أحمد شلبي: تاريخ التربية الإسلامية، دار الكشاف للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٤ - .

² محمد مصطفى شحاته حسنى " تاريخ الأزهر وتطوره " بحث مقدم الى الندوة العلمية العالمية بمناسبة العيد الألفى للأزهر، مجمع البحوث الإسلامية، الأمانة الفنية للمجمع بالأزهر، د ن، ص ٣٢

البيزنطية مرفوضة تماماً من وجهة النظر تلك¹ وتطورت جامعات العصور الوسطى هذه عن مؤسسات للإعداد المهني، فجامعة بولونيا تطورت بصورة رئيسية عن مدرسة للقانون، وجامعة باريس كانت مكونة من مدرسة للآداب والفلسفة وثلاث مدارس مهنية: الأولى لإعداد رجال الدين والثانية لإعداد الأطباء، والثالثة لإعداد رجال القانون من ذلك فإن الجامعة لم تكن مؤسسة للبحث العلمي وإنما كانت مؤسسات للتدريس والتعليم المهني² وتتمثل جامعات العصور الوسطى في نموذجين تكمن فيهما خصائص معظم الجامعات وهما: أولاً: جامعة باريس وكان يسيطر فيها الأساتذة على طابع الحياة الأكاديمية كانت لها مكانة محلية وقومية وعالمية بفضل نشاطها الأكاديمي والعلمي والنظام التعليمي الذي تدير عليه

ثانياً: جامعة بولونيا وكانت تتبع اتحادات الطلبة، التي كانت تدفع أجور المتعلمين وتكاليف التدريس إلى الجامعة. وكانت تمارس نوعاً من النفوذ والسيطرة على الحياة الأكاديمية بصفة عامة³

وبدأت الجامعات - في عهدها الأول - بدون أدوات أو أجهزة أو مبانٍ كما ذكر من قبل واتخذت من المزارع أو أفنية الكنائس مقاما، وكان الطلبة الموسرون يعيشون في أماكن لا تفتقر مع خدمهم، أما الفقراء فيستقرون في أي مأوى يجدونه، وكان بعض القادرين أحيانا يسمحون للطلبة الفقراء بالسكن في ردهات أو قاعات مسكنهم ومن مكرمات أهل الخير منحت الجامعات الكتب والمباني للإقامة⁴.

واتسمت الجامعات بحرية البحث والقول خاصة أنها لا تخضع للإشراف المالي للدولة أو الكنيسة، إلا أن هذه الحرية لم تكن مطلقة، فقد تعرضت القوى الرجعية للجامعات بالتهديد والعقاب مما هدد مبدأ إستقلالية الجامعات نتيجة الصراع بين السلطة الكنسية والسلطة السياسية،

¹فؤاد سركين، الجامعة ميراث البشر المشترك: هل كانت نشأتها في أوروبا من تلقاء نفسها؟، الجامعة والبحث العلمي والتنمية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات باريس ١٤٠٩، ص ٥٤. نقلا عن:

H Dchipperges' Dinflusse arabischer

² J.Ben David ' "Universities, "International Encyclopedia of Social Science, McMillan & Free Press Vol.16,Ny ,1978,p.93

³ -James Bowen, Op. Cit, p.28

⁴سعد مرسى أحمد، مرجع سابق، ص ٣٥٥

وهو ما سبب نتائج سلبية انعكست على عمليات الجامعات البنائية والوظيفية في المجتمع امتدت آثارها إلى العصر الحديث¹

ومع نشأة الدول الأوروبية الحديثة ظهر طابع المحلية على الجامعات الغربية في ضوء انتشار فكرة القوميات، تغيرت لغة التعليم الجامعي إلى اللغات القومية، وتركزت أنشطة الجامعة في الاهتمامات المحلية والقومية، وتدخلت السلطة المحلية في العديد من مؤسساتها، وزال نفوذ الاتحادات الطلابية على جين تواليت مطالب الجامعات بزيادة موارد البحث العلمي لزيادة تكاليفه.

وفي بداية القرن التاسع عشر ظهرت التوسعات في التعليم الجامعي نتيجة لعوامل عديدة أدت إلى تغيرات في بنية المجتمعات، منها الثورة التعليمية التي لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية، وما أحدثته في العالم الغربي من تغيرات، وتعد الجامعات الألمانية في مقدمة النماذج التي جسدت الفكر القومي في أهدافها لتلبية احتياجات التنمية الشاملة في المجتمع الألماني، وتبوءت مهنة التدريس الجامعي المكانة اللانقفة على مستوى مؤسسات الدولة، ومنح أعضاء هيئة التدريس العديد من الامتيازات التي أقرتها التشريعات، ويعد إنشاء جامعة البحث في برلين بمثابة القدوة لجامعات العالم حينذاك²

وباستثناء جامعتي أكسفورد وكمبردج" ، فإن الجامعات الإنجليزية التي أنشئت في القرن التاسع عشر تأثرت بشدة باصلاح" فون هامبولدت "للجامعات بألمانيا، وقد أدخلت الجامعات البحوث الجامعية كوظيفة أساسية لها مع التعليم، وأخذت جامعة مانشستر بزمام المبادرة في هذا المجال، غير أن زيادة فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي والحاجة إلى المعونات، شكلت تحديات أساسية أمام التعليم الجامعي البريطاني وهوما سجلته تقارير اصلاح التعليم العالي من بازلو Barlow إلى روبنز Robbins.³

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر شرع عدد من المعاهد والجامعات في إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم من خلال تقديم تعليم عال من بعد عن طريق المراسلة وبرامج التدريب في بعض الدول المتقدمة وغير المتقدمة، ولحاجة الجامعات للدعم المالي زاد ارتباطها باحتياجات المجتمع، وهو ما عكسته التشريعات المتتالية للتعليم الجامعي في الولايات المتحدة منذ قانون" موريل سنة

¹ - James Bowen, Op. Cit,p.32

² - V.R Cardozier, American Higher Education, Athanaeum, Great Britain,1978,PP.5-6

³ Lord Bowden, English Universities, Problems and Prospect. Stephen d.Kertesx, (ed), Op.Cit,pp237- 240.

١٨٦٢ الذي بموجبه أسست الجامعات الزراعية والفنون الهندسية والميكانيكية على الأراضي الممنوحة من الدولة مما أدى إلى نمو زراعي وصناعي بمساعدة الجامعات من خلال تدريب العمال والفلاحين: وافراز قوة عمل جديدة، وأصبحت الجامعات بفضلها أقرب إلى مجتمعاتها، وفي سنة ١٨٩٠ صدر قانون بتأسيس محطة التجارب العلمية الزراعية، ثم اعترفت الدولة رسمياً بالاتحادات المهنية لأساتذة الجامعات سنة ١٩١٠ ويقول كلارك كير Clark Keer "إن الحرم الجامعي أصبح أكثر مفارق طرق المسافرين ازدحاما فهو يجمع الفلاحين والعمال ورجال الأعمال والساسة والطلاب وربات المنازل معاً"¹

وكان هناك في روسيا القيصرية ثلاث عشرة جامعة، وفي سنوات الحكم السوفيتي بلغ عدد هذه الجامعات أربعين جامعة، وتعد جامعة موسكو التي أسست سنة ١٧٥٥ أكبر مركز للتعليم والبحوث في البلاد، وفي مستهل القرن العشرين لم تكن هناك كلية أو جامعة واحدة في عدد من الجمهوريات مثل أوزبكستان، كازاخستان، وأذربيجان و تاجيكستان، وأرمينيا، بينما لا تخلو هذه الجمهوريات الآن وغيرها من وجود عدد من الجامعات التي أسست بعد الحكم السوفيتي، حيث كانت الجامعات مراكز رئيسية للبحث، والتعليم، والتدريب للاختصاصيين بالمعاهد العلمية والثقافية والتعليمية لمنشآت الاقتصاد الوطني والمدارس الثانوية والعالية، ولجهاز الدولة، بالإضافة إلى قيامها بتنفيذ برامج ضخمة²

وفي عدة بلدان أوربية وأمريكية حدث نمو كبير في أعداد الطلاب المقيدون بالجامعات كان نتيجته الانتفاضات الطلابية التي حدثت خلال الستينات والسبعينات، وتباينت الآراء في تفسيرها، فهناك من يرى أنها جاءت ضد المسؤولين الأكاديميين في الجامعات لتعصد دعاوى الدول والحكومات وغيرها من مؤسسات الدولة والصناعة والانتاج³ ونفى آخرون ذلك اعتماداً على أن هذه الحركات رفضت أشكالاً حضارية وأشكالاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي تقع خارج

¹ Ben David C.B. Teacher, "Contemporary Universities and Challenges, David, Teacher Towards the Community University, Kogan page, London, 1982. P.118.

² ف. أبلوتين: التعليم العالي في الاتحاد السوفيتي، وكالة نوفوستي للأخبار، دار العالم العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٤

³ International Bureau Of Education and Unesco, reform and Innovation in Higher Education Information, File, No.3, Geneva, 1985, P 8

الجامعة فهي مرتبطة بوظيفة الجامعات أكثر منها بطرق إدارتها¹، وهو ما فرض إعادة النظر إلى التعليم الجامعي وضرورة اصلاحه " لقد مرت الجامعات بمراحل مختلفة تطورت من خلالها وظائفها وتعددت مسؤولياتها وضح ذلك في إختلاف رسالة الجامعات الوسطى وغاياتها عن جامعات العصر الحديث²

وتكشف النظرة السريعة إلى التعليم الجامعي والعالي في العالم، عن واقع شديد التنوع والتباين فثمة نظم جامعية تتميز بالدينامية والحيوية تحركها روح المنافسة والسعي الدائب إلى الامتياز (معظم بلدان المجموعة الاوربية، الولايات المتحدة كندا)، ونظم أخرى تعيش حالة من الغليان والتطورات الايجابية (جمهورية كوريا، ماليزيا، تايلان)، إلى جانب نظم تعاني حالة ركود كما هي الحال في الدول العربية وبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وحال العديد من البلدان الآسيوية، مع وجود بعض الجامعات المرموقة، هنا وهناك³

ويواجه التعليم الجامعي المعاصر عددا من الإشكاليات، منها الفجوة الثقافية بين معظم جامعات البلدان النامية وطبيعة العلاقات العلمية بين الجامعات في العالم المتقدم والعالم النامي من حيث كونها اقتداء أم تبعية، كذلك كيفية مواجهة الأعداد المتزايدة لطلاب التعليم العالي " فقد زاد عددهم من ٢٨,٦ مليونا سنة

١٩٧٠ إلى ٥٨,٤ مليونا سنة ١٩٨٨ وما يقرب من ٦١ مليونا سنة (١٩٩٠)⁴ وربما جاء ذلك تحقيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية، غير أن ذلك أثر على عمليات التطوير سواء في البحوث العلمية أم في عنصر الكفاءة⁵ وهناك إشكاليات أخرى تحتاج إلى إيضاحات حول طبيعة العلاقات بين التعليم الجامعي ومطالب المجتمع ومدى توفر الاستقرار المالي والإداري للمؤسسة الجامعية ودرجة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئتها التدريسية، والتي تعد مكونا أساسيا للجامعة، وفي إطار ذلك تعددت المذاهب الفلسفية التي تمحورت حول التعليم الجامعي، وهو محور العنصر التالي

¹الين تورين " تدهور الجامعات أم تحولها الشامل"، ترجمه: هدى عبد السميع حجازى، مستقبل التربية، عدد ٢، مركز مطبوعات اليونسكو ١٩٨٠، ص ص ٧٨-٧٩.

²عبد الغني عبود: الأبدولوجية والتربية، مدخل لدراسة التربية المقارنة، ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٠ ص ١١٢

³مستقبلات: المجلد ٢١، العدد ٣ اليونسكو سنة ١٩٩١ المقدمة

⁴World Education Report., UNESCO, 1991.PP134-135.

⁵تعددت الدراسات والدوريات المتخصصة التي تعرضت لذلك الموضوع من ذلك - مستقبلات (مجلة التربية الفصلية المجلد، ٢١، العددان ٣.٢ اليونسكو ١٩٩١ - .

فلسفة التعليم الجامعي

يعتمد وضوح الأهداف ووضع الاستراتيجيات، وترتيب الأولويات على الفلسفة التربوية الموجهة باعتبارها مرآة عاكسة لفلسفة المجتمع وتوجهاته، ومن شأنها تحديد الطريق، وفي إطار ذلك تتعدد المداخل

بتعدد الفلسفات من ذلك المدخل الاقتصادي، والمدخل المعرفي، والمدخل الثقافي والمدخل الاجتماعي والمدخل الذي ينطلق من الاهتمام بالفرد ورعاية إنسانيته¹ ؛ غير أن معظم أدبيات التعليم الجامعي تذهب إلى أن أهداف هذا التعليم تشكلت من فلسفتين أساسيتين تندرج تحتها تيارات فكرية عديدة .

أولاً: الفلسفة التقليدية:

ويطلق عليها أيضا الفلسفة المعرفية، وتمتد جذورها إلى المدرسة الفلسفية الأثينية التي تعتمد على

فكرة تطوير الإنسان ككل: ثقافيا وجماليا وروحيا وطبيعيا، وجعله مثالا للفضيلة بالمعنى التقليدي للشخص الذي نمت مواهبه بدرجة عالية، وصارت متناسقة وعلى استعداد لكي توضع في خدمة

¹ عبد الفتاح جلال: جودة مؤسسات التعليم العالي وفعاليتها - استراتيجية تحقيق الكفاية والتقويم المستمر " ، العلوم التربوية، المجلد، العدد ١ معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة ١٩٩٣ ص. ١٨٢

المجتمع¹ ولعل الكاردينال " نيومان " ، هو الذى وضع الأسس الفلسفية للفكرة القائلة بأن الجامعة هي قلعة المعرفة البحتة في محاضراته الشهيرة سنة ١٨٥٢ حول فكرة الجامعة² التي طالب فيها بأن تكون المعرفة غاية بحد ذاتها، ووظيفة العلم الجامعي نشرها ونقلها، ويقصد به - في تحليل نيومان - أساسا الآداب الحرة، وهي فروع المعرفة التي تهدف إلى خلق ثقافة عامة للفرد، ومن الممكن أن تسمى " ثقافة الجنّلمان"، وهي لا تهدف إلى تحقيق منافع اجتماعية محددة لذا لزم الأمر - في رأيه - ضرورة التركيز على التعليم العام والحر، والاهتمام بإعداد النخبة المختارة من أبناء المجتمع من خلال التراث ليكونوا قادة المجتمع ومفكره، وعلى هذا فالمعرفة لا تتطور إلا في إطار الجامعة مستهدفة تطوير شخصية الفرد وإعداده لإتقان أي عمل يقوم به في المستقبل³

وقدم كينيث مينوج في السبعينيات من هذا القرن نظريته عن ازدواجية المعرفة التي تدور حول الجامعة كقلعة مستقلة للتعليم الحر لا تستطيع الاحتفاظ بهويتها إلا إذا سارت طبقا للبوصلة الأكاديمية، حيث يرى وجود خلاف جذري بين العالم الأكاديمي والعالم التطبيقي، إذ يبحث أولهما عن الصدق ويهتم بالواقع والمراجعة المستمرة للنتائج التي يتوصل إليها طبقا لتغير الشواهد والواقعات من هنا تفقد النظرية الأكاديمية طابعها الفرضي " العملي " حينما تتحول إلى مجال التطبيق وتغدو أمرا مسلما به، وتفقد المقولة الفلسفية طابعها التفسيري وتتحول إلى مجرد أداة تبرير حينما تدخل حيز التطبيق، أما ثانيهما، فيبحث في الاهتمام بنجاح التطبيق وفعاليته وهو ما قد يدفعه إلى التصرف بناء على معلومات غير كاملة وعقائد زائفة⁴

ويعنى ذلك أن إقحام المشكلات المجتمعية على الجامعة يغير من طبيعتها الأكاديمية، فنتائج العلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء ما إن تطبق تفقد صفتها العلمية حيث تتسم بالتأكيد والثبات، وهو عكس الفرضية الأساسية للعلم، ومع إمكانية أن يؤدي البحث الأكاديمي إلى

¹ Philip E. Mosely "The Universities and Public Policy - Challenges and limits", Stephen D. Kertész, - (ed), Op.Cit, P 35.

نشرت في - المصادر من طبقا لعدد - جميع محاضرات نيومان²

. John Henry Newman' The Idea of a University, green & Co. Longman N.Y.1947

³ Michael Allen ; The Goals of Universities, The Society for Research' into Higher Education F& Open University, Philadephia, USA, 1988 PP.-16-88

⁴ محمد السيد سليم: " الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم / الفكر / العربي / المؤسسة الجامعية - فكرة وبنو"، ط٢،

العدد ٢٠، السنة ٣، طرابلس ليبيا، سنة ١٩٨١، ص ص ١٧٩ - ١٨٠ نقلا عن: Cocept of a University

التوصل إلى بعض النتائج العلمية الممكن تطبيقها، إلا أن ذلك يحدث عرضيا حين يجيء في غمار البحث عن الحقيقة، دون أن يعبر عن الوظيفة الأساسية للجامعة، ويؤكد مينوج أن وجهة النظر القائلة: أن الجامعة يجب أن تخدم المجتمع إن هي إلا مجرد حجة لرفع الاستقلال الأكاديمي وفرض قيم غريبة عن الجامعة، إذ أن الانغماس المتزايد للجامعات في شئون المجتمع، يغدو مقدمه لتحويلها إلى مؤسسات تبحث عن أهداف غامضة حيث لا تعدو أن تكون نظاما واحدا من مجموعة النظم المكونة للمجتمع لكل منها وظيفة معينة¹

ولاتزال هذه الفلسفة مهيمنة على بعض الجامعات العريقة كما في جامعتي كمبريدج واكسفورد. وتأثرت بها الجامعات التي أنشئت في المستعمرات البريطانية في أفريقيا والهند.²

ثانيا: الفلسفة التجديدية:

ويطلق عليها أيضا الفلسفة النفعية The Utilitarian أو الفلسفة الاجتماعية ؛ حيث ترى أن الجامعة مؤسسة للمعرفة العلمية العامة ونشرها وتدريسها، بيد أنها أعطيت وظيفة اجتماعية مباشرة تحت نظر الدولة ولخدمتها، بالإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي والانسجام الايديولوجي بين أجزاء المجتمع من خلال توفير نظام تعليمي وتربوي موحد، من خلاله تقوم الجامعة بإعداد فئة متعلمة متناسقة عقائديا³

وقد تجسد هذا المفهوم في الجامعة الإمبراطورية بفرنسا التي أسسها نابليون في سنة ١٨٠٦، وفي ذات الفترة - تقريبا- تكونت في ألمانيا مجموعة متكاملة من الأفكار الفلسفية دارت حول تأكيد استقلالية الجامعة وقامت الجامعة بوظيفة رئيسية في بناء الأمة الألمانية، والتي كانت تعاني من السيطرة الفرنسية في تلك الفترة وأنشئت جامعة البحث في برلين في مطلع القرن التاسع عشر على يد " ويلهم فون هومبولدت Wilhelm Von Humboldt " وفيها ظهرت العلاقة المباشرة بين البحث العلمي والتعليم والمجتمع الصناعي الجديد⁴ واقتدت جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بنموذج جامعة البحث في ألمانيا خاصة جامعة جونز هوبكنز John

¹ James Bowen' Op.Cit,PP.253-254.

² Lord Bowden;" English Universities, Problems and Prospect". Stephen D.Kertesz, (ed), Op.Cit,p236 5- Davidson Nicol; "African Universities and the State Academic Freedom and Social Responsibility, Ibid P 405,

³ James Bowen' Op.Cit,PP.253-254

⁴ -Ibid' PP. 259-260.

Hobkins التي أسست سنة ١٨٧٦ وكرست نفسها كلياً للبحث وإعداد الباحثين¹ وبعد العالم الأمريكي وايتهد Whitehead من المنظرين لهذه الفلسفة في العقد الثالث من القرن العشرين، حيث رأى أن الجامعة مركز للتقدم والحركة قبل أن تكون مركزاً للمعرفة، وهي تخدم أساسياً رغبة المجتمع في التقدم، من خلال نسيج متشابك من البحث والتدريس، ونقل المعرفة التطبيقية والخلقة عبر الأجيال².

ومن وجهة نظر شيوعية نجد أن الجامعة جزء متكامل من النظام المجتمعي- تقوم بوظيفته الأساسية باعتبارها عاملاً من عوامل الإنتاج، يرتبط هيكلها بالاقتصاد القومي، وبالثقافة الأساسية للمجتمع، حيث تعد المتخصصين المهره والقادرين على فهم التكنولوجيا وتطبيقها، كما أنها تقوم بوظائفها في إطار خطة التنمية الاجتماعية، وعلى هذا فالجامعة جزء من التطور الأيديولوجي للمجتمع³ وبصفة عامة فإن عديداً من الفلاسفة أمثال " توماس " هوبز " Thomas H. " وجون لوك John Locke"، وفلاسفة العقد الاجتماعي، وأنصار الفلسفة النفعية، ومن بعدهم رواد الفلسفة الماركسية قد رفضوا الجامعة كقلعة منفصلة للتدريس، وطالبوا الجامعات القائمة بالتحول لخدمة الثورة الصناعية والتطور القومي الذي كان قائماً حين ذاك، وكذلك فإن " جيرمي " بنتام " Jeremy Bentham " وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill " رفضا فكرة الجامعة المنفصلة عن المجتمع " لأنها لا تعود بأكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس⁴ وبلاستفادة من تحليلات بعض الرواد الأوائل من أمثال دوركايم " و " ماكس فيبر " استعرض " تالكوت بارسونز Talcot Parsons " نظام الجامعات الأمريكية، وطبيعة وظائفها المتعددة في المجتمع، مسجلاً خاصية التخصص كإحدى السمات العامة التي يتصف بها المجتمع الحديث، وكمحك أساسي لفهم طبيعة التباين بين المستويات الأكاديمية المهنية بالجامعات، وتحليل العمليات البنائية الديناميكية بها مع التأكيد على أهمية التكامل بين تلك التخصصات المهنية والأكاديمية عن طريق ما يسمى بعمليات الاتصال التنظيمي المهني، بتطبيق مبدأ تقسيم العمل - عند " دوركايم - " والتي عدها المصدر الأساسي للتضامن الاجتماعي، منتقداً بذلك الباحثين الجامعيين الذين يتجاهلون تلك العملية حيث عده " بارسونز " تجاهلاً لطبيعة العصر الحديث⁵.

¹ V.R. Cardozier' Op. Cit, P.6.

² محمد السيد سليم: الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم، مرجع سابق، ص ١٨٢

³ J. Tomiak 'The University in Soviet

⁴ Michael Allen Op. Cit, P.17

⁵ عبد الله محمد عبد الرحمن :سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة ١٩٩١، ص ١١٤

ولقد كرس بارسونز "دراسات عديدة للتعليم بوصفه رجلا أكاديميا يتصل بالجامعات كمؤسسات تعليمية عن قرب، ويعى بوصفه منتما إلى الجامعة بالمسؤوليات المرتبطة بها، والجامعة كأى نظام اجتماعي تقوم بأربع وظائف: وظيفة التكيف مع البيئة الخارجية، ووظيفة تحقيق الهدف، ووظيفة التكامل الذاتي، ووظيفة المحافظة على النمط، وتعد الوظيفة الأخيرة نقطة الالتقاء بين أنساق الفعل والعالم الرمزي والثقافي، والجامعة مطالبة بناء على ذلك بنقل العلم وإنتاج المعرفة وإخضاعها للبحث والنقد والتفسير وعليها أن تقوم بتنفيذ بحوث أصيلة، وتدريب الأفراد في ذات الوقت على المهن والإدارة العليا¹

واهتم بيرتون كلارك Berton Clark بالجامعات في تحليل نسق المعتقد بكونها أنساقا اجتماعية فرعية تحدد طبيعة أنشطتها ومدخلاتها ومخرجاتها في إطار ما يعرف بنسق المعرفة العامة للمجتمع ككل لذا فإن الاهتمام بالجانب الرمزي للحياة الأكاديمية للجامعات بصفة عامة وربطها بالثقافة العامة للمجتمع ونوعية البناء الاجتماعي تعد من أهم الموجهات في المجتمع، وعلى هذا فالوظيفة الهامة للجامعات هي ربط الحياة الأكاديمية العامة بالجامعات بنوعية الثقافة المجتمعية، وطبيعة نسق المعتقدات والإطار المعرفي للمجتمع² كما حدد "كلارك" إطار المتغيرات التي يتم فيه تباين وظائف هذه الجامعات المتنوعة بين المستويات الأكاديمية المختلفة داخلها وأقسامها الفرعية مثل تقسيم العمل، والتخصص الأكاديمي، والخبرة العلمية الأكاديمية ونظام الإشراف والمتابعة ونوعية المهن الإدارية والقيادية، ونوعية التفاعل بين المستويات الأكاديمية إلى غير ذلك من متغيرات³

وأخيرا يمكن القول بعد هذا العرض الموجز لكل من الفلسفة التقليدية والفلسفة التجديدية أن جوهر الخلاف بينهما يتمحور حول الوظيفة الاجتماعية للجامعة ودرجة الصلة بين الجامعة والمجتمع، وبالرغم من تسليم الفلسفة التقليدية بهاتين النقطتين فإن الخلاف عميق مع الفلسفة التجديدية في طبيعة هذه الوظيفة وكيفية القيام بها هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن صراع الفلسفات في التعليم الجامعي موجود في كثير من المجتمعات المتقدمة والنامية، وهو امتداد لصراع الفلسفات في مجال التربية والتعليم بصفة عامة، ولكن

¹ للمزيد برارج: جي روشيه: علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لآعمال نالكوت بارسونز. ترجمة وتعليق: محمد الجوهري، أحمد ابوزيد، دار المعارف القاهرة، ١٩٨١

² Michael Allan 'Op. Cit, P13.

³ Ibid, P30., P89

يوجد فارق كبير بين صراع فلسفات نابع من واقع اجتماعي يعبر عنه ويعمل على تطويره، وبين صراع فلسفات مفروض من الخارج أو منقول عنه¹

أهداف التعليم الجامعي المعاصر ووظائفه:

تتوافر في الأدب التربوي عديد من الألفاظ والمصطلحات التي تعبر عن أهداف التعليم مثل الوظائف والأدوار والمهام والغايات والمقاصد، ويوجد ذلك الاختلاف في استخدام المصطلح بين المجتمعات كما بين الباحثين من ذلك: أن مصطلح مهام Mission منتشر أكثر في الولايات المتحدة، على حين أن مصطلح هدف Aim أكثر شيوعاً في بريطانيا مع وحدة محتوَاهما في كل من البلدين²

ويمتد الصراع بين فلسفات التعليم الجامعي، واختلاف المجتمعات وتباين درجات النمو أو التطور فيها ليلقي بظلاله على تعدد المصطلحات الدالة على أهداف التعليم الجامعي والتي تترادف أحياناً في الموضوع الواحد، وكذلك في تناقض الأهداف المنوطة بهذا التعليم، وفي أولويات تنفيذها . ويقصد بأهداف التعليم الجامعي " مقاصد هذا التعليم التي تشكل في مجموعها التصميم الذي يتحرك داخله، أما الوظائف فهي الأعمال الكفيلة بالوفاء بهذه الأهداف وبين الأهداف والوظائف وسائل تحقيق وإنجاز منها: الحرية الأكاديمية والتمويل والقوى العاملة³ وهناك اتفاق بين معظم أدبيات التربية على أن للتعليم الجامعي ثلاثة وظائف رئيسية هي:

- 1 - إعداد الاختصاصيين في مجال الاختصاص التي يحتاجها المجتمع .
- 2 - إجراء البحوث العلمية
- 3 - ترقية البيئة والمجتمع

ومع ذلك فلقد تعددت الاجتهادات في إضافة عدداً من الأهداف أو الوظائف إلى جانب الوظيفة التقليدية في نشر المعرفة ونقلها وتطبيقها وتطويرها، من تلك الوظائف الوظيفة الاقتصادية لتلبية

¹ محمد نبيل نوفل :تأملات في مستقبل التعليم العالي، دار سعاد الصباح القاهرة، سنة ١٩٩٢، ص ٥٥ .

² Michael Allen, Op. Cit,P7.

³ محمد الهادي عفيفي :أهداف الجامعة ووظائفها " أمانة المجلس الأعلى للجامعات، استنسل، دت، ص١ .

الحاجات الاجتماعية والبيئية وتدريب المتخصصين، وتحقيق التنمية الإقليمية، وبناء الأمة، ثم إتاحة فرصة التعليم لكل من تتوفر لديه القدرات العقلية التي تمكن من متابعة الدراسة في ضوء فلسفة التعليم المستمر، وتنمية قدرات الفرد العقلية في التفكير والإبداع والابتكار والقدرة على التعليم الذاتي عن طريق الوظيفة التعليمية، ثم الوظيفة الثقافية والاجتماعية، التي تعنى بصفة أساسية دعم الثقافة والهوية الثقافية لكل بلد مع الانفتاح على الثقافات الأخرى، والإسهام في حل المشكلات العالمية والمحلية التي تواجه المجتمع، وتشجيع التعاون الفكري على المستوى الدولي

1

ويشير " هوسين " إلى حجم التعقيدات في أهداف التعليم الجامعي ووظائفه بقوله " إننا نطلب الكثير الجامعة الحديثة: إذ عليها أن تضطلع بدورها التقليدي المتمثل بإعداد وتدريب الأطر. ويفترض بها أن تشجع تكافؤ الفرص التعليمية بفتح باب التعليم العالي أمام الفئات الأقل حظا من السكان، كذلك ينتظر منها أن تسهم في توسيع حدود المعرفة بتطبيق بحوث رفيعة النوعية، وأن تخدم الاقتصاد الوطني من خلال البحوث التي تنفع الصناعة والتجارة، وفي بعض البلدان بتوقع منها أيضا أن تسمح لبعض الفرقاء ذوي المصلحة المشتركة في إدارتها²

كما واجهت صياغة الأهداف، وتحديد أولوياتها عددا من الانتقادات في بعض الدول المتقدمة ؛ ففي الولايات المتحدة تذكر إحدى أدبيات التربية أن الكليات والجامعات قد خلطت بين الآمال، والتهبؤات والمزاعم، فهي أماكن الاجتماع والأنشطة الاجتماعية، وهي وسيلة مملّة للحصول على شهادة، وملجأ لمن لا هدف له في هذه الحياة ، ومركز للتخصصات المختلفة ، ووسيلة مزعومة لرفع مستوى المحرومين والأقليات .إن الكليات والجامعات ببساطة مجرد صناعة تستخدم مئات الألوف من الناس برواتب جيدة - وتقدم أبحاثا للحكومة أو القطاع الخاص كما تقدم وسيلة تسلية للجمهور من خلال مهنيين في شتى المجالات³

نظريات تطوير التعليم الجامعي

¹ وقد لوحظ استخدام المصدر السابق مصطلحي الاهداف والوظائف بمعن واحد عبد الفتاح جلال، جودة مؤسسات التعليم العالي وفعاليتها مرجع سابق، ص ص ١٨٥-١٨٨ .
² نورستن هرسين: فكرة الجامعة: " أدوارها الجديدة، أزمتها الحاضرة، وتحديات المستقبل " مستقبلات) مجلة التربية (الفصلية)، المجلد ٢١، العدد ٢ اليونسكو ١٩٩١ ص ٢١٥.

³ جيريولدايس :التعليم العالي في مجتمع متعلم، ترجمة شحده فارغ، دار البشير للنشر والتاريخ، الأردن ١٩٩١، ص ص ٥٨ ٥٩

استقر الرأي على أن التطوير يتوقف على إيجابية الجهود الإنسانية وتنظيمها، ويشتمل على أهداف واعية للانتقال بالموقف الاجتماعي المتغير من حالة التغيير الثقافي غير الموجه إلى حالة التغيير الموجه المقصود.¹ ، وينطلق التطوير من نظريات ومداخل عديدة، لعل من أبرزها²

1- **نظريات التطورية والتطورية المحدثة:** تصور أصحاب هذه النظريات بأن النظام التعليمي بصفة عامة لم يعد ملائماً لمواجهة المتطلبات المجتمعية نظراً لعمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي المستمر التي تطور المجتمعات الحديثة إلى مرحلة جديدة ومختلفة عن المراحل التقليدية السابقة ومن ثم يجب أن توضع استراتيجيات للتعليم تكون قادرة على تلبية الاحتياجات، وتعمل على زيادة التخصصات العلمية والاجتماعية المطلوبة بالفعل ولن يتحقق ذلك إلا من خلال النهوض بالمؤسسات التعليمية بما فيها مؤسسات التعليم الجامعي.

2- **نظرية التحديث:** يرى أصحاب نظرية التحديث أن هناك العديد من القيم التقليدية والاتجاهات والأفكار، والميول، والمعتقدات التي تقف جميعها حائلاً دون تحقيق عمليات التنمية الاجتماعية والتكنولوجية، ويجب تقديم سياسات لإصلاح المسار التعليمي بصفة عامة، والجامعي بصفة خاصة، لخلق نظام تعليمي حديث يهدف إلى تحقيق معدلات عليا من المشاركة الاجتماعية، وقادر على تلبية الاحتياجات المستقبلية التي تتطلبها عمليات التنمية والتحديث في المجتمع. وعموماً فإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تجديد القيم والاتجاهات والأفكار والمعتقدات التي توجد في المجتمع بالفعل وظهور الإنسان الحديث الذي يتجاوب مع النظم والمؤسسات التعليمية الحديثة

3- **نظرية التبعية:** يؤكد أنصار نظرية التبعية أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعكس عمليات التبعية الثقافية بين الدول المتقدمة والنامية، وتتجسد عمليات التبعية ليس فقط في تبعية المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها بل أيضاً مظاهر التبعية السيكولوجية للأفراد والمجتمعات والطبقات الاجتماعية في الدول النامية بما هو موجود بالفعل في الدول المتقدمة وعموماً لن تتغير عمليات الإصلاح التعليمي الموجود، إلا في إطار وجود السياسات القومية التي تقوم على الاعتماد على الذات وإعداد التكنولوجيا الملائمة من أجل تحقيق التنمية وتلبية احتياجات المجتمعات الواقعية وعموماً سوف تنعكس نتائج الإصلاح التعليمي في إعادة بناء الشخصية

¹ محمد الهادي عفيفي: التربية والتغير الثقافي، ط ٥، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٠٦
²: Fagerlind I. Saha, Education and National Development A comparative

الفردية والقومية، وزيادة روح الولاء والانتماء، مع الاهتمام بتحقيق التنمية التكنولوجية والمهارات العلمية اللازمة لعمليات التنمية الشاملة.

4 - النظرية الاشتراكية: يزعم أصحاب هذه النظرية أن النظام التعليمي ومؤسساته المختلفة يرتبط أساسا بتحقيق الأهداف الرأسمالية وإنشاء الكوادر البشرية من القوى العاملة التي تسعى لزيادة العملية الإنتاجية، وزيادة أرباح الفئات الرأسمالية، كما يسعى النظام التعليمي إلى المحافظة على المكاسب الرأسمالية بصفة مستمرة، دون توجيه أدنى اهتمام إلى التغيير في المجتمع، ومن ثم يجب أن توجه سياسات الإصلاح التعليمي إلى خلق الوعي لدى الافراد، ومطالبتهم بالتغيير البنائي، والإعداد إلى ديمقراطية المشاركة واتخاذ القرارات، وبصفة عامة تلك هي الأساليب التي عن طريقها يمكن تكوين الشخصية الاشتراكية، التي تسعى للخلاص من الامتيازات الاجتماعية والتعليمية وتحقيق مجتمع المساواة.

ولقد ظهرت عديد من سياسات الإصلاح الجامعي التي اجتاحت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي سواء في الدول المتقدمة أو في دول العالم الثالث، وخاصة بعد أن تعرضت الجامعات لمزيد من النقد وحدث ما يسمى بأزمة الجامعات الحديثة، وتتمثل عملية الإصلاح الجامعي في إجراء مجموعة من العمليات المترابطة التي تهدف إلى التغيير المخطط للتعليم الجامعي، ومواجهة المشكلات التي تعترض زيادة الكفاءة والفاعلية لهذا النوع من التعليم، لكن تختلف بالطبع سياسات الإصلاح للتعليم الجامعي من مجتمع لآخر أو حتى من جامعة لأخرى، حسب نوعية الإستراتيجيات التي تنطلق منها سياسات التعليم والإصلاح في المراحل المستقبلية. أو كيفية ملائمة الجامعات لطبيعة التغيرات البيئية الخارجية وسعيها لتحديث وظائفها الجديدة، حتى تلبي ما تفرضه احتياجات البيئة ومتطلباتها انطلاقا من أن الجامعات أنساق فرعية ومؤسسات تعليمية تدرج تحت إطار الإنساق الفرعية الأخرى التي تكون المجتمع الخارجي .

كما واجهت المؤسسات الجامعية التغيرات السريعة التي خضعت لها المجتمعات على اختلاف مستوياتها بإدخال عديد من التجديدات التربوية، تناول معظمها الدراسات العلمية، وتنوعت في أسلوب تناولها تنظيرا وتطبيقا من ذلك إحداث تغيرات بنوية، وظهور مؤسسات تعليمية بديلة، وتلاشى الحواجز بين ما هو أكاديمي وغير أكاديمي، وتلاشى الفوارق بين التدريس في الحرم

الجامعي وخارجه، وتبنى عدة استراتيجيات للتغيير، وتطوير برامج خاصة لفئات معينة من المجتمع، وظهور لغة جديدة¹

هيكل التعليم الجامعي وأنماطه

الهيكل التنظيمي هو الأداة التي تمكن الجامعة من تحقيق أهدافها التعليمية والعلمية والثقافية والاجتماعية والحضارية والسياسية بكفاءة عالية حجما ونوعا بتكاليف محدودة ، وهو الإطار العام الذي يحدد الأجهزة التي تقوم على هذه الأهداف ومستوياتها، ويبين سلطة إصدار القرارات وسائر الإجراءات فيها، وأوجه أنشطتها، ويوضح خطوات الأعمال في كافة القطاعات الجامعية وعلاقتها بعضها ببعض وعلاقتها بالسلطات المحلية والمركزية²

وأضحى من المسلمات أن بنى التعليم الجامعي - في هياكله التنظيمية العامة تتأثر بالفلسفات الاجتماعية السائدة، والتوجهات السياسية والقيم التربوية في البلد الذي تعمل فيه، ويوضح تحليل النشأة التاريخية للجامعات، أن عددا من التقاليد الجامعية التي ترجع إلى العصور الوسطى قد استمدت الأزهر الشريف .وهو ما يعد انعكاسا لمفهوم التواصل الحضاري الذي يفرض نفسه رغم الصراعات التي مرت بها البشرية عبر عصور التاريخ.

ولازالت بعض التقاليد الجامعية التي أرسنها أقدم جامعة في العالم سائدة حتى اليوم والجامعات الإسلامية بأسبانيا وجامعات العصور الوسطى والمؤسسات الكنسية ، وأخيرا الجامعات المدنية

¹جيرولد أيس .مرجع سابق، ص ٩-١٧

²محمد حمدي النشار: الإدارة الجامعية - التطوير والتوقعات، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٧٤

والتكنولوجية، كلها توضح مواكبة هذا التعليم ودوره في التنمية الحضارية، والأهم مساعدته على تشكيل المدنية وتطويرها إلى الوضع الأفضل¹

ويذكر تقرير المجلس الأوروبي عن الندوة التي عقدها سنة ١٩٨٤ تحت شعار الجامعة عام ٢٠٠٠ "U2000" أنه "حين تكون للجامعات التقليدية مكانة مهيمنة في نظام التعليم، فإن هذه الجامعات تميل إلى وضع المؤسسات الجديدة تحت أحد أمرين: إما الحصول على وضع جامعي مرموق عن طريق تقليد الجامعات القديمة، وإما الحصول على طابع خاص مع المخاطرة بالمكانة الجامعية. ونتيجة لذلك يبقى النموذج الجامعي في المقدمة، وتبقى بصماته واضحة على جميع المؤسسات التابعة له²

وتواجه الجامعات التقليدية عددا من التحديات المتنامية والمؤثرة على صورة هيكلها التنظيمي سواء في وظائفه أو في وسائل اتصاله وتواصله، فهي مطالبة بتلبية الاحتياجات الخاصة بمجتمعاتها المحلية محل اعتماد مواردها، وبها تنشئ شبكة العلاقات المتبادلة داخل الجامعة والعلاقات الخارجية المهنية، وتنمية المشاريع الصناعية التي تتيح فرص التمويل، وأخيرا التغيرات التكنولوجية التي لها انعكاسها على الهيكل التنظيمي للجامعة³

وتؤكد النظرة الفاحصة انعكاس التحديات الخارجية على التركيبة المعرفية والتطبيقية من جهة وتطور قنوات الاتصال من جهة ثانية والتوقعات الخاصة والعامة لهذا التعليم وعلاقتها بمستقبل التنمية وبالمستقبل في كل وقت من جهة ثالثة ويتطلب ذلك كله تغييرا في الهيكل الداخلي والتنظيمي للجامعة وتتطلب إمكانية التفاعل مع التطورات وتوفير هياكل البناء التنظيمي،

¹ Edmund King, "New Trend experiments in Higher Education, Structural and Administrative

² Aspects اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة بمؤتمر التنظيم الجامعي " الهيكل والإدارة "المؤتمر العام الثالث المنعقد في جامعة بغداد ٢١ - ٢٧ نوفمبر ١٩٧٦ اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة للإتحاد، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٥-٣٦. نقلا عن: مملكة أبيض: "أنماط نظم التعليم العالي: العلوم التربوية، مرجع سابق ص ص ٣٥-٣٦. نقلا عن:

Conseil de l'Europe

³ Aspects اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة بمؤتمر التنظيم الجامعي " الهيكل والإدارة "المؤتمر العام الثالث المنعقد في جامعة بغداد ٢١ - ٢٧ نوفمبر ١٩٧٦ اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة للإتحاد، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٥-٣٦. نقلا عن: مملكة أبيض: "أنماط نظم التعليم العالي: العلوم التربوية، مرجع سابق ص ص ٣٥-٣٦. نقلا عن:

والقوانين والأنظمة والتعليمات المرتبطة بها، وتعد إحدى القضايا المتعلقة بإدارة التعليم الجامعي وتنظيمه، قضية العلاقة بين نظم التعليم الجامعي وهياكل بنائه التنظيمية¹.

وينقسم الهيكل التنظيمي في الجامعة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الأول علمي أكاديمي، والثاني فني، وتقني، والثالث إداري، ويتميز القسم الأكاديمي بأن له الغلبة في الجامعة، لأنه أساس الجامعة وموضوعها الرئيسي وهو يشرف على القسمين الآخرين، وبالنسبة للعمل الفني والتقني فقد اشتدت الحاجة إليه بعد أن ازداد الاتجاه في العصر الحديث نحو الجوانب التطبيقية والتدريبات العملية والمرتبطة بعمليات التنمية. أما العمل الخاص بالقسم الإداري فيقوم به الأكاديميون والإداريون على السواء، فالجهاز الأكاديمي يمارس بعض الأعمال الإدارية بجانب الأعمال العلمية البحتة، بينما لا يمارس الجهاز الإداري إلا الأعمال الإدارية والفنية²

ويثور جدل بشأن تطبيق مبدأ المركزية واللامركزية في الإدارة الجامعية، فنظام المركزية قد يحقق السرعة في إنجاز الأعمال والاقتصاد في الإنفاق ولا يحتاج إلى عدد كبير من المتخصصين في مجالات العمل المختلفة، ويتطلب نجاح النظام الأخذ بصيغة المنشآت الجامعية المركزية التي تخدم الوحدات التعليمية. والمقامة داخل حرم واحد، وهو ما يصلح للجامعات الصغيرة، أما النظام اللامركزي، فهو على عكس ما سبق حيث يصلح للجامعات الكبيرة التي تضم عددا كبيرا من الطلاب، أو وحدات علمية عديدة ومتفرقة لا يضمها حرم واحد.³

واقضى اتساع رسالة الجامعة بتقديمها دراسات عليا تعددا أكبر في تنظيمها فبالنسبة للدراسات العليا على سبيل المثال توجد ثلاثة أنواع رئيسية لتنظيمها وهي الاشراف المتعدد، والأقسام العلمية والنظام الموحد، وهي تتلاءم مع الجامعات التقليدية وجامعات الأقسام العلمية، والجامعات التكنولوجية والهندسية على التوالي: وهناك أشكال أخرى منها إنشاء دراسات عليا متخصصة في كلية أو معهد أو مركز علمي، أو إنشاء مركز أو أكثر للبحوث العلمية على مستوى الجامعة أو التنسيق بين الدراسات العليا في الكليات ومراكز البحوث في الجامعة بما يناسب المجتمعات حديثة العهد بالتعليم الجامعي وهناك دعوات لإنشاء جامعة للدراسات العليا: وكان المؤلف في هيكل الجامعات التقليدية أن تكون الكلية هي الوحدة الأساسية بها، بمعنى أن

¹ - Edmund King, Op. Cit'PP, 2-3.

² عبد السلام المجالي - هاني عبدالرحمن صالح " الاتجاهات الحديثة في الإدارة والتنظيم الجامعي اتحاد الجامعات العربية
الأمانة العامة - المؤتمر الثالث: مرجع سابق ص (المقدمة)

³ محمد حمدي النشار: مرجع سابق، ص ٢٣٤، ص ص ٣٤٤-٣٤٥.

يتلقى الطالب كل دراسته داخل كلية واحدة بواسطة هيئة تدريس هذه الكلية وكان ذلك بمثابة الحاجز بين التخصصات المختلفة .

وفي سياق دور البناء التنظيمي في تحقيق أهداف الجامعة، تجب الإشارة إلى علاقة الجامعة بمراكز الإنتاج ومواقع العمل، حيث نجحت معظم الدول المتقدمة في وضع الهيكل التنظيمي المناسب لهذه العلاقة مما انعكس على تقدمها وزيادة رفايتها، وتأتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ثم اليابان في مقدمة تلك الدول ¹

ويتوقف نجاح الجامعة في أداء وظائفها على ما تتمتع به من حرية أكاديمية، واستقلال وقد قسم أحد الباحثين الاستقلال الجامعي إلى عدة مستويات، وهي استقلالية البحث، واستقلالية التعليم والاستقلالية الطبيعية أو المكانية، هذا فضلا عن الاستقلالية الإدارية والمالية أو استقلالية الإنفاق، وهناك ثلاثة أنواع من الضغوط تمارس على الاستقلالية الجامعية ضغط من داخل المؤسسة الجامعية، وضغط المجتمع الوطني، والضغط الدولي الذي يتجلى في العلاقات بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث على اختلاف مستوياته ²

اما عن الحرية الأكاديمية فقد حدد روبرت ماكيفر Robert M. لها ثلاثة أبعاد: البعد الوظيفي والبعد الأكاديمي المهني والبعد النظامي، بينما إهتم " ماكس فيبر. Max W ، وهو ما اصطلح عليه بتسييس الجامعة Politicalization ³.

وهناك سمتان يمكن تمييزهما عند مقارنة أنظمة التعليم العالي بما فيها التعليم الجامعي - تتعلق السمة الأولى بقضية التكافؤ أو التفاوت بين المؤسسات التي تضمها كل فئة من فئات النظام، وأما السمة الثانية فهي ترتبط بالأهمية التي يوليها النظام بمجموعه لتحقيق التفوق الأكاديمي أو العدل التربوي لاتباع سياسة التعليم المفتوح أو بالاصطفاء على نطاق واسع ⁴ والهيكل العام للتعليم الجامعي الصحيح لأية دولة يتطلب توفير شروط أساسية فيه من أهمها: التوازن بين التخصصات

¹ - المرجع السابق، ص ٢٤٠،

حسن توفيق: نظم الإدارى للجامعات العربية " اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة المؤتمر الثالث: مرجع سابق ص ص ٣-٥

² وورلندو البورنوز: " الاستقلالية وإثبات الكفاءة في التعليم العالي " (مستقبلات) مجلة التربية الفصلية) مجلد ٢١ عدد ٢ مرجع سابق ص ص، ٢٤٣ ٢٤٧

³ Michio Nagai ' "University Problems In Japan" Stephen D. Kertesz (ed) Op. Cit, P.436.

⁴ عبدالله محمد عبدالرحمن: مرجع سابق، ص ص ٩٣-١٠٢

المختلفة النظرية والتخصصات والعملية والتطبيقية، وبين الدراسات الجامعية الأولى والدراسات العليا، وبين أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس¹ وقد تم التوصل إلى مجموعة من المبادئ والمعايير التي يجب أن تراعى عند اعداد هيكل التنظيم الإدارى لأية جامعة من الجامعات منها: تطبيق مبدأى اللامركزية الإدارية وتفويض السلطة، وتحقيق المفهوم العلمى لبعض الوظائف الإدارية وتطويرها وإدخال الوظائف الإدارية والأساليب الحديثة، وتبسيط إجراءات العمل، وتطوير النظم المالية، بغرض تحقيق الإصلاح الإدارى فى الجامعات، ومراعاة التفرقة بين الأقسام التنفيذية التي تكون هيكل التنظيم الإدارى، حيث تختص الأولى بالجانب التنفيذى لنشاط الجامعات .

نماذج في تطوير التعليم الجامعى وأشكاله : ويرصد الباحث أهم الأشكال التي أسفرت عنها مجهودات تطوير التعليم الجامعي فيما يلي:

1- الجامعات الشاملة Comprehensive Universities

تقوم الجامعة الشاملة على أساس تجميع معاهد أكاديمية وتقنية داخل مؤسسة واحدة وتقديم برامج قصيرة وبرامج طويلة فى المؤسسة ذاتها، تهدف إلى تطوير الإعداد المهني وزيادة فعاليتها عن طريق ربطه بالبحث العلمى، وربط البحث العلمى باحتياجات المجتمع وعمليات الإنتاج²

وهو ما استهدفته الجامعة الشاملة Cesamthochschulen بألمانيا وذلك بالاهتمام بالإعداد المهني في التعليم العالى مع ربطه بالإنتاج والعمل ومؤسساته³ وقد جاءت فكرة إنشاء هذه الجامعات من خلال أحد التقارير الرسمية في ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٦٨ حيث تضمن المطالبة بإلغاء نظام هيئات التدريس، وانتخاب رؤساء جامعات دائمين، ودمج التخصصات المتداخلة Interacting Disciplines في البحث والتدريس كما اقترح نوعين من المناهج يتم الانتهاء من أحدهما سريعا واقترح أيضا دمج الجامعات السابقة

¹ ملكة أبيض: مرجع سابق، ص ٣٩ - ٤٠

² محمد نبيل نوفل: تأملات في مستقبل التعليم العالى، مرجع سابق، ص ٩١

³ عبد الفتاح احمد حجاج " : اتجاهات جديدة في تطوير التعليم الجامعى وأصلاحه " أحمد حسين اللقانى (محرر) دراسات في التعليم الجامعي، عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٣، ص ٦٧

والمؤسسات المهنية في وحدات¹ ويميز الإطار القانوني للجامعات الشاملة بألمانيا الاتحادية بين الجامعات الشاملة المتكاملة Integrite والجامعات الشاملة التعاونية Kooperative وذلك بهدف خلق نظام مرن بين الفروع الدراسية والدورات الدراسية والدرجات الجامعية المتدرجة² كما استهدفت الجامعة الشاملة التي تضم حقول التعليم في المعاهد العليا ذات الوضع الجامعي - ربط الإعداد المهني بالعمل ومؤسسات الإنتاج³

لذا تتضمن المقررات الدراسية دمجا لنوعى الدراسة النظري والتطبيقي مع إتاحتها للطلاب من ذوى المؤهلات المختلفة وتنتهى بنوعين من الشهادات، وبموازاة هذه المحاولة، وبهدف جعل التعليم أكثر اتساعا في برامج و تنوعا في أغراضه واهتماماته كان إقرار الجامعة الشاملة فى السويد، وأقرت هذه الجامعة مبدأ المساواة باعتباره إطاراً مرجعياً مشتركاً للطلاب واستبدلت أسلوب التعليم المؤسس على المواد المستقلة باستراتيجيات تعليم وتدريب يستخدم مناهج متداخلة التخصصات⁴

لقد فرضت متغيرات العصر تطوير المؤسسة الجامعية من جامعة University إلى شاملة متنوعة Multiversity ، ومن شاملة متنوعة إلى شديدة التنوع Megaversity⁵ ومع هذا لا تزال فلسفة الجامعة الشاملة يحوطها نوع من الغموض لندرة الدراسات التي تناولتها تحليلا وتقويما " وقد يكون من المبكر أن تصدر حكما نهائيا على سياسة مؤسسات التعليم الشامل المتنوع الأغراض التي اعتمدت في أوروبا في السبعينات⁶

2-الجامعات المفتوحة

تعد فكرة التعليم المفتوح مبدأ أساسيا في التربية ذا جذور تاريخية، غير أن هذا التعليم يمتد ظهوره إلى ما قبل الستينات، وترادف مفهومه مع عدد من المفاهيم الأخرى مثل التعليم البعيد، والتعلم من بعد، والتعليم بالمراسلة، اسلة، وجامعة بلا جدران، وكذلك اختلط مع عدد من المبادئ

¹ Rudolf Wildenmann, " Higher Education in Transition, The Case of the Universities in the Fedral Republic of Germany ": Stephen D.Kertesz(cd)Op. Cit,PP.342-343.

² Ibid, P.343

³ هيئة التبادل الجامعي الألمانية (DAAD) الطالب الأجنبي في جمهورية ألمانيا الاتحادية، ترجمة محمد على حشيش هيئة التبادل الجامعي الألمانية، برلين ١٩٧٦، ص ٨

⁴ تورستن هوسين: مرجع سابق، ص ٢١٤ .

⁵ Torgn T. Segerted! "The Situation of Swedish Universities, "Stephen d. Kertesz, Op.Cit., PP.278- 280.

⁶ تورستن هوسين: مرجع سابق، ص ص ٢١٤ - ٢١٥ .

الحديثة في التربية كالتعليم مدى الحياة، أو التعليم المستمر، والتعليم غير الرسمي، أو اللارسمي، وهناك اعتقاد بأن الجامعة المفتوحة تعد أحد أشكال التعليم المستمر التي انتشرت في كل أنحاء العالم في صورة كليات المراسلة، والكليات التلفزيونية، وحديثا الجامعات المفتوحة، ولعل أشهرها الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة التي تقدم فرصا تعليمية لأعداد ضخمة لا يمكن لجامعة تقليدية استيعابها، وقد لاقت هذه الجامعة اهتماما خاصا لأسباب من أبرزها

أ - أن أفراداً كثيرين لم يحصلوا على كل المعرفة الضرورية لأعمالهم الخاصة أو اهتماماتهم التثقيفية في حياتهم خلال مراحل التعليم الأولى، وأصبح من المعتاد أن يكون للأفراد مهنتان أو ثلاث خلال فترة حياتهم، نتيجة لمعدل النمو المتزايد في المعرفة الجديدة، والذي عززه التغيير التكنولوجي المتسارع الميسر في أماكن العمل

ب- التطور التكنولوجي الذي يسر إمكانية توصيل التعليم وبفاعلية أعلى إلى البيت وأماكن العمل عن ذي قبل، وكذلك تمكين الأفراد من الدراسة بما يواءم مع قدراتهم وأوقاتهم في المعاهد العلمية.

ج - القيود المقررة على جميع مؤسسات التعليم الأخرى فضلا عن ارتفاع تكلفتها في تقديم الخدمة التعليمية، كما أن إرسال الأفراد بعيدا عن بيئات عملهم لتجديد معلوماتهم أو إعادة تدريبهم أمر باهظ التكاليف ويصعب تحمله حتى في قدرة بعض الدول المتقدمة¹

وقد أسست الجامعة المفتوحة في بريطانيا سنة ١٩٦٩ وهى من أعظم التطورات الاجتماعية والتربوية التي جعلت التعليم متاحا للجميع دون النظر إلى المؤهلات الأكاديمية، وقد كانت سببا في إنشاء عدد من المعاهد المشابهة في كثير من الدول مثل كوستاريكا، وباكستان، وسيرلانكا، وفنزويلا، وتايلاند وغيرها²

3-الجامعات النوعية Specific Universities المتخصصة والتكنولوجية

سبق الإشارة في مقدمة الرسالة إلى نشأة الجامعات ذات التخصص الواحد في إيطاليا وكانت في الدراسات القانوني ؛ ومع الطفرات التقنية و الاستخدامات الإلكترونية التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية في ميادين العلوم العسكرية كانت القفزة الهائلة فى عالم المعرفة، والثقافة حيث

¹ George E. Hein, Open Education, Handbook on Contemporary Education, Steven E. Goodman (Complid& Edited), R.R. Bowker Company, London N.Y.1976, P.106

² David P. Bosworth', Open Learning, Issues in Education, Cassel Educational Limited Villieers House England 1991, P.P.1 -3.

ازدادت المعرفة عمقا وتعددت فروعها مع ازدياد معدل التغير في المعرفة، وانقسمت كثير من العلوم إلى تخصصات مختلفة تفرعت عنها تخصصات علمية جديدة ثم حدثت المزاجية بين أكثر من تخصص نتيجة للتوسع في استخدام التطبيقات النووية الإلكترونية وانتشار الأتومية والحاسبات، وتضاعف الابتكارات التكنولوجية¹ وألقى ذلك على الجامعات أعباء لا طاقة لها بها، لأن أية جامعة يجب ألا تتعدى حجما حرجا معيناً،

ولهذا كله كثر ظهور الجامعات التخصصية لتحتوى كل جامعة على تخصص أو اثنين على الأكثر، ومثل هذه الجامعات أصبحت منتشرة في بلدان عديدة، وعلى سبيل المثال توجد أنماط عديدة في اليابان مثل جامعة أوزاكا للدراسات الأجنبية، وجامعة أوتارو للتجارة، وجامعة طوكيو للطب والأسنان، وجامعة طوكيو للزراعة والتكنولوجيا، وجامعة طوكيو الوطنية للفنون والموسيقى، وجامعة طوكيو للمصايد² بل إن نمطا من أنماط هذه الجامعات أصبحت سائدة في بلدان عديدة وهى نمط الجامعة التكنولوجية، حيث انتشرت على اختلاف أسمائها في استراليا، وألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية ورومانيا، وغيرها³

4 - جامعات الدراسات العليا:

يعد هذا الشكل من الجامعات أحد الخيارات المطروحة التي ظهرت بقوة نتيجة الانتقادات الموجهة للنظم التقليدية للدراسات العليا مثل الإشراف المتعدد الإشراف الموحد - الإشراف الكامل، وذلك لملاءمتها مقتضيات عصر الثورة العلمية، وبسبب ما يمكن أن توفره من كفاءات فنية عالية تنهض بمشروعات وخطط التنمية المنشودة، والتي تتسابق الدول الكبرى في الاهتمام بها.

¹المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة التاسعة، سبتمبر ١٩٨١ - ١٩٨٢، المجالس القومية، ص ص ١١٦ - ١٧

²عبد الفتاح جلال: تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل بحث منشور في "مؤتمر التعليم الجامعي بين الحاضر والمستقبل"، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥ .
³عبد الرازق عبد الفتاح: الجامعات التكنولوجية" اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة: المؤتمر الثالث، مرجع سابق ص ١

وتعمل هذه الجامعة على تنشيط البحوث الكبيرة، التي تحتاج إلى جهد جماعي، وذلك بتوفير المناخ السليم لتطبيق نظام الفريق المتكامل، كما تهتم بإعداد الكفاءات الفنية اللازمة لمواجهة القضايا الرئيسية في المجتمع المعاصر، وتوجيه البحوث نحو دراستها

وقد تحتاج الدول النامية لإنشاء مثل هذه الجامعة، إلا أن مواردها المحدودة نسبياً لا تمكنها من ذلك مما يحتم التعاون بينها في تأسيسها كما هو مفروض في البلاد العربية مثلاً، مع توفير كل مقومات النجاح أعضاء هيئة التدريس، والأجهزة العلمية العصرية، والمراجع، والدوريات، والمنشآت، والمختبرات الحديثة، والنفقات الجارية المناسبة التي تسمح بتشغيلها بكفاءة، وتطويرها، وهو ما يمكنها من مواجهة القضايا الرئيسية كاستزراع الصحراء واستغلال مياه البحار، واستخدام الطاقة الشمسية، والاستشعار عن بعد¹، وهناك نماذج عديدة لهذه الجامعات منها أكاديمية العلوم وأكاديمية العلوم التربوية بروسيا الاتحادية:

أكاديمية العلوم التربوية بروسيا الاتحادية²:

تعد هذه الأكاديمية الجهاز العلمي الذي يقود البحث التربوي في البلاد، وفي ذات الوقت تعد الباحثين العلميين في ميدان التربية، وهي هيئة مستقلة إدارياً وتنظيماً على الرغم من صلتها الوثيقة بوزارة التعليم وأكاديمية العلوم، وللأكاديمية وظيفتان أساسيتان: أولهما: تقديم المشورة إلى وزارة التعليم من خلال اللجنة العلمية للوزارة، وثانيهما إجراء البحوث في جميع ميادين التربية وعلم النفس، والتنسيق بينهما وبين ما تقوم بها معاهد البحوث ومؤسسات التعليم العالي، ولتحقيق تلك الوظائف تقوم الأكاديمية ومعاهدها بدراسة المشكلات التربوية العامة والخاصة، والموضوعات المتصلة بأسس التربية وتطبيقاتها، وعلم النفس، وعلم الشواذ، وأدلة المناهج، وتعليم الكبار، وتخطيط العمل العلمي في مجال التربية، وتدريب الباحثين في جميع المجالات السابقة كما تعد الأكاديمية وعن طريق معاهدها المعينات الفنية التعليمية، للارتقاء بالتربية والتعليم في أنحاء البلاد لهذا فإن بحوث الأكاديمية تشمل المشكلات النظرية والتطبيقية في موضوعات التربية وعلم النفس وموضوعات التعليم.

ويدير الأكاديمية مجلس رئاسة Presidium ويتكون من رئيس متفرغ وثلاثة نواب للرئيس وسكرتير عام علمي، وأربعة للسكرتارية وكلهم بدرجة أستاذ Prifessor بالإضافة إلى ثمانية أعضاء يمثلون الهيئات العلمية والبحثية والتعليمية، ومدة عضوية مجلس الرئاسة أربع سنوات،

¹ محمد حمدي النشار: مرجع سابق، ص ٢٥٣ - ٢٥٥

² اعتمد الباحث في استعراض هذا الشكل من جامعات الدراسات العليا على الدراسة التالية:

وأعضاء الأكاديمية إما متفرغون وإما مراسلون، وتقوم المؤسسات العلمية ومؤسسات التعليم العالي - بما فيها الجامعات - ومؤسسات التعليم قبل الجامعي، وغيرها بترشيح أعضاء الأكاديمية الجدد، ويتم اختيارهم بالاقتراع السري، ويطلق لقب أكاديمي على العضو - عقب انتخابه - المتفرغ أو المراسل.

وتتضمن الأكاديمية ثلاثة عشر معهداً للبحوث التربوية والنفسية، لكل معهداً منها ميدانه المتخصص. منها أحد عشر معهداً في مدينة موسكو، ومعهد في مدينة ليننجراد، وآخر في مدينة كازان، ولكل معهد مدير يتولى إدارته، ويضم كل معهد عدة أقسام لكل منها رئيس، كما ينقسم القسم بدوره إلى معامل للبحوث، ويتمتع كل معهد من معاهد البحث التربوي بدرجة كبيرة من الاستقلال العلمي والإداري والمالي. وهذه المعاهد التابعة للأكاديمية هي:

أ - معهد البحث في علم النفس العام والتربوي

Scientific Reserch Institute General and Education Psychology

يعد أهم مراكز بحوث علم النفس على الإطلاق داخل البلاد وأقدمها، وتتمحور بحوثه حول تطبيقات علم النفس في ميدان التربية. ويتكون من ثلاثة أقسام تحتوى بداخلها أحد عشر معملًا كلها مرتبطة بمجال علم النفس

ب - معهد البحث في العلوم التربوية العامة: Scientfic Research Institute of

General Pedagogies يتكون من ستة أقسام تضم متخصصين في جميع فروع التربية

وفي جميع المعلومات التربوية،

ويصدر دورية سنوية، كما يعمل المعهد كمركز للاستفسارات الخارجية، بالإضافة إلى ما يقدمه إلى صانعي القرار التعليمي عن التقدم العلمي خارج البلاد.

ج - معهد البحث في علم الشواذ

Scientific Research Institiue of Defectology

يضم هذا المعهد أربعة عشر قسمًا للبحوث ترتبط بميدان التخصص للمعهد ولكل قسم من الأقسام السابقة معاملته البحثية، ويقوم المعهد بدراسات وبحوث تربوية مرتبطة بتخصص المعهد ومرتبطة بطرق اختيار الأطفال غير العاديين، والأسس التي في ضوئها يلحقون بالمدارس، ووضع المناهج والبرامج التربوية والكتب الخاصة بجميع أنواع مدارس المعوقين

د - معهد البحث في التعليم الفني:

Scintific Rsearch Institute Professional and Technical Education

يهتم هذا المعهد بالتعليم البوليتكنيكي، والتدريب على المهارات المهنية في مدارس التعليم الثانوي المتخصص، وتأثير عمل التلاميذ على تعليمهم ونموهم البدني والخلقي، ويضم هذا المعهد عدة أقسام لبحوث برامج التعليم المهني والفني، وتوجد به عدة معامل لدراسة المشكلات التعليمية والمتصلة بالتخصصات التي يبحثها المعهد
هـ. معهد البحث في علم وظائف الأعضاء وغير الراشدين:

Scintific Research Institute of Child and Preadult Physiology

ويدرس هذا المعهد نشاط الجهاز العصبي المركزي للفرد في سنوات عمره المختلفة، ويدخل ضمن ذلك دراسة التنظيم العصبي للنشاط العضلي للفرد، ومشكلات نمو التلاميذ في مراحل العمر المختلفة، ومشكلات فسيولوجيا النمو.

Scintific Research Institute of Pre-School Education

School Education

تهتم بحوثه بالتربية قبل المدرسة الابتدائية، وينسق المعهد بحوث الهيئات المختلفة التي تعمل في ميدان دراسة طفل ما قبل المدرسة، كما يتولى توجيه مؤسسات تربية الأطفال أقل من ثلاث سنوات التابعة للسلطات التعليمية المحلية.
ز - معهد البحث في المشكلات التعليمية العامة:

Scintific Rsearch Institute of General Education Problems

يقوم المعهد بدراسة جميع جوانب العملية التعليمية بكل تركيباتها وعلاقتها بظواهر الحياة الأخرى، إنطلاقاً من الفرض القائل بأن معرفة التلميذ وخبرته المباشرة تعد من أهم العوامل والقوى التي تشكل فكره النوعي، ولذلك يبحث المعهد بأقسامه ومعامله، موضوعات التعليم وتنظيم الأنشطة التربوية، والمشكلات المتصلة بها

Scintific Research Institute of Educational Methodology

ويبحث هذا المعهد بأقسامه ومعامله الأمور المتصلة بالأنشطة المعرفية، والعمل الذاتي للتلاميذ والنشاط الإبداعي، وتحسين الطرق التي تنمي تفكير التلاميذ، والتدريس القائم على المشكلات ويبحث المعهد استخدام تكنولوجيا التعليم كبديل للتلقين والطرق التقليدية، وتؤكد بحوث المعهد على أن التمكن من المعرفة المتصلة بالمادة الدراسية ومهاراتها من الأسس الهامة لنجاح التدريس

ط - معهد البحث في المعدات الدراسية والمعينات الفنية في التربية:

Scientific Research Institute of School Equipment and Technical Aids
in Education Scientific Research Institute of Art Education

يقوم هذا المعهد ببحوث عن الأسس العلمية لتصميم المعدات والأدوات المدرسية والوسائل التعليمية، وإنتاجها، واستخدامها، في المواد الدراسية، وبحث أفضل النتائج من استخدامها.

ى- معهد البحث في التربية الفنية: يقوم المعهد ببحوث تتصل بتنمية القيم الجمالية عند الأطفال والتلاميذ، ليس فقط في التربية الفنية كمادة دراسية، ولكن في الأدب والتربية الموسيقية، والرقص، والمسرح، والسينما والتلفزيون، وغيرها

ك - معهد البحث في التربية العملية والتعليم المهني:

Scientific Research Institute of Labour Education Language and
Vocational Education

يبحث في الأسس التربوية للتعليم المهني، والتدريب المهني، والمشكلات المتصلة بالمدارس الفنية

والمهنية، والعملية التعليمية فيها .

ل- معهد البحث في تعليم اللغة الروسية في المدارس القومية:

Scientific Research Institute of Russian Language in National
Schools

تنصب بحوث هذا المعهد على الأسس النظرية للغة الروسية، وتعليمها، وقواعدها في المدارس الروسية، مع الاهتمام بعلوم تدريس اللغات الروسية في المدارس التي لا تستخدم اللغة الروسية كلغة لتعليم المواد الدراسية. ..

م- معهد البحث في التعليم العام للكبار Scientific Research Institute of General

Adult Education يبحث هذا المعهد جميع المشكلات التعليمية والتربوية المتصلة بتعليم الكبار بأشكاله التنظيمية المختلفة، وتشمل هذه البحوث فرق التدريس، والمناهج، والتعليم المبرمج، والكتب الدراسية، والدراسات النفسية المتصلة بتعليم الكبار، وغير ذلك.

والواقع أن أكاديمية العلوم البيداغوجية تضع برامج للبحوث التربوية يشترك فيها أكثر من معهد، كما تضم الأكاديمية أيضا نوعا آخر من معاهد البحوث تعرف بإسم المدارس المعملية (أو التجريبية) Guild Laboratory Schools - وهي مراكز للبحث التربوي وكل منها تضم هيئة من الباحثين التربويين وتتنوع المدارس الموجودة بها: (دور للحضانة - مدارس ابتدائية - مدارس ثانوية - مدارس فنية - مدارس في مناطق معهد من معاهد البحوث مدرسة تجريبية واحدة على الأقل وهناك ثلاث مدارس تتبع الأكاديمية نفسها ولا تتبع أى معهد من المعاهد، كما أن هناك مدارس ملحقة بالأكاديمية منتشرة في أنحاء البلاد وتمولها وزارة التعليم، وتطبق هذه المدارس برامج تعليمية لاتزال في مرحلة التجريب، تحت إشراف باحثي الأكاديمية ومعاهدها ووزارة التعليم من جانب، وميدان التعليم من جانب آخر، ويراعى فى اختيار مشروعات البحوث العلمية في مجال التربية اتصالها بمشكلات التعليم وتطويره أيضا .

وتتشترك وزارة التعليم مع أكاديمية العلوم التربوية في توجيه كل النواحي النظرية والتطبيقية في ميدان التربية والتعليم، أى أن لها دور هاماً في تشكيل السياسة التعليمية، ويظهر أثر هذا الدور بوضوح في بحوث الأكاديمية وتوصياتها، ويتم هذا رغم أن الإطار العام للسياسة يأتي من أعلى إلى أسفل، إذ تمر السياسة التعليمية عن طريق الأكاديمية لوضع تفصيلاتها، وهي تشارك الوزارة الاتحادية في ترجمة السياسة التعليمية إلى قرارات تنفيذية وأساليب تطبيقية.

5 - ربط الجامعات بالمشروعات الاستثمارية

إن صيغة ربط الجامعة بالمشروعات صيغة مستحدثة تعيد تشكيل دور الجامعات في الولايات المتحدة بخاصة، حيث أن المطالب الجديدة لتسويق التكنولوجيا، والإسهام في التنمية الاقتصادية، والاستجابة للعملاء الداخليين والخارجيين تعيد تشكيل الروابط بين الجامعات والقطاعين العام والخاص، وتشجع تطوير أنواع جديدة من نظم دعم الجامعات¹

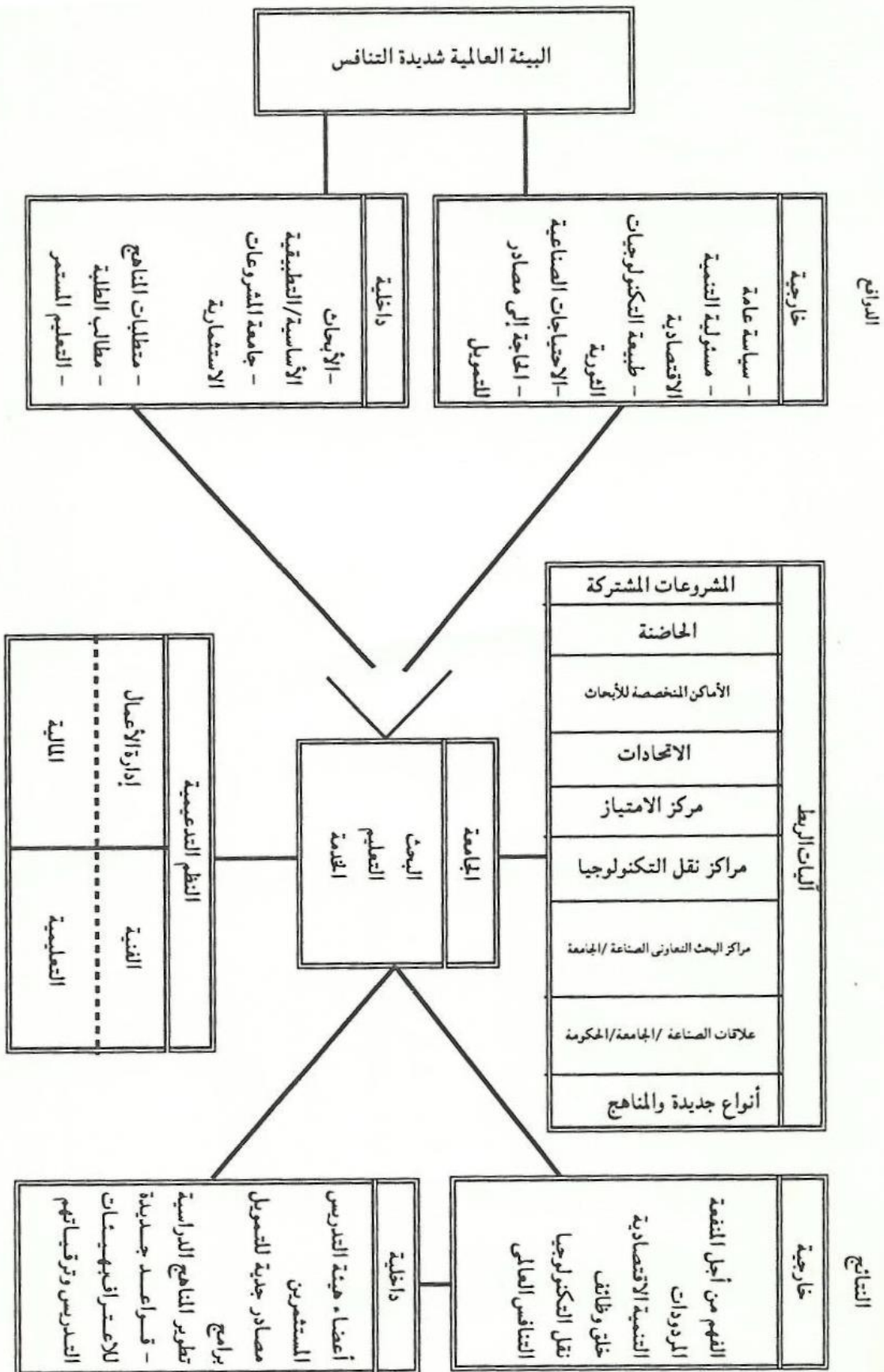
وأثبتت صيغة الجامعة الاستثمارية إمكانية تطبيقها بصفة خاصة على المجتمعات التي ترتبط بمراكز تنمية التكنولوجيا أو معاهد التكنولوجيا، المتعددة، ومن الأمثلة المعروفة للصيغة جامعة ستانفورد بكاليفورنيا، ومعهد "ماساشوستس" وبعض الجامعات الأخرى في الولايات المتحدة

¹ ريويد. سيملور، وآخرون "الجامعة الاستثمارية: دور التعليم العالي في الولايات المتحدة في تسويق التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية"، ت: أحمد عباس عبد البديع، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، فبراير ١٩٩٣ ص ١٢ .

التي تحتوى معهد رينسيلير للفنون التكنولوجية المتعددة في ترومى ونيويورك، وجامعة ولاية أريزونا في فوينكس وجامعة تكساس في أوستن¹ وسبب التحول في هذه الصيغة تأثيراً في فلسفة الجامعة وتنظيمها، لإثارها قضايا جديدة وهامة لم يكن قد تم حلها تماماً حتى الآن، من ذلك احتمال الصراع في المصالح بخصوص العلاقات مع الصناعة وتشجيع الجامعات الاستثمارية، ويمكن لحماية الملكية الذهنية أن تقضى على التبادل الصريح للأفكار والمعلومات والذي كان خاصية أساسية الجامعات الولايات المتحدة، والتركيز المتزايد على نقل التكنولوجيا الاحتمال بتقليص دور الجامعة كمولد للمعرفة الجديدة من خلال البحث الأساسي، ولكن وتسويقها يضع

¹المرجع السابق، ص ٧ نقلا عن

Similar, R. W., Kozmelsky, G.Gibdon P.V, Grating and Sustaining (The Technoplis)



شكل رقم (١) : نموذج جامعة مشروعات استثمارية بالولايات المتحدة الأمريكية .

انتقال الصيغة التقليدية للجامعات إلى جامعات استثمارية بصورة أكبر يبدو أنه لا رجعة فيه، وعلى ذلك فإن القضية الحقيقية تصبح قضية توازن، لضمان الإسهامات الأساسية للجامعة في الاقتصاديات الإقليمية والقومية، وفي نفس الوقت المحافظة على تكاملها واستقلالها ويوضح الشكل رقم (١) نموذج جامعة مشروعات استثمارية بالولايات المتحدة الامريكية)¹

6-الاتجاه البيئي في الدراسة Interdisciplinary

يختص هذا الاتجاه بالنمو المعرفي ونشأة العلوم المتجددة الذي جاء عقب الثورات الطلابية التي اجتاحت العلم في نهاية ستينيات القرن العشرين في وجوب ارتباط المعرفة بمتطلبات المجتمع وحاجات الخريجين تماشياً مع مراحل التطور من زراعية إلى ما قبل التصنيع، ثم التصنيع ذي الانتاج الغزير، ثم التصنيع الآلي (الأتمتة)، ومنها إلى مجتمعات الاستهلاك ؛ لهذا ظهرت الحاجة إلى أفراد ذوي تخصصات جديدة تجمع بين تخصصين أو أكثر من التخصصات المتعارف عليها، مثل الهندسة مع غيرها من التخصصات الأخرى كالاقتصاد أو الزراعة أو الطب أو القانون أو الإدارة² وكنموذج آخر لما يطلق عليه السياسة العلمية" علم العلم (Science of Science Policy of Science) لدراسة مثل هذا التخصص يحتاج إلى الجمع بين عدد من التخصصات التقليدية كتاريخ العلم، وفلسفة العلم، وعلم اجتماع العلم، وعلم نفس العلماء، واقتصاديات العلم، ووضع السياسة العلمية، والإدارة العلمية³ والدراسات البيئية مصطلح غامض كغيره من المصطلحات المستخدمة والتي قد تصف مشكلات نوعية ومحددة غالباً، وبمعنى آخر قد يكون أكثر دلالة في كونها تربط بين عدد كبير من التخصصات التقليدية والتي ينتج عنها مادة مستقلة ومحقة، وربما يكون الاصطلاح الأقرب لهذا المعنى هو

Transdisciplinary وهو الذي يستحق البداية الفعلية للجامعة الجديدة.⁴

¹ ريموند و سميلور وأخران: مرجع سابق، ص ١٢ .

² M.V. Mathur; " Tasks of Universities in india", in Stephen D. Kertesz; Op.P4,P 74.

³ المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا - الدورة التاسعة، ص مرجع سابق

⁴ Micheal J. Moravicsik; Op. Cit, P.65

- Ibid, PP. 84 - 85.

7 - الترابط الدولي بين الجامعات

تؤسس معظم العلاقات المختلفة بين الدول في مجال التربية على فكرة التعاون من أجل التطوير التربوي وإصلاح التعليم الجامعي، وتوحيد دوره في المساعدة على دراسة مشكلات المجتمع، وتشخيصها، وفهمها، وحلها، أو التطوير العلمي والتكنولوجي، وقد استلهم أحد المؤتمرات مفاهيم جديدة لنظام دولي جديد ولتعاون أفقى بين الدول النامية، وتكامل إقليمي وشبه إقليمي مع احترام الوحدة الثقافية والاستقلال لكل دولة، واعتبر هدف التعاون على أنه تنمية ودعم قدرات الدول المختلفة ككل¹

ولعل أهم جوانب التقدم في السبعينات، هو الشعور المتزايد لدى الدول النامية بضرورة الاعتماد على الذات، وصاحبه الإصرار على اتخاذ القرارات التنموية، وإعداد الخطط، والتقليل من الاعتماد على الخبراء الأجانب، من ذلك قول أحد المسؤولين في بعض الدول النامية " نريد أن نكون احرارا وأن نتعلم من أخطائنا .." وأضاف أن هذا لا يعنى أن دولته لا تحتاج لمعونه من الخارج .."وما زلنا نحتاج إلى المعونة ولكنها من نوع غير ما كنا نحصل عليه²

كما تتميز السبعينيات أيضا باهتمام الوكالات الدولية ببحوث التنمية كالبנק الدولي وأيضا وكالة التنمية الامريكية USAID التي لاتزال تدعم برنامجا للبحث واسع المدى، وتهتم بتنمية القدرة البحثية خاصة في دول العالم الثالث، ومن مظاهر ذلك: الاهتمام بالتعاون والتبادل الدولي للمدرسين والعلماء والباحثين، ولا يزل الدور الحيوي للتعاون في البحث في توليد المعرفة، والمشاركة فيها ونشرها بين الأمم، وكذلك في رفع مستوى نوعية التعليم³

وبديهي أن أية جامعة بمجرد نشأتها تدخل في شبكة من المعاملات مع الجامعات الأخرى تنحصر في أربعة أشكال طبقا لمعياريين أساسيين

"مضمون التفاعل (علمي أم نظامي)

¹ Jose Biat Gimeno; Education in Latin American and the Caribbean Trands and prospects, 1970,2000.

Unesco, Paris, 1983, PP.163 - 169.

² فيليب كومز: أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينات ترجمة حسان محمد حسان وآخرون، دار المربح للنشر الرياض ١٩٨٧ ص ٣٥٧

³ فيليب كومز: المرجع السابق ص ص ٤٠، ٤٢

-شكل التفاعل (اعتماد متبادل أم تبعية)¹

الشكل الأول: هو *التبعية العلمية* وهي تعنى *استيراد* وترجمة النظريات والأفكار العلمية من الجامعات الأجنبية دون محاولة تطويرها لملاءمة الواقع المحلى

والشكل الثاني: هو الاعتماد العلمي المتبادل وهو يحاول تطويع النظريات العلمية الأجنبية للملاءمة الواقع المحلى، مع محاولة تقديم إسهام علمى يعبر عن الخصائص *الذاتية* لمجتمع الجامعة، أما **الشكل الثالث:** فهو *التبعية النظامية* و*يترأخ* بين الخضوع للإدارة المباشرة الجامعة أجنبية و*استيراد* *التقاليد* النظامية الجامعية لجامعات أخرى، وفيه يكون التفاعل مع الجامعة الأم أكثر من التفاعل مع الجامعات المناظرة، أما الشكل الأخير فهو الاعتماد النظامي المتبادل وهو يدور حول تكوين شخصية نظامية مستقلة للجامعة تعبر عن الاحتياجات الجامعية المحلية هنا وقد تنوعت مظاهر التعاون الدولي بين الجامعات، ولعل من أهمها²

- أ - **المؤتمرات الدولية:** وتنطوى على نطاق واسع من الخبرات، وذات مصدر غنى للأفكار وتبادل الآراء، وهى أيضا تمثل جهدا هاما في تطوير الامكانيات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس - كما أنها تعطى إمكانية خلق شبكة لتطوير الأعضاء
- ب - **المشاركة المتبادلة في أنشطة التطوير:** وتتعدد أنشطتها كالدارسين الزائرين الذين يقيمون مع نظرائهم لفترة ممتدة من الوقت أو الاساتذة الزائرين المدعويين لتنفيذ أحد الأنشطة بغرض التطوير في إطار برنامج للاستضافة، أو كضيوف مشاركين في دورة أو حلقة دراسية .
- ج - **تعزيز التطوير الداخلى:** وذلك من خلال مؤتمرات وندوات متخصصة للمهتمين بتطوير أساليب إعداد أعضاء هيئة التدريس ومهامهم ووظائفهم، ويمكن أن يتم ذلك على فترات متتالية بشكل مستمر ويستويا في ذلك أعضاء هيئة التدريس والقائمين على عملية التطوير
- د- **المشروعات الدولية:** وهى من أنشطة التطوير التي تقوم بها الجامعات والمعاهد المختلفة، ومظهر آخر من مظاهر التعاون الهامة، والتي تأخذ شكلا طموحا يتمثل في تصميم المشروعات والبرامج وتطبيقها في بلاد أخرى.

¹محمد السيد سليم: "سوسيولوجية الجامعة المصرية، الأصالة والتبعية"، بحث) استنسل) ندوة التعليم الجامعي

والمجتمع ٢٨ - ٣٠/١١/١٩٨١، مركز بحوث الخضر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٨١، ص ص ١-٢

² Ulrich Peter ,PP.30 - 34

العوامل التي وقفت وراء جهود تطوير التعليم الجامعي

تنوعت العوامل والقوى التي وقفت وراء تطوير التعليم الجامعي لتشمل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، يعرض الباحث لا يرزها فيما يلي:

1 - التوجه نحو الديمقراطية:

تفاوتت آراء الفلاسفة والمفكرين والساسة من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى مجتمع إزاء الديمقراطية وانتسبت اليها نظم سياسية مختلفة من حيث الفلسفة والتطبيق فهناك من يعرفها بأنها " نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الاحزاب، فى نظام تعددى يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية القائمة وحرية الاختيار لكل الناخبين ."¹ وهناك من يرى أن " الديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السليمة للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ² ويعنى ذلك أن الديمقراطية ليست نظاما للحكم فقط كما أنها " ليست مجرد طريقة في الحكم، وانما هي طريقة في الحياة تتغلغل في كل شأن من شئون الحياة الخاصة بالمجتمع في النظام الاقتصادي والنظام السياسي، في العلاقات الاجتماعية.. وهكذا³

والديمقراطية كراى لها وجهتان: فقد تكون نافعة عندما توحى بالاحترام الذاتي، وسيئة عندما توحى بمعاقبه الأفراد المتميزين حيث تصبح صارمة فتمثل عقبة لتطور الكفاءة الاستثنائية(2) فى أواخر القرن العشرين وجدت المؤسسات الديمقراطية فى عدد أكبر من الدول ظهرت فى موجات

¹ صامويل هانتجون: الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي فى أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣، ص ص ٦٥ - ٦٦

² سعد الدين ابراهيم: " المجتمع المدنى مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، صامويل هانتجون: المرجع السابق . تقديم الكتاب، ص ١٢

³ سعيد اسماعيل على: القيم الديمقراطية في الفكر التربوي المصري سعيد اسماعيل على) مخزر: (الكتاب السنوى في

التربية وعلم النفس المجلد الثامن، دار الثقافة للطباعة والنشر سنة ١٩٨١ ص ١ .

من التحول الديمقراطي وتعد هذه الموجة الثالثة، وكانت الأولى في سنة ١٨٢٨ واستمرت حوالي قرن، ثم الثانية قبل الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٣ واستمرت عقدين من الزمان ثم كانت الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية سنة ١٩٧٤ وقد تخللت هذه الموجات موجتان مضادتان¹

إن الفجوة الواسعة التي تقسم العالم إلى فريقين ينبغي أن تضيق، وسبيل ذلك الديمقراطية الكاملة بحيث يتمخض المفهوم الجديد عن تعايش حقيقي قائم على المضمون لا الشكل والمجتمع الديمقراطي هو المجتمع الحر، والحرية هنا ليست حالة مثالية ولكن يقصد بها الحرية الإيجابية المتمثلة في قدرة الأفراد على الاختيار الفعال في سعيهم لتحقيق مصالحهم، وبالتالي لتحقيق مصالح المجتمع² والمجتمع وحده هو الذي يمكن أن يبرر الدعوة للحرية وللذاتية، اللاتان تشكلان المناخ الأساسي للجامعة عن طريق مجتمع يمارس الحرية والذاتية والاستقلال³

وإذا كان التعليم يمثل حجر الأساس للديمقراطية، فإن العلم والبحث العلمي يهيئان أيضا للشعب سيادته الحقيقية " والذين يحملون على عاتقهم تلك التبعة الاجتماعية الثقيلة، تبعة بناء مستقبل ديمقراطي حر مبنى على الإعلام الأمين، والتعليم، والعلوم، والثقافة هم المعلمون والمربون والعلماء والفنانون⁴ ومع تغير طبيعة ومدى مسئولية علماء الجامعة، لم يكن ثمة مفر من أن تتغير طبيعة الجامعات كمراكز هامة للتعليم الحر، وللتدريب المهني والبحث في حل المشكلات الوطنية والعالمية مع جيل جديد⁵ .

وفى إطار الوظيفة الاجتماعية للجامعة المعاصرة فإن أحد مهامها: التخلص من الفجوات، وتشجيع

التفاهم بين الأجيال، والطبقات الاجتماعية والأجناس، وبين، وبين الغنى والفقير⁶ ومع التطورات المزيدة إلى الديمقراطية كان توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي، وقد أبرزت التغيرات

¹ برتراند راسل: التربية والنظام الاجتماعي: ترجمة سمير عبده، منشورات مكتبة الحياة، ط ٢ بيروت،

سنة ١٩٧٨، ص ٧٧ .

² صامويل هانتيجتون: مرجع سابق صص ٧٣ - ٧٤ .

³ William stanley and others; Social Foundations of Education, The Dryden Press, INC, NY 1956, P.311

⁴ "The Organization and Attitudes of the Universities Toward Contemporary Realities," Stephen D.Kertesz(Ed), Op. Cit, P.10

⁵ Philipe E. Mosely' Op. Cit, p 34

⁶ Stephen D. Kertesz' "The Universities and Universal" Stebhen D. Kertesz (ed); Op.Cit.,,p xvii

السريعة مشكلات عديدة على الصعيدين الدولي والقطري، وضعت التعليم الجامعي بمؤسساته في خضمها، وظهرت آثار ذلك بوضوح في الاضطرابات الطلابية التي شكلت ظاهرة عالمية.

وامتدت هذه الظاهرة في العالم بأكمله، وإن كانت المبررات والدوافع مختلفة بين الدول إلا أن لها أسسا مشتركة، واتخذ عدم الرضا في الجامعات مظاهر متعددة تراوحت بين ظهور مجموعات قليلة من أصحاب مذهب العدمية Nihilistic الذين كانوا محركين للطلاب في الدول الغربية إلى مجموعات طلابية في دول نامية إحتجت بشأن الحقوق الأولية للإنسان من حرية الكلام وحرية البحث والحرية الوطنية، وقلق المثقفين - بصفة عامة - علامة مؤكدة على حيوية المجتمع المثقف، ومع ذلك فإن المهمة الحقيقية لدور الجامعة والمهام الاصيلية للتعليم العالي ستظل موضع نقاش لعدد من السنوات في المحيط الجامعي وخارجه ¹

لقد كانت الجامعات دائما أكثر الهيئات الناقدة للمجتمع مثابرة وصلابة، وإذا كان المطلوب من الناقد الأمين أن ينعزل بشكل ما عن العالم الذي ينقده لكي يكون مستقلاً ذاتياً، وحرراً، فإن الشك نجوم حول حرية الجامعات مع انشغال " أساتذة الجامعات والطلاب والإداريين بظروف الحياة أو فقدانها " ²

ومع تزايد الوعي بالمشاركة الديمقراطية كان على الجامعات أن تقود عمليات التطوير، فاتجهت مجهودات معظم الدول الأوروبية نحو إصلاح جامعاتها لتضم من الطلاب وهيئة التدريس مشاركين في الإدارة كما حدث في ألمانيا الغربية، كذلك تم إقامة عديد من المؤسسات لمواجهة التوسع في معدلات القيد، كما تعددت أشكال التعليم العالي وأنماطه كإنشاء الجامعة الشاملة في ألمانيا، والجامعة البوليتكنيكية في بريطانيا، كذلك وفرت الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة فرصاً جديدة للتعليم العالي، وفي أمريكا اللاتينية ازداد اتساع نطاق القطاع الخاص في التعليم العالي ³ كذلك فإن مرجع المزايا الكثيرة للتعليم الجامعي في أمريكا اللاتينية وحدته وتشعب مجالاته مع تنوعه ومرونته وسهولة إدراك المسؤولين للقوى البشرية اللازمة لاحتياجات التوسع في هذا التعليم بما في ذلك الاحتياجات المالية ⁴ ومجمل القول أن ديمقراطية التعليم الجامعي من

¹ Ibid, p xvii

² Theodore M. Hesburgh, Op. Cit, pó,

³ عبد الفتاح أحمد حجاج: " اتجاهات جديدة في تطوير التعليم الجامعي وإصلاحه "، أحمد حسين اللقاني (محرر) مرجع

⁴ - Stephen D. Kertesz' Op.Cit., p.X X

الناحية النظرية ذات مستويين: أولهما معنى بإتاحة الفرصة لكل فرد للحصول على تعليم جامعي بدون تفرقة أو تمييز، وثانيهما مرتبط بالقدرة على الاختيار وتحديد المصير من خلال المشاركة في إدارة التعليم الجامعي أو في اختيار المجال المؤهل للمتعلم وهناك تحفظ على تطبيق الديمقراطية - في ضوء هذا المفهوم - في عديد من دول العالم، بل ولدى أكثر الدول تقدماً سواء على مستوى العلاقات الخارجية أم العلاقات الداخلية وعلى سبيل المثال فالدولة التي تنزعم العالم الحر توجد لديها تفرقة عنصرية أو تمييز سواء من حيث الرعاية والسكن أو من حيث التعليم الجامعي وهو ماتبين من خلال عدد من المصادر¹

2 - الاخذ بالتنمية الشاملة

يعد كل من مفهومى التنمية والتطوير من المفاهيم الدالة على عمليات التغير الإيجابي المنشود من قبل المجتمعات والأمم منذ النصف الثانى من القرن العشرين، غير أنهما لا يزالان محل خلاف على مستوى التعامل (الاصطلاحي - الإجرائي)، ومن حيث تصنيف الدول، وأيضاً مجالات التغير التي تجاوزت حد التداخل أحياناً.

ويفترض أن هناك تمييزاً بين " التطور والتطوير " لما يتضمنه المفهوم الثانى من فاعلية الجهد الانساني الهادف المقصود " فالتطور ظاهرة طبيعية تتصف بها الكائنات الحية من الحيوانات والنباتات، في نموها واستمرارها، أما التطوير فإنه يتضمن إيجابية الجهود الإنسانية وتنظيمها، وتشتمل على أهداف واعية للانتقال بالموقف الاجتماعي المتغير من حالة التغير الثقافى غير الموجه إلى حاله التغير المقصود، ولهذا المعنى يشبه التطوير ما نسميه بالتنمية التي يعنى بها "جهود الأفراد من أجل استنباط، إمكانات بينتهم والمواقف التي يعيشون فيها فى هذه البيئة،

¹ National Advisory Committee on black Higher Education and black Collages and Universities, Needed Systems Supports for achieving Higher Education, Equity for black Americans, U.S. Department of Education, NACBHE Washington, D.C. November, 1980.

-ستيفن غرين: الانحياز) علاقة أميركا مع دولة اسرائيل العسكرية ترجمة: سهيل زكار. دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٥ مصطفى نورالدين عطيه: الأزمة في الولايات المتحدة الامريكية) نظرة من الداخل دار الهمداني للطباعة والنشر،

عدن ١٩٨٤

-والتر رودني: أوروبا والتخلف في افريقيا: ترجمة أحمد القصير، عالم المعرفة الكويت ديسمبر ١٩٨٨

وابتكار الوسائل المناسبة لاستغلال هذه الامكانيات، وإحداث تغييرات هادفة عن طريقها في حياتهم وظروفهم البيئية معاً¹

والتنمية تشغل بال الكثيرين حيث يتجاوز ذلك الدول غير المتقدمة إلى الدول المتقدمة التي تريد أن تضاعف تقدمها، وأن تحتفظ بازدهارها الحضاري، وفي ضوء التقسيم الدولي يذهب أحد الآراء إلى أن مصطلح (الدول النامية) ليس دقيقاً؛ فبعض هذه الدول يكاد لا ينمو على الإطلاق، لذا فهو أكثر انطباقاً على الدول المتقدمة لوضوح عملية النمو وحقيقته فيها؛ وحتى عندما يقترح البعض إطلاق (الدول النامية) على البلاد التي تعتبر النمو أو التنمية مشكلة اجتماعية، وتعمل وتخطط من أجل تحقيقها؛ فإن هذا يدخل بعض الدول المتقدمة اقتصادياً في عداد الدول النامية، لذلك يُرى إضافة تحفظ وهو أن تتلقى هذه الدول مساعدة من الهيئات الدولية أو الدول الأخرى، وهذا بدوره ليس تحديداً دقيقاً²

ولعل التقسيم الذي وضع الدول المتقدمة مقابل الدول المتخلفة أو الدول النامية أكسب التنمية دلالة الحل السحري لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها حيث أكدت أدبيات التنمية أن الفرق بين المجموعتين مرجعه نجاح التنمية في الأولى وقصورها في الثانية³ ويذهب أحد الباحثين إلى أن (تنمية دول متخلفة أو نامية في العالم) ما هي إلا أحد الأساليب المعاصرة في إحكام سيطرة الدول الكبرى على هذه الدول تواضع العلماء على تسميتها الغزو المعنوي وهو مفهوم الاستعمار الجديد الذي تتعدد أساليبه! فالمنطق الفرنسي يدور حول خلق التبعية من المنطلق الحضاري، ومن خلال زرع كلمات الفكر الفرنسي، أما الروس فيفضلون منطق الولاء والقناعة الايديولوجية، وهكذا تصبح الاشتراكية والعدالة والمساواة بين الشعوب رداء فضفاضاً يستتر خلفه منطق التغلغل وخلق التبعية المعنوية، وقد ابتدع الأمريكي مفهوم التنمية وأسلوب الحياة الأمريكي، وهو يجمع بين عنصرين كل منهما يكمل الآخر، عنصر القناعة الفكرية بالتنمية، وما ينطوي تحتها من مثاليات بحيث تستوعب في نظام القيم القومية من جانب، ثم عنصر الممارسة والحياة الواقعية من خلال تقديم نموذج الوجود الأمريكي على أنه المثال الأعلى في العالم للمجتمع المثالي، وهو يسعى بهذا المعنى لخلق التبعية السلوكية أولاً من جانب الجماهير، وثانياً

¹ محمد الهادي عفيفي: التربية والتغير الثقافي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

² محمد نبيل نوفل: التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٠ ص ٥٥.

³ عبد العزيز عبدالله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٥ احسن 31.

التبعية الفكرية لتلك المتعلقة بالفئة المختارة، وذلك دون الحديث عن التبعية المصلحية للفئات
المنفعة¹

وتعكس هذه النظرة اتجاهاً قوياً لدى عديد من المتخصصين، وخاصة في انتقاداتهم لوثائق معظم
وكالات التنمية الدولية والعالمية كالبنك الدولي، واليونسكو، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي
والتي شكل الفكر الرأسمالي إطارها المرجعي من خلال اعتماد نظريتي التحديث ورأس المال
البشري²

وأولت منظمة الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بالتنمية من خلال توالى الإعلان عن ثلاث عقود
للتنمية: فكان أولها (ق) ١٧١٠/د: ١٦/١٩٦١ (حيث أوصت الدول بالاهتمام بالتنمية الاقتصادية
الذاتية، ورفع متوسط دخل الفرد، أما ثانيها) ق ٢٦٢٦ / ٢٥ (١٩٧٠) فكانت التنمية البشرية
والتعليم، الركيزة الأساسية لهذه الدورة

ثم دعت المنظمة الدولية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ق ٣٢٠١ / ٥: ٦ خاصة / مايو
١٩٧٤ ومحاولة سد الفجوة المتزايدة الاتساع بين الدول المتقدمة والدول النامية بضرورة إسهام
الأخيرة في القرارات الدولية وتطبيقها، ودعم التعاون بكافة صوره بين دول العالم، وتقديم مزيد
من المعونات إلى الدول النامية، مع تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إليها مع
إخضاعها للمراقبة والتوجيه.

وأعلنت الجمعية العامة للمنظمة الدولية (ق: ٤١ / ٥ / ٤٢٨٠ / ديسمبر) ١٩٨٦ - ١٩٨٦ الحق
في التنمية، حيث اتسع مفهوم التنمية ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تعزيز
هذا المفهوم لدى الدول النامية بمساعدتها على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الحق في التنمية
الشاملة³

¹ حامد ربيع "اختراق العقل المصري": مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٣٣ القاهرة، ٣/١/١٩٨٣، ص ٥٠.
² صفوت عبد السلام عوض: البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٥١،
القاهرة،

ما بر ١٩٩٣ ص ص ٣٠-٣١

- ضياء زاهر: التعليم ونظريات التنمية: دراسات تربوية، الجزء الأول، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٥، ٢.٦، ص ٢٣٣

- جلال أمين: تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية دار ماجد للطباعة القاهرة ١٩٨٢ ص ص ٤٢-٤٥.

³ لتتبع ما انتهت إليه مجهودات المنظمة الدولية بهذا الشأن تراجع المصادر السابقة بالإضافة إلى مايلي: - خديجة حق -
بوناركير ادار تحرير (التنمية للبشر - أهداف واستراتيجيات لعام ٢٠٠٠، ترجمة وتقديم: إقبال الأمير
السالموطي، دار وهدان للطباعة القاهرة ١٩٩١ .:

جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٦ .

وتعميقاً لمفهوم التنمية أفردت الجمعية العامة عقداً عالمياً للتنمية الثقافية في الفترة من ١٩٨٨ إلى

١٩٩٧ ق ١٨/١٨٧٥-١٢-١٩٨٦، وركزت خطة عمل العقد على أربعة أهداف رئيسية هي:

١ - مراعاة البعد الثقافي للتنمية

٢ - تأكيد الذاتية الثقافية.

٣ - زيادة المشاركة في الحياة الثقافية.

٤ - النهوض بالتعاون الثقافي الدولي¹

وانطلاقاً من ضالة مردود المجهودات المبذولة للتنمية العلمية في دول العالم الثالث أثبت أحد الباحثين أن مفهوم التنمية العلمية لدى المسؤولين عنها غير حقيقى إذ يعلنون صراحة أن هدف العلم مساعدة النشاطات الثقافية المتعلقة بالنمو الاقتصادي للبلد في المدى القصير، بينما الهدف الثاني في أذهان المسؤولين تقديم صورة مرئية بأن البلد يجرى " تحديثه "وتوصل الباحث إلى استنتاج " بأن مجمل مفهوم طبيعة العلم، بصورته السائدة لدى جزء أساسي من رجال الإدارة وموظفي الهيئات ورجال الدولة وغيرها ممن يسيطرون على الموارد والأساليب المستعملة في تنمية العلم، إنما هو مفهوم زائف من حيث أنه ليس له صلة بالواقع الذي تحيط بالعلم كنشاط إنساني²

لقد ظل مفهوم التنمية عشرات السنين مرتبطاً بالنمو الاقتصادي، ثم تبين الأهمية الجوهرية للعامل الانساني ودوره في تحقيق تنمية أصيلة وأصبحت التنمية كلا متكاملًا يشمل جميع الأبعاد الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والتكنولوجية وغيرها والتعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية وتحقيق التقدم، وهو كذلك الوعاء الرئيسى لتحقيق تنمية الموارد البشرية التي هي عماد التنمية في أي مجتمع، والإنسان - وهو موضوع التربية والتعليم وغايتها معا هو الألف وهو الياء في هذه العمليات التنموية، ومن هنا فإنه لا يمكن أن نتصور تخطيطاً للتنمية شاملة اقتصادية واجتماعيا وثقافيا دون تنمية للتعليم وتطویر له، من منطلق التسليم بأن هذه

¹اليونسكو، دليل عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية ١٩٨٨ - ١٩٩٧، ترجمة سعاد عبد الرسول الشعبة القومية المصرية لليونسكو، مطابع مركز سرس اللبان ١٩٨٧، ص ص ١٢-١٣ .

²ميخائيل جى. مورافسيك " مفهومان للتنمية العلمية في العالم الثالث"، الثقافة العالمية، العدد ٣٣، الكويت، مارس

١٩٨٧، ص ص ٤٣٤٢

التنمية الشاملة تضم التعليم، ليس فقط كخدمة ضرورية بل - قبلها ومعها - كاستثمار أساسي وضروري لإحداث هذه التنمية، ومن منطلق التسليم أيضا بأنه لا تحقيق للتنمية مطردة دون تعليم كفاء ومتجدد¹

كذلك يجب ألا تكون العلاقة بين التعليم والتنمية مجرد علاقة كمية يتوقف فيها دور التعليم العالي والجامعي على مجرد تلبية حاجات السوق - والمحددة سابقا - كالحاجة إلى الإداريين والمهنيين والفنيين محاسبين - محامين - أطباء - مهندسين.. الخ كما هو حادث في العالم الثالث - مع إضعاف الثقافة الإنسانية، وهو ما يمهد لكى تقلد المجتمعات النامية الغرب بالانزلاق إلى أنماط السلوكيات الغربية عن طريق التعليم نتيجة فهم خاطئ لطبيعة النظام العالمي الجديد الذي يعد مجرد مرحلة من مراحل الصراع لتغيير المجتمعات، ولكي يقوم التعليم بدور في مجال التنمية يجب أن يساعد على الاعتماد على الذات، وتشجيع الإدارات الخلاقة والإبداع التكنولوجي، للعمل في سياق العلاقات الاجتماعية التي تتعدل باستمرار، والاستفادة من الغرب دون الذوبان فيه أو فقدان الهوية²

إن التنمية القومية تدعو الجامعة ومؤسسات التعليم العالي إلى مواجهة قضايا مثل: " توزيع الموارد

الطبيعية لكونها أصول الثروة والدخل، وتوفير الأمن الغذائي بجعله في متناول الناس، والعمالة والبطالة والعمالة في ظروف سيئة، والمشكلات الناجمة عن التحول الريفي الى تنمية المصادر البشرية، وكثافة العمل، وكذلك تكنولوجيا الطلب على رأس المال والتوزيع الملائم للصناعات الصغيرة والمتوسطة والثقيلة، ومشكلات السكان الخاصة بالوفيات، وانتشار الأمراض، والرعاية الصحية، والتجارة الدولية، والمعونات، وغيرها³

¹ أحمد اسماعيل حجي: تخطيط التعليم، عالم الكتب القاهرة ١٩٩٢، ص ١٦ .

² Samir Amin "The international education Economic Order and the problems of Education" Bikas

Sanyal(ed): Higher Education and the New International Order, UNESCO, paris, 1982, p 157 - 158.

³ Malcoim S. Adiseshiah, "Access, Relevance and Employment Relation "and higher education

Dimensions of the New International Economic Order "Bikas Sanyal(ed); Ibid, PP.26-27

وعلى المستوى الدولي فإن إحداث تنمية يفرض تحديات على مؤسسات التعليم العالى، غير أن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم في الدول النامية لا يوفر إطارا فكريا يمكن من خلاله إنجاز عديد من القضايا المرتبطة بالتنمية على المستويين الدولي والقومي مثل " السيطرة الفعالة على الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية كالعلاقة المتساوية بين أسعار المواد الخام والسلع الأولية والسلع المصنعة والمصدرة والمستوردة، وإصلاح النظام النقدي، وتحسين المنافسة بين الموارد الطبيعية في وجه بدائلها المصنعة، واستخدام التكنولوجيا العلمية الحديثة، وتسهيل نقل التكنولوجيا، وخلق طاقات تكنولوجيا وطنية، والتعاون الفني بين الدول النامية واتحاد المنتجين والشركات متعددة الجنسيات، واحتياجات الغذاء ووجود نظام تحذيري، وعقد اتفاقيات تجارية، والدخول في التصنيع، وتكوين هيكل اقتصادي جديد، وتحسين شروط التجارة، وتطبيق قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاستراتيجية الدولية للتنمية المرتبطة بها¹ وجامعات الدول النامية مطالبة بإعداد الكفاءات القادرة على المشاركة مع الدول الأخرى على أسس متساوية في إدارة وتوجيه النظام الدولي، فالملاحظ في أحوال كثيرة أن أعضاء وفود البلدان النامية غير مؤهلين للاشتراك في المفاوضات والمناقشات الفنية المعقدة، التي تتناول المفاهيم الدولية للتنمية على المستويات المحلية والدولية، مما يدفع دولهم إلى تبني نماذج التنمية التي تتبعها الدول الصناعية بدلا من اعتمادها على نماذج تنميتها الخاصة التي تستطيع من خلالها مواجهة مشكلاتها حسب أولوياتها، وفي التجمعات التي تقوم في ظل الأمم المتحدة، فإن أوراق العمل التي تحدد المواقف توزع قبل أن تتم مجموعة البلدان النامية صياغة موقفها، وتبنى بياناتها على إحصاءات وتحليلات، أعدت بدراسة وعناية حول كل موضوع، وبعد مناقشة دقيقة ومحكمة، أسهمت في إعدادها الجامعات ومعاهد البحث في الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة²

إن ضرورة التنمية، كأهم متغيرات العصر، تؤكد أهمية قيام التعليم الجامعي بتحمل أعباء تحقيق التنمية بكافة مجالاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، وأن تعد الجامعات خاصة في دول العالم النامي - الكفاءات القادرة على التواصل الدولي مع تأكيد الذاتية الثقافية لمجتمعاتها وتعدى ذلك إلى ربط البحث العلمي بالتطوير، ليكون البحث في خدمة التنمية

¹ Ibid ; P.27.

² Ibid: PP 27 -28.

وقد كان لمؤسسات التعليم العالي والجامعي دور بارز في تحديث البنية الصناعية لعدد من البلدان الآسيوية، وتحسين قدراتها على تبني تكنولوجيات جديدة على تطويعها وإنتاجها، فقد تمكن بعضها) مثل كوريا وسنغافورة وتايوان (من تحقيق نتائج مرموقة في هذا المضمار، حيث يعزو أحد الباحثين نجاح هذه البلدان إلى حجم ونوعيه الكوادر العلمية والتكنولوجية من جهة، وإطار البحث التطويري الذي يحقق نتيجة ذاتية دائمة في المجال الصناعي من جهة ثانية¹ وتحمل جامعات البلدان النامية مسؤولية تنمية مجتمعاتها من خلال علمائها وخبراتها، وفي حالة حاجة هذه البلدان إلى مستشارين أو خبراء أجانب في إطار ما يقدم لها من معونات، من المفترض أن تحدد احتياجاتها من استقدام هؤلاء، ويمكنها في ذلك الاستعانة بالمنظمات الدولية² وينبغي ألا تكون المعونة أشبه بالصدقة من الموارد الغذائية أو الطبية أو مجرد تمويل مؤسسات أو خطط منقولة من البلدان المتطورة، فمن المفترض أن تتخذ البلدان النامية سلسلة من الإجراءات مستهدفة بها تحقيق تنمية شاملة، على أساس من إعداد البنية الأساسية، وأن تصمم الخطط مع إدارتها وتنفيذها طبقا لاحتياجاتها، غير مفروضة عليها من الخارج، وإلا فإن المعونة المقدمة - وهي ضئيلة دائما - لن توجه إلا لخدمة المصالح السياسية أو الاقتصادية أو كليهما معا للدول المقدمة للمعونة، وهو أبعد ما يكون عن مفهوم التعاون³

العلاقات الدولية بين التعاون والسيطرة

تعد العلاقات الدولية من أهم العوامل المشكلة للنظام العالمي المعاصر، وقد حاول باحثون كثيرون

تحليل العلاقات بين الدول وتفسيرها بمستوياتها المتعددة (ثنائية - إقليمية - دولية - إستراتيجية. الخ) وطبقا للرؤى الثقافية المختلفة، وطبيعة طرفي العلاقة، تباينت دلالة الكلمات المستخدمة - شأن العوامل السابقة - مثل (التكامل، والتعاون، والاستقلال، والصراع، والسيطرة، والتبعية) مما

¹جسبير سرجيت سينغ: التعليم العالي والتنمية، تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة في آسيا "مستقبلات" مجلة

التربية الفصلية (مجلد ٢١ عدد ٣ مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٦١.

²فيدريكو مايور ثاراجوتا: مرجع سابق. ص. ٢٤٩

³وديع حداد: " التربية للجميع دور المعونة الدولية، مستقبلات" مجلة التربية الفصلية (مجلد ٢٠، عدد، مركز

مطبوعات اليونسكو، القاهرة ١٩٩٠، ص ص ٦٣٠-٦٣١

يؤدي إلى توخي الحذر في التعامل معها انطلاقاً من كونها واضحة الدلالة أو متفقاً بشأنها علمياً، ويبرز ذلك بوضوح في علاقات الدول المتقدمة بغيرها من الدول على اختلاف نعوتها وأشكالها، أو ما يعرف حالياً بعلاقة الشمال بالجنوب.

فقد يظن أن التعاون في نشاط له صفة العالمية، كما هو الحال في العلم، ينبغي أن يكون هو القاعدة التي لا تتغير، ولكن الواقع ليس كذلك، فقد عمل الباحثون دائماً معاً في كل الجهود العلمية والتكنولوجية، ولكن ذلك قد اتخذ في الغالب الأعم شكل العلاقة بين الأستاذ والمبتدئ، أو بين العالم والتلميذ، أو بين السيد والخدم، أو بين صاحب العمل والعامل، أو بين صاحب النسب العريق والحرفي،.. وهذا أبعد ما يكون عن التعاون، فالتعاون هو بالأحرى الاشتراك في الفكر والمهارة على قدم المساواة لتحقيق هدف مشترك¹ بلد .

لهذا فإن علاقات التعاون بين الأمم يجب أن تتجنب كل صور التبعية، وأن يبذل كل مجتمع جهده في تسخير الوسائل التكنولوجية الجديدة للإنتاج والاتصال لتحقيق تنمية حقيقية للفرد، وأن تتكيف ثقافة كل هذه الوسائل على نحو تدريجي لا يضر بأصالة الثقافة وقيمتها التقليدية. وبدون فرض نمط ثقافي مع معين خاصة مع الطفرات التكنولوجية لثورة الاتصال التي حولت العالم إلى " قرية كبيرة " مما يستدعي التنبيه إلى ضرورة التعامل معها على النحو السابق، وهو ما أشار إليه بيان المكسيك الصادر حول السياسات الثقافية في سنة ١٩٨٢²

فقد اكتسب التفاعل بين الثقافات أبعاداً جديدة لتعقد العلاقات الدولية، نتيجة تقدم وسائل الاتصال، واتساع النشاط الحكومي وتداخله، وتزايد عدد الدول بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية فالدول المتقدمة لم تعد تعتمد على جيوشها، بل صارت تعتمد على تفوقها في عالم المعرفة في مجال الجهود المبذولة لإقرار النظام العالمي، حتى تضمن أن يكون نصيبها بمقتضاه من الدخل

¹ جون ب ديكسون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمه: شعبة الترجمة باليونيسكو، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٧، ص ص ١١٦ - ١١٧ .

² قيد بريكو مايور ثاراجوتا: مرجع سابق ص ٩٩ .

4- Hiward E. Wilson ,Education, Foreign Policy and International Relations in the American Assembly,

Columbia University ,NY,1963, P94

الإجمالي الذي يتوافر ن كافة الأنشطة الإنتاجية في العالم؛ يفوق نصيب الدول النامية التي أعطت الشرعية لهذا الموقف من بمسايرتها النظام العالمي المزمع إقراره¹

وعلى سبيل المثال فالسياسات العامة والخاصة التي اتبعتها الدولة القائد، في العالم الرأسمالي كسياسات الاستثمار الخاص المباشر في قطاع الصناعات، والقروض التي قدمت للدول أو للمؤسسات الحكومية، والمساعدات الفنية والتي استهدفت منها إعادة بناء اقتصاد العالم: أدت إلى تدهور ميزان المدفوعات لدى الدول النامية بسبب الفوائد المستحقة فضلا عن النصوص التي تلزمها باستغلال أموال القروض في شراء البضائع والتقنيات من الدولة المقدمة للقروض إلى غير ذلك من نتائج² وكان يمكن للدول النامية تجنب تلك الآثار لو أصرت على اتخاذ عدد من التدابير كملائمة التقنيات التي أتت بها الشركات الدولية مع الواقع الفعلي لها، والإصرار على قدر أكبر من الحرية في استخدام القروض، ووضع حدود للفوائد المستحقة عليها، ودراسة الشروط الخاصة بالمساعدات بعناية بدلا من قبولها وهي مغمضة العينين³

فلا يمكن تجاهل أن ثمة أهدافا معلنة أو خفية وراء أي مساعدات اقتصادية تعطيها دولة كبرى لواحدة من الدول النامية، وبنفس الدرجة لا يمكن إنكار الأهداف القومية التي تسعى لتحقيقها دولة نامية من وراء حصولها على مساعدات اقتصادية من دولة كبرى إذ لا يوجد دولة في العالم أو في التاريخ - في رأي البعض - قدمت معونات اقتصادية أو عسكرية أو علمية مالم تكن في الأساس وسيلة لتحقيق مصالح الدولة الواهبة⁴

وكما أن المجازفة بالاعتماد على بلد واحد في النواحي الاقتصادية يعد أشد خطرا وتقييدا الاعتماد

من على عدة مصادر، فإن الاعتماد الثقافي على مصدر واحد أكثر صعوبة وتقييدا من الاعتماد على عدة .

¹ Edmund O. Fuenzalida, "The Contribution of Higher Education to a New International Order", Bikas C.

Sanyal (ed), Op. Cit, p.126

² Ibid, p p,127 - 128

³ Ibid, p.128

⁴ عصام رفعت " :مصر والمعونة الأمريكية"، الأهرام الاقتصادي :العدد ٧٢ القاهرة ١٩٨٢/١١/١، ص ٤ عبد المنعم سعيد " :حتى يمكن وصف مصر بالعربي"، الأهرام الاقتصادي ٧٣ القاهرة ١٩٨٢/١١/٨، ص ١٩

مصادر¹ ويعنى ذلك وجود محاذير عند إقامة علاقات بين الدول في كافة الميادين ومنها الميادين الثقافية والعلمية حيث يشير " شيرمان كنت " في كتابه " الاستخبارات الاستراتيجية في صنع السياسة العالمية .الامريكية " ١٩٦٦ - إلى العلاقة القائمة فعلا بين الدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية التي تعد في جامعات العالم المختلفة - خاصة العالم الثالث - وبين الاستثمار المباشر لها من جانب المخابرات الأمريكية CIA لفهم خصائص ومكونات كل شعب من شعوب العالم²

وأصبح التبادل الثقافي بوجه عام يمثل جزءا أساسيا من العلاقات الدولية المعاصرة، ومن سياسات الدول إزاء بعضها البعض، وهو ما يطلق عليه الدبلوماسية الثقافية Cultural Diplomacy وينظر إليها في ثلاثة وجوه:

الاول: الدعاية الثقافية حين تقدم دولة استعمارية التعليم مجانا للصفوة المثقفة في مستعمرات تابعة لها ولكسب ولائهم لها. .

الثاني: التعاون الثنائي حين الاتفاق بين دولتين لتبادل الطلاب، وإقامة الاتصالات بين الجامعات في كلتا الدولتين.

الثالث: التعاون متعدد الأطراف عن طريق هيئات دولية أو إقليمية أو شركات عابرة القارات أو متعددة الجنسيات³

ولكي يصبح التعاون الدولي وسيلة للتقارب بين البشر وبين الأفكار في جو من التفاهم والتضامن الفعال بين الدول، يجب إقامته على أسس من المساواة والعدالة والمصالح المتبادلة، أو التبعية المتبادلة، بتعبير مسئول منظمة اليونسكو - ولكي تواجه المجتمعات النامية ضغوط القوى الكبرى التي تعمل على فرض سيطرتها السياسية والاقتصادية أو الثقافية بمعناها الشامل، عليها أن تبحث عن أوجه التقارب المشتركة بين الشعوب ذات السيادة على نحو يسمح بإقامة تحالفات مستندة في ذلك إلى التاريخ وأساليب السلوك فضلا عن اللغة⁴

¹ على المرزوعي " :نحو نزع الطابع الاستعماري عن الجامعة الأفريقية"، إدارة التربية) مستقبل التربية وتربية المستقبل (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٨٧، ص ١١٨،

² عبد الخالق فاروق :مصر وعصر المعلومات - محاذير حول إحتواء العقل المصري، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩١، ص ٥٦

³ Solwyn Lewis, Principles of Cultural Cooperative, UNESCO, Paris,1970,p 2.

⁴ فيديريكو مابور ثاراجونا مرجع سابق، ص ص ١٠٢-١٠٣ ص ص 108 - 109

وأوضحت العلاقات الثقافية الدولية ركيزة للأمم والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وأبرز التقارب بين أجزاء المعمورة التباين بين الثقافات والقيم كما يتضح في أسلوب الجالسين على مقاعد المؤتمرات الدولية حيث يتم اللجوء إلى الإجراءات والادعاءات بينهم، ومهمه استيعاب هذه التباينات وتحليلها ودراستها تقع على كاهل رجالات الجامعة بما يملكون من مقومات علمية وأكاديمية¹

واتجهت عديد من المؤتمرات الدولية والاقليمية - العلمية والتربوية - وأدبيات التربية التي دارت حول التعاون من أجل التطوير التربوي نحو تبني مفاهيم جديدة لنظام دولي جديد، ولإقامة تعاون أفقى الدول النامية، وتكامل شبه إقليمي وإقليمي، واحترام الوحدة القومية الثقافية والاستقلال، وأكد أحد هذه المؤتمرات بصفة خاصة ضرورة تطوير التعاون الإقليمي في مجال التعليم العالى من خلال توجيه الجهود نحو وضع عملية تنظيمية لجمع المعلومات والخبرات في دول المنطقة، والاهتمام بالمشروعات شبه الإقليمية التي تنفذ أو قد تنفذ بتعاون دولي²

وتم دعم التعاون الإقليمي والدولي من خلال أنشطة اضطلع بها في إطار البرنامج المشترك بين اليونسكو والرابطة الدولية للجامعات والمعنى بالتعليم العالى، ومن تلك الأنشطة التي قام بها فريق العمل المشترك بين اليونسكو ورابطة الجامعات التي تستخدم الفرنسية لغة للتدريس، ولاسيما الشروع في دراسات عن التعليم العالى والتربية البيئية، وعن آثار تكنولوجيا التتابع الصناعية على التدريس والبحوث على المستوى الجامعي، ومن خلال تقديم الدعم إلى مشروع بريلود، " وهو عبارة عن شبكة جامعات في الشمال والجنوب تستخدم الفرنسية لغة للتدريس³ "

كذلك تم تعزيز التعاون الإقليمي، وشجع تطوير التعليم العالى وتحسين نظمه ومؤسساته، عن طريق المساعدة في مجالات تخطيط الجامعات (كما حدث على سبيل المثال في كينيا وموريتانيا

¹ هوارد ويلسون: فلورنس ويلسون: التعليم العالى فى امريكا والشئون الدولية ترجمة عبد الفتاح المنياوي، مكتبة مصر: القاهرة دت ص ص ١٥، ١٤

²: Jose Blaas Ginmeno' Op - Cit , P183:

- Bikas. C. Sanyal (editor) ' Op. Cit

- Bert M.Tollefson, Jr.' Op.Cit

³ اليونسكو: تقرير المدير العام، اليونسكو ١٩٨٤ - ١٩٨٥، اليونسكو، باريس ١٩٨٦، ص ٢٢ .

ومنظمة الوحدة الإفريقية)، وتطوير المناهج الدراسية رواندا وموزمبيق)، والاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية موريشيوس¹

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول: إن العلاقات الدولية من أهم المتغيرات المعاصرة في ارتباطها بفلسفة التعليم الجامعي وتنظيمه تأثيرا فيه وتأثرا به، حيث كانت العلاقات الدولية محورا للتعليم الجامعي لدى بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة²، وسببا في تشكيل بعض الهيئات التطوعية كرابطة السلام والمعاهد الأمريكية³ وانطلاقا لإنشاء جامعة الأمم المتحدة⁴ والتعاون الدولي بين الجامعات ممثلا بالعلماء والباحثين أصبح أمرا ملحا في العصر الحديث وله ميادينه ومجالاته، فلا يمكن للجامعة كوحدة بحث وتدرّيس أن تزدهر إلا إذا تخطت الحواجز القومية إلى المشاركة في المعرفة والخبرة العالمية، وخاصة لحل المشاكل الإنسانية العامة، وزيادة فعالية التعليم العالي والبحث في التنمية، ومن أهم المجالات التي يجب أن يتم فيها هذا التعاون: التدريس في الدراسات العليا والبحث التطويري في العلوم الأساسية ويوجد مستوى آخر من التعاون ينطلق من قيمة المعرفة في ميدان العمل وصناعة القرار، كالتعاون بين الجامعة والصناعة في البحث ونقل المعلومات، حيث يقدم فرصا ممتازة لتوجيه التدريس الجامعي نحو حل المشاكل الواقعية، وبعد ذلك تطورا حديثا في هذا المجال، حيث كان التعاون في الماضي يتم عن طريق الكليات الفنية الصناعية باعتبارها وسيطا بين الباحثين الأكاديميين في الجامعة والعاملين في الميدان⁵

ويمكن القول: إن علاقات التعاون بين الجامعات في الدول والمجتمعات ذات مستويين: المستوى الخارجي: بإقامة علاقات دولية أو إقليمية أو ثنائية، أو من خلال هيئات دولية كاليونسكو والاتحاد الدولي للجامعات أو هيئات إقليمية كاتحاد الجامعات العربية أو الأوروبية؛ وهناك المستوى الداخلي: بين الجامعات وبعضها في إطار الدولة الواحدة وبين الجامعات ومراكز البحوث، أو بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية المختلفة

¹ المرجع السابق، ص ٢٢

² هوارد ويلسون، فلورنس ويلسون: مرجع سابق، ص ١٩ .

³ Lawrence H. Fuchs' "The Peace Crops and American institution - the Not so Hidden Agenda" Stephen, D. Kertesz Op. Cit

⁴ هيتور غورغولينو دي سوزا " جامعة الأمم المتحدة: شبكة ذات رسالة عالمية"، مستقبلات (مجلة/التربية/الفصلية) مجلد ١٩ عدد ٣. مركز مطبوعات اليونسكو سنة ١٩٨٩ .

⁵ Alexksandra Karahauser "University Industry Co - operation for Research and Information Transfer", bid,P.4

٤- ثورة العلم والتكنولوجيا:

هل القرن العشرون بأزمة عصفت بكل دعائم الثقة .وبكل أركان اليقين وبكل مبررات استقلال الذات أو الموضوع. وثار العقل على نفسه في سياق من الأحداث الاجتماعية المأسوية بقوة دفعت التطورات والإنجازات العلمية الطبيعية منها والإنسانية، وتغيرت مقومات الفكر بل وأسس الثقافة ذاتها¹ فالعلم لم يعد مجموعة من الحقائق، والتكنولوجيا ليست مجموعة من الآلات في متناول يد الإنسان وإنما كلاهما نشاط حي مستمر الحركة، نشاط إبداعي قبل كل شيء، والمشتغل بالبحث العلمي لم يعد عالما متميزا بمحصلته من المعارف التي يتعذر تحصيلها على غيره من الأدميين، بل هو في المقام الأول باحث عميق الوعى بالفجوات التي لاتزال قائمة فى معارفنا الحالية، وبالتحديات التي تواجهنا والتي تحتاج إلى جهد كبير لتقديم حلول جديدة للمشاكل الجديدة²

وكانت النظرة التقليدية تشير إلى أن النظرية المعرفية تمثل المنهج الأساسي لمعرفة العالم المحيط بنا وانتهجت هذه النظرية في إدراك الظواهر المعقدة، أسلوب فصل هذه العناصر بعضها عن بعض، ولاقت هذه النظرة التجزيئية نجاحا في ميادين عديدة من المعرفة الإنسانية، مثل الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء والجيولوجيا³ مع سرعة الحركة التي أصبحت سمة لازمة لفروع النشاط الإنساني، والعالم في مجموعة وبكل تنوع مظاهره، ومع إدراك أن النشاط العلمي هو نشاط إنساني أصبحت الحاجة ماسة الى ابتكار مناهج جديدة للعلم مع هذا التطور⁴ واتسعت دائرة المعرفة، وتساعد نمو فروع أخرى مثل السياسة، والاجتماع، والانثربولوجيا، والإدارة والاقتصاد، والمحاسبة، والاتصال، والتحكم، والهندسة المعمارية، وتخطيط البيئة، وازداد ارتباطها بالتربية فكرا وتطبيقا⁵

¹ شوقي جلال تقديم *توماس كون بنية الثورات العلمية*، مرجع سابق، من المقدمة

² فيديريكو تاراجوتا: مرجع سابق، ص ٢٧٤ .

³ Micheal, J. Moraveşik' "The World in the 21st Century, The 2020's in the Context of Education"

Arab Bureau of Education for the Gulf States (ed), Proceedings of the Symposium on the Arab Gulf University Future, out look. (ABEGS) Bahrain, 1408H, 1987,P69.

⁴ فيديريكو تاراجوتا: مرجع سابق سابق، ص - فيديريكو مابور تاراجوتا: مرجع سابق ص ٢٧٤

حسان محمد حسان: اتجاهات تربوية غربية معاصرة، سعيد إسماعيل وآخرون: دراسات في فلسفة التربية، عالم الكتب

القاهرة ١٩٨١، ص ٢٩٧

⁵ احمد اسماعيل حجي: مرجع سابق

كما ظهرت مناهج جديدة، وكذا أساليب بحثية متعددة، لعل أبرزها نظرية النظم - وإن لم تكتمل ركانزها بعد. و تكونت معالمها من السيبرناتيقا ونظرية المعلومات والطوبولوجي Topology والتحليل العلمي¹ actor Analysis ولتحديد سمات النظام - في إطار نظرية النظم - خلصت إحدى أدبيات التربية إلى أن النظام كيان متكامل قوامه عناصر تتفاعل معا من أجل تحقيق الأهداف العامة للنظام، وهناك مجموعة من السمات من أهمها أن النظام يتكون من مجموعة من العناصر، لكل منها أهدافه الخاصة التي تتكامل مع أهداف النظام العامة على أساس قواعد ثابتة، وفي إطار بيئة محددة، وللنظام مصادر ونواتج يختلف فيها كل نظام عن غيره من النظم² ومن أبرز مفاهيم النظم أسلوب النظم وتحليل النظم، وهما تعبيرات يستعملان لوصف عملية مشتركة وهي تطبيق التفكير العلمي على حل المشكلات بعد التحليل فيها مرحلة من مراحل النظم وخطواته³ وإذا كان المنهج التجريبي نجم الدراسات النفسية والتربوية في الخمسينات والستينات، فمركز الصدارة الآن لأسلوب تحليل النظم وغيره من أساليب بحوث العمليات، وأصبحت هناك مناهج لا يختص بها علم واحد ولا تتركز على فرع ضيق، فقد تراجع المنهج الأحادي المعتمد على باحث أو باحثين لإدراك العلاقة بين متغيرين أو عدد قليل من المتغيرات، ومن ثم فلا بد من أسلوب متداخل Interdisciplinary ومتعدد Mul tidisciplinary - يدرك العلاقة الفعلية أو المتوقعة بين عشرات المتغيرات، ويحدد النتائج الكمية والكيفية التي تترتب على شبكاتها والعلم هو أساس المعرفة ومحرك التكنولوجيا، والتكنولوجيا هي تطبيق المعرفة ومحركة التنمية وهناك عناصر أربعة متشابهة ومتداخلة تشكل التكنولوجيا وهي: الأدوات، وطرق العمل، والعلم، والقدرة الابتكارية ولعل الفائدة القصوى التي حصل عليها الإنسان من التكنولوجيا الحديثة هي تحرره من العمل الروتيني، ومضاعفه إمكاناته بسبب توافر الوسائل الآلية والميكانيكية التي تجاوزت تكنولوجيا القوة العضلية في دفع العربات وحفر المناجم ونسج الأقطان وخياطة الملابس، فمع سرعة التقدم أضحت الآلات الميكانيكية تقوم بهذه الأعمال، وهو اتجاه يبرز التقدير للعمل العقلي، فهناك سجلات تحفظ بالكمبيوتر ومصانع تعمل " بالريموت " ومتابعة آلية للطائرات بالرادارات وأنظمة الاستطلاع⁴

¹ Peter P. Sohoclerb K, Mangement Systems, John Wiley & Sons INC., 2èd N.Y., 1971, PP.55-63

² حسان محمد حسان: اتجاهات تربوية غربية معاصرة، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

³ على علي حبش: استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر، مطابع روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٢ ص ٣٩، ص ٤١٩

⁴ M. De Voutl, Verve' Competency Based Teacher Education Corporation, California Univeisity., NY 1973, P.16

والاستجابة للمتغيرات التكنولوجية متعددة الجوانب، ويبدو أنها تتوقف بدرجة كبيرة على عوامل ثقافية، فقد يكون أحد ردود الفعل هو رفض التغيير كما فعل محطمو الماكينات الانجليز Luddites، والاستجابات الأخرى تعمد الى الهروب من التغيير، أو اللجوء الى السلبية واليأس، ولكن السلوك البناء في هذا الصدد هو الترحيب بالتغيير عن طريق الاستعداد للبحث عن مهن جديدة، وحشد مهارات جديدة¹

وتشير معدلات التغيير السريع وأثرها على قوة العمل بأن حياة الإنسان ستشهد مهنا متعددة وستظهر مجالات تخصصية جديدة ستقود إلى ظهور اكتشافات وابتكارات أكثر جدة، وهو ما يدفع الأفراد إلى تجديد معارفهم ومعلوماتهم لمتابعة هذه التطورات وإبراز القدرة الابداعية لديهم، وبالرغم من أن أعمالا عديدة ستظل باقية فإن تولى الوظائف ستكون بزمam ذوى المقدرة العالية²

إن التوافق مع متغيرات العصر له متطلباته، ولعل القدرة على إحداث التغيير التكنولوجي هي أحد المفاتيح الأساسية للحياة والبقاء في هذا العصر وتوجهه المستقبلى، والتغيير التكنولوجي مفهوم يتجاوز استيراد المعدات والآلات والمواد وأساليب وطرق الانتاج إلى إحداث تغييرات جذرية في البيئة الأساسية للعلم والتكنولوجيا لخلق نظام قادر على تشييد قاعدة تكنولوجية تقوم على أركانها تكنولوجيا قطاعات الإنتاج والخدمات³

وفى عصر ثورة المعلومات تعتمد التنظيمات والأنشطة على تكنولوجيا المعلومات كأساس للإدارة العلمية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات تحطم الحدود الجغرافية والثقافية، ومع ذلك فإن المعلومات ليست محايدة فهي على الصعيد العالمى امتداد للسيطرة الاستراتيجية وعلى الصعيد الوطنى قوة دافعة للتطور وتشكيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا

أصبح الدور المتصاعد للمعلومات مصدرا للثروة والقوة والتسلط والمعرفة⁴

لقد برز البحث العلمى كركيزة أساسية للتطوير التكنولوجي، مما أدى إلى التلازم بين كلمتي البحث والتطوير R&D وارتباطها عضويا وصلتها وثيقة وشائعة، ومن هنا برزت أهمية الأبحاث الجامعية أساسية كانت أو تطبيقية أو تطويرية فقد كان لها تأثيرها القوى فى تنمية

¹ Admund J.King' Op.Cit, P6

² Micheal J. Moravcsik ! Op. Cit , PP. 71 - 73

³ على على حبش :مرجع سابق ص ٧١

⁴ المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥

الزراعة وتطوير الصناعة والطب وكثير من الجوانب الإنسانية الأخرى، غير أن أولويات موضوعات البحوث ومناهجها تختلف من بلد إلى آخر¹

كما تمثل دور الجامعات ومراكز البحوث في القرن العشرين في إجراء البحوث، وتجهيز المعلومات لمراكز اتخاذ القرارات في الدولة، أو للقيام بالصناعات الحربية أو المدنية، وتقوم الشركات الكبرى أو مراكز الاستخبارات بتمويل معظم مشروعات البحوث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما هو الحال في الولايات المتحدة²

وتوفير التمويل أمر ضروري للبحث العلمي والتكنولوجي، وفي معظم البلدان تخصص موارد إضافية للبحوث، ولاسيما من المصادر الحكومية من أجل دعم مبادرات وأفكار العاملين في مواقع التعليم العالي، وهو بمثابة اعتراف بالقيمة الخاصة التي ينطوي عليها مزاوله التعليم الجامعي للأبحاث العلمية والتكنولوجية وذلك لتقديم المعونات إليها وإلى مؤسسات التعليم العالي المماثلة³

ومن الثابت أن هناك فجوة بين الدول الصناعية المتطورة والدول النامية لا يمكن تخطيها إلا باتباع أسلوبين: " أولهما تشجيع البحث والتطوير والابتكار محليا، وثانيهما نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية ثم محاولة استيعابها وتطويرها بما يتلاءم مع الظروف المحلية⁴ ويدعم توفير مصادر التمويل المستقلة - التي تميز الدول المعتمدة على اقتصاديات السوق - الحرية الأكاديمية كما أنها ضمان لدعم عمل الباحثين من أي مصدر، لكن العيب الرئيسي لنظام منح الإعانات للمشروعات في طريقة ربط المال المخصص للمشروع البحثي بتوظيف الباحثين والفنيين⁵

وكانت المعونات الخارجية أحد الخيارات لحل مشكلات تمويل البحث العلمي في البلدان النامية، ولضمان فعالية المعونات يجب إدراجها ضمن خطة عمل وطنية مع توضيح سبل استخدامها والاستراتيجيات الواجب إتباعها لتحقيق أهداف الخطة⁶ غاية القول أن الديمقراطية، والتنمية،

¹ عبدالله بوبطانة "الجامعات وتحديات المستقبل"، عالم الفكر، مجلد ١٩، عدد ٢٠، الكويت ١٩٨٨، ص ٩٥. حسن حنفي "الصراع بين الكليات الجامعية عند كانط

² دراسة في حرفة البحث العلمي: الفكر العربي مرجع سابق ص ٢٣٤.

³ جون ب ديكنسون: مرجع سابق، ص ٣٠ ص ٣٢

⁴ على على حبيش "مقدمة"، نخبة من خبراء مصر (إعداد)، نقل التكنولوجيا، الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية، أكاديمية البحث العلمي، ج. م. ع. ١٩٨٧ ص ١٤.

⁵ جون ب ديكنسون، مرجع سابق، ص ٣٢.

⁶ ودبع حداد: مرجع سابق، ص ٢٣٤.

والتكنولوجيا والمستحدثات العلمية والمنهجية، والعلاقات الدولية مثلت أهم معالم هذا القرن. وامتدت آثارها لتشكل تحديات أمام التعليم الجامعي تؤثر فيه ويتعرض لها تنظيراً أو تطبيقاً في إطار الوظائف المنوطة به، فعليه الإسهام في عملية التنمية، وترسيخ القيم الديمقراطية وبتحقيقها في ذاته ابتداءً، والاهتمام بنقل التكنولوجيا وتطويرها والإبداع فيها، ومواجهه سيل المعلومات وأساليب الغزو الثقافي، ومشكلات التلوث البيئي التي فرضتها بيئة القرية العالمية والتطور التكنولوجي، وقبل ذلك وبعده أن يكون التعليم الجامعي منطلق التطوير والتحديث العلمي والمنهجي ومحققاً لمفهوم التعليم المستمر

وكما أفضت التغيرات المتلاحقة والتطلعات المتزايدة للمجتمعات إلى مزيد من التنمية والديمقراطية والتقدم العلمي والتكنولوجي وإلى وجود مشكلات وتغيرات معقدة ظهرت آثارها على العلاقات الدولية، والمحيط البيئي ومشكلات التلوث والصراعات بين الشمال والجنوب، وشكل ذلك كله تحديات أمام التعليم الجامعي أضافت أعباء متزايدة عليه، بجانب التحديات الداخلية التي يواجهها من ندرة الإمكانيات المادية والقصور في برامج إعداد المتخصصين وقلة الإنفاق على البحث العلمي فضلاً عن انزاله عن الحاجات المتطورة للمجتمعات وخاصة المجتمعات غير المتقدمة.

وازاء ذلك تعددت الجهود المبذولة لتطوير التعليم الجامعي سواء على مستوى السياسات والبرامج والأهداف أو على مستوى البنى والهياكل التنظيمية أو تحول تلك الجهود الى ممارسات على مستوى الواقع العملي في التعليم الجامعي

الفصل الثالث

التعليم الجامعي في مصر

نشأته - أهدافه - مجهودات تطويره

الفصل الثالث

التعليم الجامعي في مصر

نشأته وأهدافه ومجهودات تطويره

تناول الفصل السابق نشأة التعليم الجامعي وتطوره عبر العصور المختلفة، وفلسفة هذا التعليم وأهدافه ووظائفه، وهياكله وأنماطه، وما أفضت إليه المجهودات المختلفة من أشكال تطويره، وأهم المتغيرات العالمية المعاصرة التي أثرت على مجهودات تطوير التعليم الجامعي.

ويتناول هذا الفصل التعليم الجامعي المصري في إطار التشريعات المنظمة له وأهدافه ومشكلاته والتحديات التي تواجهه، وأبرز الأشكال التي أدت إليها مجهودات تطويره من خلال العناصر التالية :

- 1 -النشأة
- 2 -الأهداف
- 3 -أشكال التطوير
- 4 -معوقات التطوير

نشأة التعليم الجامعي

عرفت مصر منذ القدم التعليم الجامعي وتمثل ذلك في معاهد تناظر الجامعات أطلق عليها Institutes of life، وقد لعب عون. Own (هليوبوليس) عين شمس حالياً، دوراً بارزاً في الحركة الثقافية والفكرية في إقامة الحضارة المصرية القديمة حيث أصبح مركزاً للفكر والحكمة، امتدت آثاره إلى بلاد العالم حينذاك وكذلك المعهد اليوناني بالإسكندرية الذي تطور فيما يعرف Mouscion حيث ذاع صيته كمركز علمي وجامعة يؤمها محبو الحكمة والراغبون في العلم حتى القرن الرابع بعد الميلاد¹ وتعد جامعة الأزهر التي أسست في القرن العاشر الميلادي - كجامع أولاً ثم كمؤسسة تعليمية تتبع قواعد ومناهج دراسية لها نظمها - أول جامعة بالمفهوم الكامل مما أرسى الاعتقاد بأن ذلك مفهوم إسلامي² ، وكان للأزهر دوره البارز في قيام الجامعات العربية في العصور الوسطى بالرغم من قيامه على العلوم الشرعية .

وفي عام ١٨٠٥ تولى محمد علي حكم مصر واتخذ التعليم أداة رئيسة لبناء قوة عسكرية وإنشاء دولة حديثة، واعتمد أساساً على إنشاء معاهد التعليم العالي التي تمثلت في مدارس عالية ذات طابع عسكري وتقني في ذات الوقت³

¹ Ragei Sherif; University education in Egypt, Supreme Council Of Universities, Central Division Of development Of Universty Education, 1982 P, I

² محمد مصطفى شحاتة حسنى: مرجع سابق، ص ٣٢

- Bert M Tollef Son; Op.Cit,P16

³ سعيد إسماعيل على ماذا يبقى من ماضى الجامعة في تفسير الحاضر وفي توجيه المستقبل سعيد إسماعيل على

وارتبط ازدهار هذه المؤسسات التعليمية بازدهار الدولة المصرية، ومن ثم انهارت بانحيار نظام الحكم وتحجيمه ثم إحتلال مصر عام ١٨٨٢، اشتداد ساعد الحركة الوطنية أنشئت الجامعة الأهلية و تبنى ومع الدعوة إليها طليعة المثقفين في مصر حتى افتتحت رسميا عام ١٩٠٨، وهى تعد أول محاولة لتأسيس جامعة وطنية عربية في إطار التقاليد اليونانية والرومانية المسيطرة على الجامعات البريطانية في القرن التاسع عشر، ولضالة موارد الجامعة المالية، ولعدم اعتراف وزارة المعارف بالشهادات التي تمنحها، بالإضافة إلى خشية سلطات الاحتلال ونظام الحكم منها ؛ ضمت إلى وزارة المعارف وأسندت رئاستها إلى وزير المعارف سنة ١٩٢٥^١ وتتابع القوانين الخاصة بإنشاء الجامعات المصرية، ففي سنة ١٩٤٢ كانت جامعة الإسكندرية (فاروق الأول)، وفى سنة ١٩٥٠ م أنشئت جامعة عين شمس (إبراهيم باشا) ثم كان تشكيل المجلس الاستشاري للجامعات برئاسة وزير المعارف في نفس السنة، بعد ذلك كان افتتاح فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم سنة ١٩٥٥، أما جامعة أسيوط (جامعة محمد على وقتها) والتي تم افتتاحها سنة ١٩٥٧ فيرجع قرار إنشائها إلى سنة ١٩٤٩، وقد اتجه التفكير عقب ثورة ١٩٥٢ إلى إصدار قانون موحد للجامعات المصرية ومن ثم صدر القانون رقم ٥٠٨ في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ لإعادة تنظيم الجامعات المصرية، ويعد أول قانون طبق على الجامعات المصرية أحكامه^٢ ومع توجه مصر إلى النظام الاشتراكي، الذي توج بصور قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١، تقرر جعل التعليم العالي والجامعي مجانياً أسوة بالتعليم قبل الجامعي، وتمكيناً لأبناء الشعب من الالتحاق به، وقد صاحب ذلك انشاء وزارة مستقلة تشرف على التعليم العالي والجامعي هي وزارة التعليم العالي وإبان فترة الوحدة مع سوريا) 1958 - 1961 أعلن عن مشروع تضمن برنامجاً لتطوير التعليم .

الجامعي، ووضح التوجيه القومى بإدخال المقررات اللازمة لدراسة المبادئ الاشتراكية لثورة يوليو مع دراسة المجتمع ومشكلاته^٣

محرر الكتاب السنوى في التربية وعلم النفس، المجلد الثالث عشر، مرجع سابق، ص ص ١١-٢١ .

^١ عبد المنعم الدسوقي الجيمعى: مرجع سابق، ص ص ٥٦-٥٧

^٢ المجالس القومية المتخصصة، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعي في مصر، ص ص ١١-١٥

^٣ وزارة التربية والتعليم: مشروع برنامج تطوير التعليم الجامعي في الجمهورية العربية المتحدة، مطبعة جامعة القاهرة

ومع ارتفاع الطلب على التعليم الجامعي اضطرت الدولة إلى زيادة عدد الجامعات لاستيعاب الأعداد المتنامية من خريجي التعليم الثانوى التي فاقت طاقة الجامعات الأربع، وازداد الدور الوظيفي للجامعة في المجتمع، كما تم تطوير العملية التعليمية باستحداث دراسات جديدة في الجوانب التطبيقية للتخصصات التي تحتاجها الدولة حتى مرحلة الدراسات العليا وتوالت التشريعات لتنظيم الجامعات والمعاهد العليا منذ صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات ثم القرار الجمهورى رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢

بتنظيم الكليات والمعاهد العليا ولائحته التنفيذية بالقرار الجمهورى رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٣. وفي سنة ١٩٧٢ صدر قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون، وقد ذهب هذا القانون إلى أن الجامعات تعد معقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وهي الثروة البشرية بما يؤكد المفهوم المتكامل للوظيفة الاجتماعية للجامعة

أهداف التعليم الجامعي : تحددت أهداف التعليم الجامعي - في ضوء القانون الأخير لتنظيم الجامعات - فيما يلي:

- 1- القيام بالبحث العلمي في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا
- 2- الإسهام فى رقى الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم الإنسانية.
- 3 - تزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات
- 4 إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليسهم في بناء ودعم المجتمع الاشتراكي وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.
- 5 - بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة.
- 6 -مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلفية والوطنية.
- 7 - توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية والعربية والأجنبية.

كما تضمن هذا القانون إنشاء جامعات جديدة بالمنصورة وطنطا سنة ١٩٧٢، ثم الزقازيق سنة ١٩٧٥، وبالمنيا والمتوفية وقناة السويس في سنة ١٩٧٦¹ أي أنه في أقل من خمس سنوات تم إنشاء سبع جامعات جديدة تتمثل الضرورات التي أدت إلى انشائها فيما يلي:

1- تزايد الإقبال على التعليم العالي و الجامعي بنسبة مئوية متزايدة بمعدل تركمي قدره ١٦.٤٪ سنويا

2- تزايد الحاجة إلى المؤهلين تأهيلا عاليا للوفاء بمتطلبات التنمية في الداخل من جهة، ولمواجهة الطلب المتزايد على تلبية احتياجات البلاد العربية من ذات الكفاءة العالية من جهة أخرى.

3 - ضعف قدرة الجامعات القديمة بمفردها وتنظيمها وأساليبها التقليدية على تلبية الاحتياجات المتزايدة للأجيال الصاعدة في التعليم العالي، والوفاء بحاجة المجتمع من المؤهلين تأهيلا عالياً.

4 -تطوير الأقاليم حضاريا واجتماعيا واقتصاديا وهو ما يتطلب إنشاء مؤسسات للتعليم العالي والجامعي

5 - احتياج المجتمع إلى إنشاء مؤسسات جديدة للتعليم العالي يكون لها هياكل تنظيمية جديدة ونظم حديثة، ونوعيات جديدة، وبرامج حديثة تتلاءم مع الأوضاع والظروف الجديدة التي يعيشها مجتمعنا اليوم وتفي - في نفس الوقت - بمتطلبات التطور والتقدم في المستقبل²

وبالرغم من توفر الوعي بالعناصر السابقة إنطلاقا من كون الجامعة في خدمة المجتمع والتي تعنى إمكانية تحقيق النقلة الحضارية للأقاليم التي تحتضن هذه الجامعات في أطرها البيئية، فإن هذه الجامعات والظروف التي نشأت بها من قصور الإمكانيات المادية والبشرية، وعدم توفر هيئات التدريس والمشكلات المصاحبة لذلك، وقلة الاعتمادات المالية تنطق بصعوبة تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهو ما أكدته عديد من التقارير والدراسات العلمية³

¹ جمهورية مصر العربية قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، مرجع سابق، ص ١١ .

² المجلس الأعلى للجامعات، تقرير عن دعم الجامعات الإقليمية ورفع مستوى الأداء بها، جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ١١

³ تعددت الدراسات في هذا الموضوع منها

- أحمد إبراهيم سيد: المشكلات التي تعوق تحقيق أهداف الجامعات الإقليمية في مصر. دراسة ميدانية مجلة كلية

التربية بالمنصورة، العدد ٧، الجزء ٣، جامعة المنصورة، ديسمبر ١٩٨٥

- زينب حسن حسن، دراسة تحليلية لتجربة الجامعات الإقليمية في مصر مرجع سابق.

وحذر أحد التقارير الرسمية سنة ١٩٧٦ من خطورة نشر التعليم الجامعي بهذه الكيفية، والتي قد ينجم عنها آثار ضارة على التعليم الجامعي ذاته، فيصبح التوسع فيه سلاحاً ذا حدين يخرج طائفة متزايدة من المتعلمين لا تتناسب أعدادهم مع حاجات التنمية، ويزيد من التفاوت بين الريف والحضر بما يؤدي إلى عدم التكافؤ في النهضة التعليمية، ويصبح معه التخطيط لتوزيع الخدمات التعليمية الجامعية ضرورة ملحة، وفي هذا الصدد اقترح التقرير خريطة يتم على أساسها توزيع التعليم الجامعي على مناطق الجمهورية حتى عام ١٩٩٠¹

وفي إطار ذلك أصدر المجلس الأعلى للجامعات في فبراير ١٩٨٥ قراراً بفصل فرع جامعة الزقازيق بينها وتحويله إلى جامعة مستقلة جامعة بنها وبالرغم من استكمال مقومات هذه الجامعة² فإنها لا تزال فرعاً من جامعة الزقازيق.

وثمة مجموعة من الملاحظات على أهداف هذا التعليم من أبرزها:

١ - التأثير الواضح بالتوجيه الحكومي، فبالرغم من أن كل هذه الأهداف نصت على استقلال الجامعة فإن هذا الاستقلال فهم بمعنى خدمة أهداف الحكومة و الارتباط بسياساتها، ومع ذلك فهناك من الأهداف ما تجاوزه الواقع، مثل بناء ودعم المجتمع الاشتراكي ولم يزل القانون متجمداً عند هذه العبارة، فلم يصدر تعديل ليغير من صياغتها (٢) لم تصغ صياغة إجرائية محددة يمكن ترجمتها إلى أفعال سلوكية. كما أنه لم تحدد معها وسائل التطبيق.

(٣) ارتباط تغيير المواد القانونية للتشريعات الجامعية بظروف سياسية في المحل الأول، ومن هنا كان صدورها معبراً عن رؤية ومصالح السلطة السياسية بينما كان نصيب رجال الجامعة وطلابها محدوداً للغاية في المشاركة في اقتراح هذه القوانين أو الإسهام في صياغة موادها (٤) عدم الاستقرار على سياسة تعليمية بعيدة المدى تنسق بين الجامعة والمعاهد العليا التي كانت قائمة وقت صدور القانون، وقد كان تحويل المعاهد إلى الجامعة أمراً أفقدها هويتها، وترتب على ذلك نقص في فئة الفنيين والتطبيقيين، في الوقت الذي يوجد فيه فائض من الأكاديميين³

¹المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثانية (أكتوبر ١٩٧٥ - يوليو ١٩٧٦) المجالس القومية، القاهرة ١٩٧٧، ص ٣٩-٤١

²مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، تقرير في شأن التوصيات التي صدرت من المجلس القومي للتعليم والبحث

والتكنولوجيا في قطاع التعليم العالي، المجلس الأعلى للجامعات، ديسمبر 1949 ص ٧

³حسان محمد حسان، نادية جمال الدين، مرجع سابق ص ٣٠

(٥) قلة العناية بأحد الأهداف الهامة وهو الحفاظ على الثقافة القومية والتراث الوطني الأصيل إذ تتحمل

الجامعة مسؤوليته مع التعليم العام في هذا الصدد، وهو أمر مفتقد في برامج التعليم الجامعي.

أشكال التطوير

لما كان التعليم الجامعي يقود المجتمع إلى التقدم لهذا وجب على هذا التعليم أن يتصدى كمنظومة مجتمعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المجتمع، ويسهم في وضع بنى التقدم وأسسها، وهو ما يفرض ضرورة تطويره، ويستعرض الباحث فيما يلي أبرز ما أسفرت عنه مجهودات تطوير التعليم الجامعي في ضوء وظائفه الأساسية:

أولاً: في مجال إعداد الاختصاصيين أو القوي البشرية المؤهلة:

-التوسع النسبي في التعليم الجامعي

اعتمدت مجهودات التطوير لتحقيق هذه الوظيفة على التوسع في إنشاء الأقسام والكليات والجامعات

والتي أخذت أشكالاً متنوعة - كما يبينها الشكل رقم (٢) كان من أبرزها

أ - إنشاء كليات في بعض المدن، اعتبرت فروعاً للجامعات القائمة وهي القاهرة وعين شمس والاسكندرية وأسيوط.

ب - إنشاء شعب التعليم الأساسي بكليات التربية لإعداد معلم التعليم الأساسي، شاملاً الحلقتين

الابتدائية والإعدادية، بعد أن كان معلم الحلقة الابتدائية يتخرج من دور المعلمين والمعلمات

ج- إنشاء أقسام متخصصة بكليات الطب بالجامعات المصرية إما أنها لم تكن موجودة بها أصلاً، وإما أنها كانت جزءاً من أقسام أخرى.

د - إنشاء أقسام جديدة ببعض كليات الهندسة كقسم الهندسة المعمارية في كلية الهندسة بجامعة المنصورة، وقسم الإرشاد السياحي بكليتي الآداب بجامعتي المنيا والزقازيق.



ج - تخلف كثير من أقاليم مصر في مجالات الإنتاج والخدمات والثقافة، وحاجتها الماسة بالتالي إلى التعليم الجامعى لتوفير قيادات في مجالات التنمية والتغيير الحضاري، وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء جامعات في مختلف أقاليم مصر¹

د - زيادة الحاجة إلى خريجي الجامعات للوفاء باحتياجات تصدير الكفاءات الفنية إلى الخارج، وقد كانت كل المؤشرات تبين استمرار هذا الطلب لمدة طويلة، فضلاً عن الحاجة المحلية لهذه الكفاءات البشرية مع التوجه نحو التنمية ورسم خطط طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

ولا شك أن كل هذه الأمور تلقى على جامعاتنا الإقليمية أعباء جسيمة، كما تفرض عليها تشكيل برامجها على نحو يعطى مزيداً من الاهتمام بالدروس العملية، والتدريبات الميدانية، والبحوث التطبيقية التي تخدم البيئة بصفة أساسية، كما تتطلب أيضاً وضع التنظيم الكامل الذي يربط بين الجامعة الإقليمية وبين سائر الأجهزة والمؤسسات التي تعمل داخل الإقليم. فتصدى الجامعة لمشاكل المجتمع ومواقع العمل فيه يحتاج بالضرورة إلى إطار تنظيمى يتيح للجامعة التعرف على طبيعة المجتمع واحتياجاته، والإلمام بأبعاد هذه الاحتياجات، وكافة البيانات المتعلقة بها تمهيداً لدراساتها، ثم وضع الحلول المقترحة موضع التنفيذ الفعلي ويحتاج إقامة هذا الإطار التنظيمى إلى دراسات تأخذ في اعتبارها ظروف الجامعة وأحوالها، وقدراتها البشرية وامكاناتها المادية، و بعد تحديد الإطار التنظيمى وإقراره ينبغى وضع البرامج على أن تلتزم جميع الأطراف المعنية بتنفيذها بدقه حتى تتحقق الأهداف المرجوة² وهو ما أكدته تقرير رسمى فى أوائل السبعينات مبينا الأدوار التي تقوم بها الجامعات الإقليمية في خدمة المجتمع وتطويره والنهوض به وهى:

- أ - دراسة وسائل تنمية موارد المجتمع المحلى وتطوير وسائل استغلالها
- ب - بحث مشاكل المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها
- ج - أن تقوم بالتعليم المستمر لأبناء المجتمع حتى يمكن مواكبة التطور وعدم التردى في مهوى التخلف³

¹ المجلس الأعلى للجامعات: تقرير عن دعم الجامعات الإقليمية، مرجع سابق، ص ٧.

² المجلس الأعلى للجامعات: تقرير عن دعم الجامعات الإقليمية، مرجع سابق، ص ٧

³ المجلس الأعلى للجامعات: تقرير عن دعم الجامعات الإقليمية، المرجع السابق، ص ص ٥٨ - ٥٩ .

٣ - إنشاء جامعة حلوان ١٩٧٥ جامعة تكنولوجية¹

أكدت الجهات الرسمية إمكانية القضاء على الإزدواجية بين التعليم العالي والجامعي من خلال تحويل بعض المعاهد العليا إلى مراكز للتعليم الجامعي التكنولوجي، أو إنشاء جامعات تكنولوجية عصرية على أن تحتفظ هذه المراكز والجامعات بالطابع التطبيقي والعملي في رسالتها، فلا تتحول إلى صورة ممسوخة من الجامعات التقليدية، كما أنه من المهم أن يوفر لها الإمكانيات اللازمة.

وخلال فترة الستينيات طالبت جهات متعددة بضرورة تطوير المعاهد العليا لوزارة التعليم العالي وضمها معاً لتكوين جامعة تكنولوجية، حيث أشار تقرير خبراء اليونسكو عن إصلاح التعليم العالي إلى ضرورة تحويل المعاهد العليا الصناعية إلى كليات تكنولوجية تستقل الدراسة بها عن الجامعة التقليدية بتخريج فئة التكنولوجيين²

وأشار تقرير وزارة التعليم في هذا الصدد إلى ضرورة اتجاه المعاهد العليا نحو تخريج نوع من المتخصصين يختلف تكوينه عن المتخصصين المتخرجين من الجامعات، وذلك حتى يكون للمعاهد العليا حاجة حقيقية لوجودها كنظام تعليمي بالمجتمع، واقترح التقرير بأن تتباين مهام المعاهد ووظائفها عن الجامعات فتكون وظيفة الأخيرة تخريج ذوى التكوين الأكاديمي في فروع دراساتهم، أما وظيفة المعاهد العليا فهي ذات شقين:

أ - وظيفة نوعية، أي دراسات ذات نوعية خاصة ليس لها ما يقابلها بالجامعات.

ب - دراسات لها ما يقابلها حيث تقوم المعاهد بتخريج أفراد ذوى تكوين تطبيقي في فروع وأنشطة محددة، ويعني ذلك أن المعاهد تتميز عن الجامعات بالتخصص التطبيقي، أى لا ينضب التخصص العلمي بها على مجال واسع، وإنما يكون ذلك مرتبطاً بفرع محدود من جوانب الصناعة³

وحتى يمكن تحقيق ما أشار إليه التقرير السابق طالبت مذكرة لوزارة التعليم العالي عن المعاهد العليا التابعة لها بما يلي:

¹ استند الباحث في تناوله الجامعة حلوان على الدراسة التالية:

هنداوى محمد حافظ: مرجع سابق، ص ص ٦٥ - ٦٨.

² وزارة التعليم العالي، مذكرة فى شأن التعليم الفنى العالي وزارة التعليم العالي، القاهرة ١٩٧٠ ص ١١

³ المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الرابعة، المجالس القومية المتخصصة، القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٣.

(١) أن تكون المعاهد العليا الصناعية التطبيقية نواة لجامعة تكنولوجية في المستقبل، يكون هدفها تخريج التطبيقيين القادرين على مواجهة التكنولوجيا الحديثة واستيعابها وتطويرها لتلائم ظروف المجتمع

(٢) أن تكون المعاهد النوعية التطبيقية بعد تطويرها على ارتباط بالمؤسسات الإنتاجية التي تتصل بتخصصاتها¹

وكنتيجة لتلك الدراسات أعد المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في جلسته بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٥ تقريراً يشير إلى ضرورة تطوير المعاهد العليا والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي لتكوين جامعة مستحدثة تضم تلك الكليات والمعاهد² وقام المجلس الأعلى للجامعات في نفس السنة (١٩٧٥) بإعداد خطة مشروع الجامعة التكنولوجية

في مصر واشتملت الخطة على ما يأتي:

- (1) رفع المستوى العلمي للمقررات وزيادة تنوعها
 - (٢) إيجاد تخصصات بينية عديدة داخل نظام الجامعة
 - (٣) احتواء خطة الدراسة على دراسة ميدانية لا تقل عن ٢٣ اسبوعاً
 - (٤) إزالة الحواجز بين العلوم والفنون الإنتاجية والإنسانيات³
- وحددت وزارة التعليم العالي مبادئ نظام الجامعة وأسسها على النحو التالي:
- (١) أن تحتفظ الكليات التي تضم إلى الجامعة بطبيعتها التطبيقية وحالتها ضماناً لتخريج النوعيات المطلوبة لخطة التنمية.

(٢) أن يراعى تنظيم اللائحة الداخلية لكل كلية الأحكام التي تناسب الطبيعة الخاصة بها لتحتفظ بطابعها وظروفها وأحكامها، كما يجب أن تهتم هذه اللوائح بالتدريب الميداني، وربط الطلاب بمواقع العمل أثناء دراستهم وذلك بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية، وكذلك ربط البحوث والدراسات العليا بمركز الصناعة والخدمات

¹ وزارة التعليم العالي، الملامح الرئيسية في تقرير خبراء اليونسكو لتطوير التعليم العالي في الجمهورية العربية المتحدة: وزارة التعليم العالي، القاهرة ١٩٧٠ ص 7-

² وزارة التعليم العالي، الأسس المقترحة لتطوير التعليم العالي، وارتباطه بتطوير المراحل التعليمية السابقة، وبهيكل

القوى العاملة: وزارة التعليم العالي، القاهرة ١٩٦٨، ص 20

³ مجلس الشعب، تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥، مضبطة المجلس، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة السادسة والستين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة مايو ١٩٧٥، ص ١٠٧٤ .

(٣) أن يتم التنسيق بين كليات الجامعة بحيث تختص كل كلية بمنح درجات في تخصصات مميزة لا تتكرر في غيرها من كليات الجامعة المختلفة، وكذلك عدم تكرار الأقسام بالجامعة داخل القاهرة الكبرى وأحيل المشروع إلى لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب، وتم إقراره في ٢١ يونيو ١٩٧٥، ثم كان التصديق عليه من رئيس الجمهورية في ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٥، وعرف القانون برقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، وأشار القانون إلى أن جامعة حلوان تتكون من الكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والتي يعينها ويحدد مقارها قرار من رئيس الجمهورية، ومن المعاهد الفنية والكليات الأخرى التي تنشئها الجامعة في المستقبل¹

وبدأت الدراسة بالجامعة بإثنتين وعشرين كلية موزعة في خمس محافظات هي القاهرة والإسكندرية والقليوبية والسويس وبور سعيد : ثلاث كليات للتكنولوجيا بحلوان والمطرية وبور سعيد، وكليتان للفنون الجميلة بكل من القاهرة والإسكندرية، وكليتان للعلوم الإدارية والتجارية بكل من القاهرة وبور سعيد، وأربع كليات للتربية الرياضية بالقاهرة والإسكندرية (كلية للبنين وأخرى للبنات بكل محافظة منهما)، وكلية للبترول والتعدين بالسويس، وكلية للعلوم الزراعية بمشتهر، وكلية العلوم القطن بالإسكندرية، وسبع كليات بالقاهرة هي: التربية الموسيقية، والتربية الفنية، والاقتصاد المنزلي والبريد والسياحة والفنادق، والفنون التطبيقية، والخدمة الاجتماعية² ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٦ بضم كلية التكنولوجيا ببور سعيد، وكلية البترول والتعدين، وكلية التجارة ببور سعيد إلى جامعة قناة السويس، وضم كلية الزراعة بمشتهر إلى جامعة الزقازيق فرع بنها. وتم إنشاء كلية التربية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٢، وكلية العلوم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣

وكان الهدف من إنشاء جامعة حلوان هو تغيير نمط التعليم الجامعي المصري من أجل مواجهة العصر الحديث بكل خصائصه، وتغييره السريع، حيث يحدد معالم، ومعدلات هذا التغيير مقدار نوعية الابتكارات التكنولوجية، ومن خلال ذلك كله يتحدد مدى تقدم المجتمعات والشعوب في هذا العصر.. لهذا هدفت الجامعة عند إنشائها إعداد الاختصاصيين التكنولوجيين للمساهمة في التطور التكنولوجي، ومن ثم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحل مشكلات المجتمع والنهوض به

¹ قانون تنظيم الجامعات ولا تحتها التنفيذية، مرجع سابق، ص ٧٩.

² قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٧٥ في ٢ أكتوبر ١٩٧٥ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

القانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

تكنولوجيا باعتبار أن مصر أحد دول العالم الثالث التي تعاني من مشكلات عدة منها التخلف التكنولوجي.

4 - التعليم الجامعي المفتوح:

بناء على توصيات المجلس القومي للتعليم، والمؤتمر القومي لتطوير التعليم بإنشاء جامعة مفتوحة، صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات في إبريل من سنة ١٩٨٧ بتشكيل لجنة لوضع تصور حول الجامعة المفتوحة تشمل أهداف الجامعة، وأسلوب إدارتها، ونظم الدراسة بها، والمراكز والمعاهد التي تتبعها، والدرجات العلمية التي تمنحها، وغير ذلك من المسائل التي تكفل تحقيق هذا المشروع لأغراضه. وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس الأعلى للجامعات قرر في اجتماعه في 1989/12/7

الموافقة على الأخذ بنظام التعليم المفتوح في الجامعات التي ترغب في إقامة هذا النوع من التعليم بها، وهو ما يتطلب تعديل اللوائح الداخلية في الكليات التي تطبق برنامج التعليم المفتوح بما يسمح بتنفيذه ويتم ذلك باتباع إحدى الطرق التالية:

أ - قيام الأقسام القائمة بإنشاء برامج للتعليم المفتوح.

ب - إنشاء أقسام أخرى لهذا الغرض.

ج - إنشاء معاهد تتبع الكليات

د - إنشاء كليات قائمة بذاتها

ووافق المجلس الأعلى للجامعات على تعديل اللائحة الداخلية لكلية التجارة بجامعة الاسكندرية باستحداث شعبة المال والأعمال (نظام التعليم المفتوح) على أن يقيد بهذه الشعبة طلاب التعليم المفتوح الذي ينظمه مركز التعليم المفتوح بالجامعة ، كما تقدمت جامعة أسيوط بمشروع مماثل. وجرى أيضا إعداد برامج أخرى في جامعة القاهرة وعين شمس وطنطا

ثانيا: في مجال الدراسات العليا والبحوث العلمية: تمثلت جهود التطوير في هذا المجال بإدخال شعب علمية جديدة في الدراسات العليا، وتطوير سبل نقل المعلومات، وتنمية التعاون العلمي بين الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات الأجنبية ويستعرض الباحث آثار هذه المجهودات من خلال الأشكال التالية:

١ - انشاء تخصصات علمية جديدة وتمثل ذلك فيما يلي:

- مستوى الدبلومات: دبلوم الهندسة الإدارية، والتخطيط العمراني، وهندسة ميكانيكا التربة بكليات الهندسة، والزراعة المحمية بكليات الزراعة، والتكنولوجيا الحيوية بالصيدلة وتكنولوجيا المعلومات.

- مستوى الماجستير من ذلك: التخصص في أمراض السمع والصمم بكليات الطب، والعلوم البيئية بكلية العلوم والتخطيط العمراني بالهندسة

مستوى الدكتوراه كالتخصص في الطب النووي، والنظائر المشعة، وأمراض التخاطب كذلك والسموم الإكلينيكية بالطب¹

٢ - الشبكة القومية للمعلومات:

يتوقف التقدم العلمي لأي مجتمع على الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث فهي التي تلاحق تطور العلم، وتنمي القدرة على التفكير العلمي والتعبير عن هذا التفكير، ولذلك كان لزاما على كل جامعة

وضع سياسة واضحة للبحث العلمي داخل الجامعة في إطار خطة التنمية على المستوى القومي بما يساعد على دفع عجلة الإنتاج وإزالة المعوقات، ولكي تحقق الجامعة أهدافها فإن الحاجة تبدو ملحة نحو رفع كفاءة التعليم الجامعي بتطوير مناهجه وربطها بالتقدم العلمي والثورة العلمية التكنولوجية العالمية، وتوجيه البحث العلمي نحو التخصصات التي تتواءم مع مقتضيات المجتمع، فضلا عن ذلك تحتاج الجامعة أيضا إلى تطوير النظم الإدارية والمالية لها وتحديثها بما يكفل حسن توجيهه، والإشراف والمتابعة والتنسيق وعدم تبديد الطاقات²

لذلك قامت وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات بالتعاون مع برنامج المنح السلعية بإنشاء شبكات محلية بكل جامعة، تربطها شبكة واحدة تجمع الجامعات المختلفة من خلال المجلس الأعلى للجامعات وهي الشبكة القومية للجامعات المصرية، وترتبط هذه الشبكة بالجامعات العالمية والمكتبات وبنوك المعلومات من خلال الشبكة الأوروبية. وبذلك يمكن توفير المعلومات المختلفة التي يكفل استخدامها دفع عجلة البحث العلمي وتحقيق التقدم العلمي المنشود.

هذا بالإضافة إلى أن ذلك يجعل الإدارة تؤدي أعمالها طبقا لمعلومات صحيحة وكافية تتيح

¹وزارة التعليم:وزارة التعليم العالي:التعليم في مصر، مطابع، روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٠، ص ٣٢٠ .
²المرجع السابق، ص ٣٢٤،

للإدارة الجامعية فهم اتجاهات التطوير والتجديد كما تسمح يربط الإدارة الجامعية بمواقع الإنتاج والخدمات للباحثين في التعاون مع غيرهم من الباحثين في الجامعات المصرية وفي مختلف أرجاء العالم وتبادل الخبرة معهم¹ التعريف الشبكة القومية للجامعات المصرية:

تعتبر هذه الشبكة أول شبكة محلية وقومية للجامعات المصرية، وهى شبكة المناطق الواسعة التي خصصت لربط الحاسبات الآلية بالجامعات، وكذلك معاهد الأبحاث في جميع أنحاء مصر. وتتكون الشبكة من عشر مؤسسات تشمل الجامعات ومراكز الأبحاث والمكتبات ومعاهد الأبحاث الطبية ورؤساء الجامعات اتصالات الشبكة بالمراكز البحثية والشبكات الأجنبية:

تتصل الشبكة القومية للجامعات المصرية حاليا من خلال الشبكة الأكاديمية الأوروبية للأبحاث

EARN

٢٥ دولة وهى: الجزائر - النمسا - بلجيكا - الدنمارك - فنلندا - فرنسا - ألمانيا - أيسلندا مع أيرلندا - إيطاليا - ساحل العاج - لوكسمبرج - هولندا - الترويج - البرتغال - أسبانيا - سويسرا - تركيا - تونس - المملكة المتحدة ، وكذلك من خلال BIT NET يتم الاتصال بالولايات المتحدة وكندا و المكسيك و اليونان.

وتيسر الشبكة عملية الاتصال مع جميع الجامعات ومعاهد الأبحاث الأوروبية مثل مركز الأبحاث الأوروبية، وكالة الفضاء الأوروبية، المعهد الأوروبي للأحياء الذرية، ومعامل الأبحاث القومية بفرنسا و المملكة المتحدة وغيرها ومن الأعمال التي تقوم بها الشبكة الربط بين الحاسبات الآلية والحاسبات الشخصية الموجودة في العديد من الكليات والمكتبات بالجامعات المصرية المختلفة، وذلك بواسطة الخطوط المؤجرة، وتسمح إمكانات الشبكة لمستخدميها أداء الأعمال الآتية: -

- 1 - تحويل جميع أنواع الملفات إلى برامج حسابية أو مستندات.
- 2- استقبال الرسائل البريدية الإلكترونية وإرسالها إلى فرد أو أكثر من مستخدمي الشبكات
- 3 - تبادل الرسائل العاجلة .
- 4 -المشاركة الزمنية لإمكانات الحاسبات الآلية الكبيرة.
- 5 - الاستفادة من بعد بقواعد البيانات المختلفة وخاصة المكتبات والرسائل الجامعية والدوريات²

¹المرجع السابق، ص. ٣٢٤

²المرجع السابق، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٥

شبكات المناطق المحلية المتصلة بالشبكة القومية للجامعات:

تتصل الشبكة القومية للجامعات بالشبكة الأوروبية للأبحاث الأكاديمية عبر فرنسا (مونبيلييه) بواسطة خطوط مؤجرة، ويوجد داخل الحاسب المضيف حزم برامج جاهزة مناسبة يمكنها الاتصال بالجوانب الرئيسية و يتوفر حاسب رئيسي لكل شبكة من شبكات المناطق المحلية التي يصل عددها إلى عشرين شبكة محلية، وهذا الحاسب الرئيسي يتصل بالحاسب الآلي لوحدة تنسيق العلاقات الخارجية عن طريق خطوط مؤجرة، وتتصل الحاسبات/الشخصية الموزعة بالعديد من الكليات والمكتبات بهذا الحاسب الرئيسي، إما عن طريق الخطوط المؤجرة أو عن طريق الاتصال التليفوني، وتتكون من المناطق التالية

*وزارة التعليم العالي

*الحرم الجامعي لجامعة القاهرة وتحتوى على عشر كليات، وكلية الهندسة جامعة القاهرة.

*الحرم الجامعي لجامعة عين شمس، وكلية الهندسة جامعة عين شمس

* مركز حلوان للحاسب الآلي، وكلية العلوم، وكلية الهندسة وهندسة القوى بجامعة حلوان.

*مركز الزقازيق للحاسب الآلي وسبع كليات تابعة لجامعة الزقازيق.

*مركز المنصورة للحاسب الآلي، وكلية الهندسة وخمس كليات أخرى بجامعة المنصورة

*. مركز المنوفية للحاسب الآلي وثمانية أماكن أخرى.

*مركز الحاسب الآلي بوحدة تنسيق العلاقات الخارجية والذي يحتوى على تسعة عشر حاسب شخصي .

*جامعة قناة السويس وتتضمن كلية الهندسة ببور سعيد، وكلية البترول بالسويس

*جامعة طنطا وتحتوى على جميع الكليات الموجودة داخل الحرم الجامعي، وكلية الزراعة بكفر

الشيخ

*جامعة الإسكندرية وتتضمن عشرة مناطق

*جامعة المنيا وتتضمن خمس مناطق

*جامعة أسيوط وتتضمن عشر مناطق بها

٣-التعاون الدولي والإقليمي:

ويعد التعاون الدولي في تطوير التعليم الجامعي من الأمور الرئيسية التي ناقشها مؤتمر اليونسكو عن تطوير التعليم العالى في إفريقيا والذي عقد في تناناريف سنة ١٩٦٣، وفي كثير من المؤتمرات التي عقدت بعد ذلك¹

وقد كان ذلك محل اهتمام الجهات العلمية والتخطيطية والتنفيذية، ولتحقيق هذا الهدف أنشئت إحدى اللجان الدائمة بالمجلس الأعلى للجامعات، وكذلك الأمر في الهياكل التنظيمية للجامعات وهي لجنة شئون العلاقات الثقافية، حيث يناط بها مهمة تنشيط التعاون والتبادل العلمي بين الجامعات المصرية والأجنبية²

وقد تعاقدت الجامعات المصرية في الفترة سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٨٣ مع عدد من الهيئات الأجنبية والدولية وبعض الجامعات والهيئات البحثية الأمريكية والهولندية والألمانية واليابانية على ما يقرب من ٢٢٨ مشروعا بحثيا موزعة على الجامعات وتتراوح مدة كل مشروع بين سنتين وست سنوات³

وقد كان تعدد الاتفاقيات في إقامة مشروعات بحثية مشتركة مرتبطة بخطط التنمية المصرية ركيزة

اهتمام المجالس القومية المتخصصة حيث لاحظت نقطتين أساسيتين في هذه المشروعات

١ - تكرار هذه المشروعات البحثية وتداخلها مع بعضها البعض

٢ - عدم وجود تنسيق بين الهيئات العلمية المصرية كأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ومراكز البحوث من جهة والجامعات من جهة أخرى في المشروعات البحثية المشتركة مع المؤسسات العلمية والجامعية في الدول الأجنبية

لذلك أوصى المجلس القومى للتعليم بضرورة دراسة الموقف الحالى للتعاون العلمي بهدف التعرف على مدى الاستفادة من هذه الاتفاقيات والمجالات التي تتناولها، ومدى ملائمتها لسياسة

¹ Davidson Nicol;" African Universities and the State-Academic Freedom and Social Responsibility "in Stephen D. kertes (ed).OP. Cit,P. 4!!

² المجلس الأعلى للجامعات: مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي: دليل المجلس الأعلى للجامعات، المجلس الأعلى

مارس ١٩٩١، ص ٩

³ الإدارة المركزية لشئون تطوير التعليم الجامعي: التعليم الجامعي في مصر ٨٣/١٩٨٤، جامعة القاهرة ١٩٨٤، ص ٥

البحث العلمي والتكنولوجيا، واستراتيجياته، وخطته في المرحلة الحالية والمستقبلية، والأساليب التي اتبعت في اختيار

مجالات البحوث المشتركة وتحديد بالجهات المختلفة بالدولة كالجوامع، وكذلك التعرف على المقومات التخطيطية أو الإدارية أو المالية أو غير ذلك من مقومات تؤثر على حجم العائد وشكله من هذه الاتفاقيات، ووضع المعايير المختلفة التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إبرام أي من الاتفاقيات العلمية¹

ثالثاً: في مجال ترقية البيئة والمجتمع

وهو هدف يعد محصلة الهدفين السابقين إذ يمتد فيها نشاط الجامعة خارج نطاقها إلى المجتمع من خلال التعليم والبحث العلمي. حيث إن التعليم العالي والجامعي هو أنسب الصيغ التعليمية التي تساعد على استيعاب الأشكال التكنولوجية والثقافة العلمية الحديثة في معطياتها السلبية والإيجابية، ومن أكثرها إسهاماً في إثراء العلاقة بين العلم والحياة، بل من أكثرها إثراء لبرامج التنمية حيث حل مشكلات الذين يعملون ويكدحون في مجالات العمل المختلفة سواء في الحقل أم الصحراء، في المصنع أم المنجم، في القاعات التشريعية أم المكاتب التنفيذية، في المجتمع أم البيت، وما يتطلبه ذلك من الإعداد العلمي القادر على التوجيه السليم.

وعلى هذا الأساس أعادت كثير من الدول النظر في استراتيجيتها التعليمية بطريقة تضمن تحقيق التفاعل بين الجامعة بمواردها البشرية والبحثية والفكرية وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية، والخدمية وبدون هذا التفاعل يصبح شعار ربط الجامعة بالمجتمع شعاراً أجوف، خالياً من الهدف والمضمون²

وتطبيقاً لمقولة الجامعة في خدمة المجتمع (أفرزت المجهودات المبذولة بغرض تحقيق الفائدة العملية

الواضحة للمجتمع عن الأشكال التالية:

¹ المجالس القومية المتخصصة: - تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة التاسعة (أكتوبر

١٩٨١ - يوليو) ١٩٨٢ (المجالس القومية المتخصصة، القاهرة ١ ص ١٤٣

² المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا: سياسة تقييم أداء التعليم الجامعي: دراسة (استنسل) ١٩٩٠، - مرجع سابق، ص ٢٥ .

1 -الوحدات ذات الطابع الخاص:

تقوم هذه الوحدات بتقديم خدمات للجامعة نفسها، وأيضاً تقدم خدمات متخصصة للمواطنين والمؤسسات، وفي نفس الوقت تتيح مجالات واقعية أمام الباحثين المتخصصين، وتستمد هذه الوحدات وجودها من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في مادتها ٣٠٧ التي تنص على أنه يجوز بقرار من مجلس الجامعة إنشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فنى وإداري ومالي في عدد من الوحدات تم تحديد مجالاتها كما أجازت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات إنشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص في غير المجالات التي حددها القانون، وذلك بقرار من المجلس الأعلى للجامعات بناء على إقتراح مجلس الجامعة المختص.

هذا وقد توسعت الجامعات في إنشاء هذه الوحدات لكي تعاونها في القيام برسالتها سواء في مجال التعليم والتدريب أم في مجال البحوث العلمية الهادفة إلى حل المشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الانتاجي ودور الخدمات أم مواقع العمل المختلفة في المجتمع¹

2 - انشاء وظيفة نائب رئيس جامعة لشئون البيئة والمجتمع: *

دفع إلى انشاء هذه الوظيفة الإحساس بالحاجة إلى تكثيف جهود الجامعات في مجالات البحث العلمي بهدف تنمية المجتمع، وقد أقر القانون في آخر تعديلاته بإنشاء هذه الوظيفة، وايضا جواز انشاء وظيفة وكيل كلية لشئون البيئة والمجتمع *

3 - إنشاء جامعة قناة السويس كجامعة بيئية (2)

أنشئت هذه الجامعة سنة ١٩٧٦ وتكونت في بدء نشأتها من الكليات التابعة لجامعة حلوان بمنطقة قناة السويس حينئذ وهي كليات الهندسة والتكنولوجيا، والبتروك والتعدين والتجارة كما بدأت الدراسة بكليات أخرى مع إنشائها وهي كليات العلوم والزراعة والتربية بالإسماعيلية، ثم افتتحت الدراسة بكليات الطب في سنة ٨٠/٨١ وكليتي التربية بالسويس سنة ٨١/٨٢، والتربية بالعريش سنة ٨٢/٨٣. وأصبحت الجامعة تضم تسع كليات موزعة على مدن القناة وسيناء، معلنة بذلك

¹وزارة التعليم، التعليم في مصر، المرجع السابق ص ٣٢٥

عن الهدف من وجودها في هذه المناطق بأنها جامعة للمجتمع، تعمل بكل طاقتها على حل مشكلاته وازدهار اقتصاده القومي، مستخدمة في ذلك أحدث ما توصل إليه العلم من تقدم ومعرفة

ويكشف واقع الاتجاه البيئي لهذه الجامعة هيكلها التنظيمي وخططها الدراسية ومقررات الدراسة بها وعلاقتها بالمجتمع

فالهيكل التنظيمي للجامعة يشير إلى أنها تأخذ بنظام الكليات التي تضم الأقسام الموحدة باستثناء بعض كليات التربية، كما أن للجامعة عددا من المراكز العلمية والبحثية تشرف عليها كليات الجامعة وبالإضافة إلى ذلك هناك أقسام داخل كليات الجامعة تتفق إلى حد كبير مع الظروف البيئية المحيطة بها، مثل قسم هندسة السفن بكلية التكنولوجيا ببور سعيد، وقسم هندسة البترول وقسم تكرير البترول بكلية البترول والتعدين بالسويس، وقسم إدارة الأعمال البحرية بكلية العلوم التجارية والإدارية ببورسعيد

وتشتمل خطة الدراسة بكليات جامعة قناة السويس على مقررات خاصة بدراسة البيئة كدراسات مستقلة متخصصة، وأخرى تتضمن دراسة البيئة من خلال التخصص الأكاديمي، وثالثة تعتبر مقررات عادية مثلها في باقي كليات الجامعات الأخرى.

— تعرض الباحث، لمجهودات التطوير في هذه الوظيفة بالتفصيل في الفصل الخامس .

- عادل عبد الفتاح سلامة: مرجع سابق، ص ص ٢٢٣ - ١٨٥

كما يلاحظ مناسبة المراكز البحثية والعلمية التي تشرف عليها كليات الجامعة مع الظروف البيئية التي تقع فيها هذه المراكز، وبصفة عامة يمكن القول بأن كليات الجامعة ومراكزها البحثية تتفق إلى حد كبير مع طبيعة بيئة مدن القناة وإقليم سيناء، وسخرت جميع كليات الجامعة بأقسامها العلمية ومراكزها البحثية والتعليمية إمكاناتها في خدمة البيئة المحيطة بها

أما دور منطقتي القناة وسيناء في مساعدة الجامعة فقد تبين أنه بالرغم من المجهود الكبير الذي تبذله الجامعة في تطوير وتنمية بيئتها المحلية إلا أن الدور المقابل الذي يجب أن تلعبه البيئة المحلية في مساعدة الجامعة محدود، ويقتصر على تقديم بعض المساعدات المادية الطفيفة من صندوق الخدمات العامة من بعض المحافظات¹

¹ المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة التاسعة، مرجع سابق، ص ١٣٢

ويزداد الأمر صعوبة أن تكون كليات الجامعة موزعة بين أربع محافظات تتحمل أقسام الجامعة مد خدماتها التعليمية والبحثية والبيئية إليها على ما بينها من تباعد في المسافة، وبرغم اتفاق بعض هذه حيث الطبيعة الجغرافية فإن البعض الآخر منها مختلف ليس طبغرافيا فقط بل أيضا من حيث التركيبة السكانية وهو ما يتطلب توفير الدعم المناسب للجامعة حتى يمكنها القيام بوظائفها المنوطة بها

معوقات التطوير

تمشيا مع وظائف التعليم الجامعي على النحو السالف من حيث كونه المسئول الأول عن اعداد الكوادر والمهارات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية وتخرج المتخصصين من أطباء ومهندسين وعلميين وزراعيين واجتماعيين وغيرهم، غير أن التفاعل الإيجابي لهذه الوظائف مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مازال يعترضه كثير من العقبات والمشكلات، ويحتاج إلى تضافر الجهود من أجل الوصول إلى الصيغة المناسبة لتحقيق هذا التفاعل واقتراح الحلول الملائمة وتطبيقها بدلا من الاعتماد على خطأ التجربة وصوابها¹

وتوصلت الدراسات العلمية والتقارير الرسمية فضلاً عن أدبيات التربية إلى أن معوقات تطوير التعليم الجامعي تتحدد فيما يلي²

- 1 - ضعف قدرة الجامعة على تقديم تعليم منتم نتيجة لعدم الاستقرار على تحديد فلسفة للتعليم العالي والجامعي. يؤكد ذلك ما تم اتخاذه من إجراءات تنظيمية في السنوات الأخيرة تمثلت في وجود وزارة للتعليم العالي ووزارة للبحث العلمي، ثم إسناد أمور التعليم بكافة مستوياته مع أمور البحث العلمي إلى وزير واحد، وإسناد مسؤولية البحث العلمي إلى وزير دولة مع وجود أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا التي كانت المسئولة في فترة سابقة عن شئون البحث العلمي
- ٢ - التوسع الكمي والكيفي في التعليم الجامعي استجابة لمطالب الجماهير بالرغم من نقص الموارد المتاحة وبدون دراسة دقيقة ومستمرة لحاجات المجتمع المتغيرة من التخصصات

¹ المجالس القومية المتخصصة: سياسة تقييم أداء التعليم الجامعي المجالس القومية المتخصصة استنسل (القاهرة. ١٩٩ ص 25)
² - يرجع في ذلك إلى:

- مجلس الشورى: تقرير لجنة الخدمات عن موضوع الجامعات حاضرها ومستقبلها، القاهرة ١٩٨٥، ص ص ٢٩-٥٦.

- أحمد فتحى سرور: إستراتيجية تطوير التعليم في مصر، وزارة التعليم ١٩٨٧، ص ص ٤٨ - ٥٧

- أحمد إسماعيل حجي، نظام التعليم في مصر، مرجع سابق ص ص ٣٩٠ - ٣٩٩

المختلفة مما أدى إلى انخفاض مستوى التعليم الجامعي، وقبول طلاب لا تتفق قدراتهم العلمية مع التعليم الجامعي، ووجود فائض من الخريجين لا تستوعبها سوق العمالة

٣ - ضعف فاعلية أدوات العملية التعليمية الجامعية سواء فيما يتصل بالنظام الدراسي به، أم من حيث وسائل التعليم والاعتماد على الكتب، والمذكرات، وغياب التدريب العملي نتيجة ضعف المناهج الدراسية، وجمود الخطط والمقررات والمناهج، وضعف ملاحظتها للتطور العلمي السريع، واللجوء إلى النمطية بعيدا عن ظروف البيئة، وضعف نظم التقويم المستخدمة

٤ - ضعف الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث نتيجة لتركيز الاهتمام على المرحلة الجامعية الأولى دون مرحلة الدراسات العليا، مما أدى إلى تكثيف الإمكانيات الجامعية في هذه المرحلة وظهر ذلك

فيما يلي: أ - ضعف الاهتمام بوضع سياسة للبحث العلمي داخل كل جامعة تعمل في إطار السياسة العامة للدولة في مجال البحث العلمي على المستوى القومي، حيث خلت الجامعات من الخرائط البحثية، وفقاً للمقتضيات التطور العلمي، وفي ضوء امكانيات المجتمع واحتياجاته المتغيرة.

ب- توجيه البحث العلمي - في معظمه - نحو التخصصات التقليدية، وضعف التوجه نحو إجراء البحوث التطويرية .

ج - ضعف الموارد المالية والمخصصة للجامعات لإجراء البحوث العلمية بسبب الافتقار الملحوظ إلى إمكانيات البحث العلمي، من حيث الأجهزة أو المعدات أو المراجع العلمية

د - ضعف اتقان طلاب الدراسات العليا للغات الأجنبية، ومناهج البحث العلمي باعتبارها أدوات لا غنى عنها في هذا المجال، بل وعدم تفرغهم لهذه الدراسات.

هـ - عدم توافر أعداد كافية من الأساتذة أصحاب المدارس العلمية الراسخة في بعض الأقسام، وانشغال جانب كبير من أعضاء هيئة التدريس بأعمال خارج الجامعة، وذلك لاكتساب خبرات جديدة أو لزيادة دخولهم، وهو ما أدى إلى عدم التوازن بين أعباء التدريس وأعباء الإشراف على الرسائل والبحوث العلمية، مما أبعد بعض البحوث عن العمق والأصالة والجدية .

٦ - قصور الإدارة الجامعية نتيجة للمشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي، وهو ما يتطلب تطويرا

للنظم الإدارية والمالية للجامعات

٧ - الانفصام السائد داخل الجامعات بين القوى البشرية العاملة من أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري؛ فهناك هيئة علمية تخضع لقانون تنظيم الجامعات، وهيئة خدمية مدنية تخضع لقانون العاملين المدنيين بالدولة الذي لا يتناسب في كثير من نصوصه وفلسفته خاصة الشئون المالية والإدارية مع طبيعة عمل الجامعة

٨ - لم يحقق هذا القانون وتعديلاته، الاستقلال الذاتي للجامعة في إدارة شئونها المالية والإدارية، فمع أن الجامعة مؤسسة علمية إلا أنها تخضع للعديد من أجهزة الرقابة مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للمحاسبات، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وأجهزة القضاء والتحرى. .. الخ دون أن يكون هناك تنسيق بين أدوار هذه الأجهزة من حيث رقابتها على الجامعات، أو اعتبار لمدى التعويق الذي قد يترتب على هذه الرقابة¹

٩ - رغم ما يؤكد القانون من أهمية للمؤتمر العلمي للكلية أو القسم وضرورة انعقاده بصفة دورية لمناقشة أمور الكلية أو القسم بتمثيل يعبر عن أعضاء هيئة التدريس والطلاب فإن التقارير تشير إلى أن استثمار هذه الصيغة نادرا ما يتم بالصورة المرجوة²

١٠ - إقرار انشاء بعض التخصصات أو الأقسام في كليات الجامعة رغم وجود هذه التخصصات بالفعل في كليات أخرى بنفس الجامعة، بالمخالفة لما نص عليه القانون ولا تقف الأزمة التي يواجهها التعليم الجامعي عند هذا الحد بل يضاعف منها التحديات الأخرى التي هذه التحديات السيادة العلمية والتكنولوجية للدول الكبرى المحتكرة لمعطيات الثورة يواجهها، ومن الصناعية الثالثة ثورة الطاقة الذرية والفضاء والالكترونيات والمواد الجديدة والهندسة الوراثية والمعلومات فما ختم الأخذ بالمبدأ التعليمي ليس لمجرد خلق وظائف، ولكن لخلق أساليب جديدة وإتقان العمل والإدارة السياسية واتخاذ القرار والاستناد إلى قاعدة من المعرفة والمعلومات التي تعظم دورها³، هذا ورسم بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية و تداخل الأطر المرجعية للمجتمع، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي وظهر ذلك بوضوح في انخفاض مستوى المعيشة و الإنتاج، وتذبذب علاقات الجيرة ودعم التجزئة الإقليمية بين البلدان العربية التي تعد من أبرز مخلفات الاحتلال، فضلا عن الغزو الحضاري والثقافي اليومي للشخصية القومية بما يؤثر على الهوية أو الذاتية الثقافية Cultural Idintey واختلاط المفاهيم والتبعية والاعتماد

¹ على السلمي: ورقة حول أهم محاور تطوير التعليم الجامعي: المؤتمر القومى لتطوير التعليم، ١٤ - ١٧ يوليو ١٩٨٧

المجلس الأعلى للجامعات بجامعة القاهرة ١٩٨٧

² تقرير الشورى، مرجع سابق ص ٤٧

³ على على حبيش: إستيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر، مرجع سابق، ص ١١ - ١٢

التكنولوجي لانعدام التكافؤ في علاقات الشمال بالجنوب، وتساقط يومى ومتسارع لأنماط من السلوك والفكر مطبوعة بالتطرف المادي تارة والتسيب العقدي تارة أخرى، كل ذلك ألقى على النظام التربوي تبعات ثقيلة

وقد اتفقت الآراء في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية المهمة بالتعليم بعامة والتعليم الجامعي بخاصة على أن النظام التعليمي الناجح يتسم بما يلي: -

1 - استيعاب كل من تتيح له قدراته لتعلم فيما يصلح له من تخصصات وفقا لمعايير علمية يحددها النظام واختيارات متعددة يتيحها .

2 - المرونة بين وحداته بما يتيح للدارسين حسن الاختيار وسهولة التحويل من تخصص إلى آخر، دون إهدار غير محسوب .

3 - توافر الوسائل الكافية لإعداد الكوادر المطلوبة لسوق العمل، وفي ذات الوقت توافر القدرة على رعاية المتفوقين والناهين ومعاونتهم لتحقيق المزيد من الإبداع والإضافة إلى المعرفة، عن طريق دراسات متعمقة متخصصة في المرحلة الجامعية الأولى أو الثانية في مجالات البحث العلمي.

4 - توافر التمويل المناسب لما يتوخى من أهداف، وما يحقق من إنجازات، وأن يكون النظام في الوقت نفسه قادرا على الإسهام الفعال في دعم هذا التمويل بالجهد الذاتي والتفاعل الإيجابي مع احتياجات التنمية في المجتمع.

5 - اللجوء إلى الوسائل التعليمية غير التقليدية، والتعليم من بعد، والجامعة المفتوحة، لتوفير فرص

التعليم دون تكلفة كبيرة على الدولة ولتعميم برامج التعليم المستمر¹ ومن المسلم به وجود إيجابيات عديدة للتعليم الجامعي باعتبار مصر أول بلد في المنطقة أنشأ التعليم الجامعي واتخذ فيها مركز الصدارة، وقد تخرج في جامعاتها عدد هائل قاموا بإدارة مرافق التطور والتقدم في مصر، كما زودت البلاد العربية والإفريقية والعالم الإسلامي بعدد من الكفاءات أسهموا بجهد كبير في دفع عملية التنمية والتطوير فيها خاصة بعد استقلالها، وكذلك يصعب تجاهل المجهودات المبذولة للخروج بالتعليم الجامعي من الأزمة التي تواجهه فمن الثابت أن ثمة جهودا بذلت لتطوير التعليم الجامعي سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، بالتجديد أو التحديث فيه يتناول الفصل التالي أحد أشكالها .

¹ المجلس الأعلى للجامعات - اللجنة العليا لتطوير الأداء الجامعي: تقرير اللجنة، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١ ص ٣٨ - ٣٩

الفصل الرابع
مجهودات التطوير
في الوظيفة التعليمية للجامعة

الفصل الرابع

التعليم الجامعي المفتوح

تناولت الدراسة في الفصلين السابقين نشأة التعليم الجامعي وفلسفته وما أسفرت عنه مجهودات أشكال ونماذج وذلك في ضوء الوظائف الأساسية للتعليم الجامعي بصفة عامة، في إطار المتغيرات العالمية المعاصرة، وانفرد الفصل الثالث بتناول نشأة التعليم الجامعي وأهدافه، وما أفضت إليه مجهودات تطويره من أشكال خلال فترة الدراسة في مصر، ويعرض هذا الفصل التعليم الجامعي المفتوح كأحد أشكال التطوير في التعليم الجامعي المصري والمجهودات التي بذلت لإقراره من خلال العناصر التالية:

أولاً: أصول التعليم المفتوح:

- 1 - المفهوم
- 2 - نبذة تاريخية
- 3 - الأسس النظرية
- 4 - ضرورة التجديد التربوي
- 5 - خبرات أجنبية

ثانياً: التعليم الجامعي المفتوح في مصر ومجهودات تطويره:

- ١ - النشأة
- 2 - الأهداف .
- 3 - الإدارة
- 4 - سياسة القبول

5 - نظام الدراسة والبرامج

6 - فئات الدارسين

7 - الوسائط التعليمية

افتراضات اساسية: ينطلق هذا الفصل من الافتراضات الآتية:

الأول: أن مبدأ التربية المستمرة continuing Education أو ما عرف بالتعليم مدى الحياة Life Long Education

والذي عبر عنه بمقولة " اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" يعد المنطلق الأساسي للنظر في مفاهيم التعليم كلها بأنواعه وأشكاله كما أنه الإطار الذي يضمها جميعاً¹

الثاني: أن التعليم حق للجميع، بل هو ضرورة في أى مرحلة من مراحل العمر مادامت قدرات المتعلم تسع ذلك، وواجب المجتمع توفير فرص التعليم والتعلم في ضوء إمكاناته المادية والمعنوية²

الثالث: أن التعليم نظام فرعى ضمن نظام كلى وهو نظام الثقافة، ويتضمن هذا الافتراض شقين:
أ - اعتبار الأشكال المختلفة للتعليم خارج النظام المدرسى جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم، حيث تتعاون معه في تحقيق غايات التربية³.

ب - النظر إلى التعليم من واقع تأثيره وتأثيراته المتكاملة على النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، مع التأكيد على الذاتية الثقافية Cultural Identity ؛ وهو ما اهتمت به المنظمات الدولية، مثل اليونسكو والبنك الدولي⁴، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الجامعات، فجامعة اليوم هى جامعة المجتمع كله، بل إن البعض يضيف عليها نظرة أكثر اتساعاً وشمولاً فيعتبرها جامعة الإنسانية كلها⁵ ومن ثم كان على المجتمعات المعاصرة القيام بإجراءات تهدف إلى إصلاح نظم تعليمها وتطويرها لسد أوجه القصور في التعليم التقليدي، الذي سببته

¹ إدجار فور وآخرون " نعلم لتكون " ت حنفى بن عيسى اليونسكو بالاشتراك مع الشركة الوطنية للنشر، الجزائر ١٩٧٩، ص 49
² محمد عمارة: الإسلام وحقوق الإنسان ضرورات. لاحقوق عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٥، ص ٨٠

- محمد عطية الأبراشي: التربية الإسلامية وفلاسفتها، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٩، ص ص ٢٦ - ٢٧، ص ٥٣

* وافقت ٨١١ دولة فى المؤتمر العام لليونسكو سنة ١٩٦٤ على هذا المنطلق

³ على بركات: التعليم المستمر التنقيف الذاتى، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨٨، ص ص: ٢ - ٢١-

⁴ مصطفى كمال حلمي: "جامعة الغد"، جامعة القاهرة رؤية عن التعليم الجامعى) محاضرات/الموسم الثقافى، مطبعة

جامعة القاهرة ١٩٧٩، ص ١٩ اليونسكو: دليل عمل العقد العالمى للتنمية الثقافية (١٩٨٨ ١٩٩٧، سنة ١٩٨٧

⁵ محمد حمدي النشار: مرجع سابق، ص ٢٥

التغيرات الاجتماعية والثورات التقنية والتكنولوجية والانفجار المعرفي وانتشار الاتجاهات الديمقراطية وغيرها، ومن هذه النظم التربوية التي دعمها التقدم التكنولوجي في التربية الأخذ بمفهوم التعليم المفتوح، ولم تكن مصر بمعزل عن هذه التغيرات، لذا كان التعرض لهذا المحور، باعتباره أحد استراتيجيات تطوير التعليم الجامعي في مصر.

1 - مفهوم التعليم المفتوح :

تعد مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات إحدى الإشكاليات الأساسية التي تجابه الدراسات الإنسانية

والاجتماعية، وتبرز العديد من أدبيات التربية إشكالية تحديد مصطلح التعليم المفتوح. ومن المصطلحات التي شاعت في كتابات المشتغلين والمهتمين بالتربية والتعليم

التعليم من بعد	Distance Education
التدريس من بعد	Teaching at Distance
التعليم المستقل	Independent Learning
التعليم المفتوح	Open Education
التعليم المفتوح ¹	Open Learning

كما ترد هذه المصطلحات عند التمييز بين نوعين من التعليم غير النظامي من حيث الأسلوب، هما:

الأسلوب المصغر Micro Approach أو " التعليم عن قرب "

¹ عبد الراضى إبراهيم محمد: "التعليم العالى المفتوح اشكالية المفاهيم والتعريفات"، مؤتمر التعليم العالى في الوطن العربي " أفق مستقبلية، مجلد ٢ " كلية التربية جامعة عين شمس رابطة التربية الحديثة القاهرة ١٩٩٠، ص ٨٥٥

الأسلوب المكبر Macro Approach أو "التعليم عن بعد"¹

وقد جاء في لسان العرب أن العلم نقيض الجهل، وعلمت الشيء: عرفتة وخبرته، ومزاولة العلم تعليم، كما يذكر صاحب اللسان أن الفتح في اللغة نقيض الإغلاق، وفي الحديث الشريف "أوتيت مفاتيح الكلم" وفي رواية "مفتاح" وهي جمع مفتاح ومفتاح، وهما في الأصل مما يتوصل به إلى استخراج المغلقات التي يتعذر الوصول إليها²

وتحمل لفظة "المفتوح" إيماءات التخفيف للقيود والشروط الخاصة والامتيازات أو إلغائها، كما تحمل إيماءات بإزالة الحواجز القائمة في مجالات الموضوعات أو تخفيفها، وإيماءات بتوسيع وإثراء مجالات النشاط والخبرة التي تدخل في نطاق مفهوم التربية، كما أنها ترمز إلى وجود نقلة في العلاقة بين المعلم والطالب في اتجاه قيام علاقة بين الطالب والموجه³

كما أن مصطلح المفتوحة أو الانفتاح Opennes يعني "استعد داد للتفاعل مع الآراء والاتجاهات المختلفة"⁴ ويلاحظ أن هناك مصطلحين أساسيين متداخلين في مفهوم التعليم المفتوح المصطلح الأول وهو التعلم من "بعد" وقد جاء إنعكاسا للتقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال، مما أتاح فرصا جديدة للتعليم بالرغم من التباعد الجغرافي أو المكاني بين المتعلم ومصدر التعليم، واقتربت أساليبه بعدد من مفاهيم التعليم والتعلم كالتعلم الذاتي، والتعليم المستقل، والتعليم المفتوح

أما المصطلح الثاني فيرتبط بكلمة "المفتوح" في المفهوم نفسه، ويقابلها (المغلق)، ويصل مدى الكلمة من الاتساع إلى درجة الغموض وعدم الوضوح، إلا أن جوهرها يعكس توجه الفكر التربوي المعاصر نحو تأكيد حق الإنسان في حرية التفكير والاختيار الذي يتكافأ مع قدراته وإمكاناته ورغم وضوح الفرق بين المصطلحين فإن الباحث يضطر إلى استعمالهما كمترادفين عند التعامل مع أدبيات التربية التي تتعامل معهما على هذا النحو

التعريف الاصطلاحي:

¹ محمد على الخولى قاموس التربية دار العلم للملايين، بيروت سنة ١٩٨١، ص ١٤٩

* بفضل الباحث استخدام التعليم المدرسي كأساس للتفريق بين نظام التعليم الرسمي وغيره من

² سعاد خليل إسماعيل أنماط التعليم غير النظامي، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ٤٣٤

³ ابن منظور لسان العرب، مجلد ٢ دار لسان العرب، بيروت: ص ص ٨٧١، ١٠٤٤ -

⁴ نورمان ماكنزي و آخرون: التعليم المفتوح النظم والمشكلات في التعليم بعد الثانوى، ترجمة صالح عزب، بغداد ١٩٨٦، ص ١٥

جاء في إحدى الدراسات أن الانفتاح التعليمي هو انفتاح أبواب وثقافات وتقاليده، وانفتاح ضد الروتين المحكومة بلوائح تجعل من النظم التعليمية نظاماً آلية نمطية متجمدة، ترتبط بالتعميم والتجريد، وتعمل على الشكلية والتماثل مما تعرفه نظم القبول بالمرحلة التعليمية ومستوياتها ذات الفصول المتدرجة، وما يعرفه العام الدراسي الموحد، والجدول الأسبوعي المحدد، والحصّة الموقوتة والامتحانات العامة وشهاداتها المعيارية¹

وترد التربية المفتوحة Open Education على أنها تربية تقوم على مرونة كل من المكان، والتوقيت والمناهج، وعلى التخطيط المشترك بين المعلمين والطلاب: من أجل رسم الأهداف والأنشطة التعليمية²

وهناك من يرى أن التعليم المفتوح حالة للعقل أكثر من كونه طريقة ذات مواصفات، وفي جملة بسيطة فالتعليم المفتوح عبارة عن مدى معين من الحقائق الفنية التي يحتاج إليها الفرد لكي يكون ناجحاً³

وقد يكون التعليم المفتوح محاولة لخلق علاقة غير شكلية، مستندة إلى درجة عالية من الحرية والديمقراطية بين فرد يريد أن يعرف (يتعلم)، وشخص قادر على مساعدته على اكتساب المعرفة، وله رغبة في هذه العملية⁴ وقد تضمن تقرير الجمعية الوطنية للعاملين في الإذاعات التربوية بالولايات المتحدة الأمريكية بعض

السمات الأساسية للتعليم المفتوح وهي:

- 1- توجيه النظام للطلاب عن طريق استنباط أهدافه من التعليم المفتوح، وتفسيرها وتحليلها، عند نقطة البداية وطوال اتصال الطالب ببرنامجه التعليمي بتصميم عملية
- 2 - يقوم النظام بصياغة أهداف المتعلم، بطريقة تفيد كأساس لصنع القرارات المتصلة بالتعليم بما في ذلك التقويم، وبالطريقة التي تجعلها معروفة لدى الطلاب، ومقبولة لديهم أو قابلة للتعديل بواسطتهم

¹ محمود قمبر "نظم التعليم المفتوح/الفكر التربوي في التراث العربي، المؤتمر الفكري الثاني للتربويين العرب

بغداد ١٩٨٦، ص ٢١٥

² محمد علي الخولي: مرجع سابق، ص ٣٣٠

³ David P. Bosworth; Op.cit, P.3.

⁴ David, N.C.; Open Education & The Open Classroom, A Conceptive Analysis Opening Up Education in Theory & Practice, Gene Thibdeau 1976, P. 17.

- 3 - تيسير اشتراك الدارسين دون فرض متطلبات الالتحاق الأكاديمية التقليدية، ودون السعى للحصول على درجة علمية، أو أية شهادة أخرى باعتبارها الجائزة الوحيدة
- 4 - توفير المرونة اللازمة لتلبية مجموعة متنوعة من الحاجات الفردية، بأن يجعل من الممكن عمليا استخدام الوسائل السمعية، والتلفزيون، والأفلام، والمواد الطباعة كبداية لتوصيل الخبرات للدارسين
- 5 - استخدام الاختبار والتقويم بصورة أساسية لغرض تشخيص وتحليل المدى الذي وصل إليه تحقيق أهداف تعليمية محددة، وبمعنى آخر ينبغي أن يقوم النظام على أساس تحقيق الكفاءة
- 6- القدرة على تكييف عامل البعد بين مصادر الهيئة التعليمية والدارس: بالاستفادة من البعد القائم بينهما كعنصر إيجابي في تنمية الاستقلال في التعليم¹ وكان مؤتمر وزراء التربية ووزراء التخطيط في البلدان العربية سنة ١٩٧٧ قد أشار إلى أن نظام التعليم المفتوح انبثق من مبادئ ديمقراطية التعليم وملائمه للمجتمع، كما أشار إلى مؤسسات تعليمية مفتوحة على الحياة ومتاحة للجميع، ومهيأة للتعاون مع غيرها من المؤسسات الاجتماعية، وهي إذا ما قورنت بالنظم المغلقة تعنى:

أولاً: اتخاذ تدابير لإزالة كل عقبة في سبيل التحاق أى فرد بالتعليم من أي نوع كان

ثانياً: إزالة الحواجز بين المواد الدراسية

ثالثاً: إزالة الحواجز بين التعليم من جانب، والعمل والإنتاج من جانب آخر، ثم هدم الأسوار

المصطنعة بين التعليم غير النظامي²

ويبدو أن الآراء تتجه في تعريفها للتعليم المفتوح نحو خصائص هذا التعليم وأبعاده فمن المسلم به أن العملية التعليمية - كمنظومة - ليست من نوع المنظومات المغلقة Closed Systems ، فهذا الاتجاه ضد التطور الطبيعي للعملية التعليمية؛ لأنها تنتمي في جوهرها إلى المنظومات المفتوحة Open Systems ، وذلك من النوع الذى ليست له بداية معلومة أو نهاية محددة، فقد وصفت التربية في جميع العصور بأنها³ مستمرة

وتمثل الجامعة المفتوحة أحد التجديدات التربوية التي تقدم نمطا تعليميا يتميز بتقديم التعليمية والتدريب الفنى إلى روادها الطلاب والمتدربين، عن طريق استخدام أسلوب التعليم من بعد لأكبر عدد ممكن من الدارسين في ضوء ظروفهم الخاصة، دون أن ينقطعوا عن أعمالهم

¹ ماكنزى وآخرون: مرجع سابق، ص 17 - 18

² سعيد مرسى أحمد مرجع سابق، ص ٦١. نقلا عن: اليونيسكو: آفاق جديدة للتربية من أجل التنمية ١٩٧٧

³ آمال صادق فؤاد أبو حطب علم النفس التربوى مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٨٢، ص ٣٨ - ٣٩

ليحققوا بها، نهى نظام تعليمي تقني يتصف بالمرونة والديمقراطية، بما يجعله ذا مضمون نوعي، أكثر من مضمون كمّي محسوس متمركز في بيئة معينة كما هي الحال في الجامعات التقليدية المقيمة¹

ويعنى ذلك أن الجامعة المفتوحة تنتقل إلى المتعلمين حيث يوجدون، تحقيقاً للتعليم التكاملي المتعدد

ويعني الوسائط، الذي يعتمد على التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية، والمواد التعليمية المقننة، فهي جامعة بلا حرم جامعي محدد في مفهومه التقليدي، وبلا صفوف أو برامج تقليدية، وبلا تدريس أو تقويم تقليدي، بل هي جامعة ينتشر طلابها في أرجاء الدولة² والجامعة المفتوحة نمط أغط التعليم المستمر ظهر في سنة ١٩٧١ ليقدم فرصاً تعليمية جديدة من للطلاب الذين يرغبون في تعليم جامعي ودرجات علمية، لكنهم لسبب أو لآخر لا يستطيعون الانضمام في الفصول الدراسية التقليدية³ وبعد التعليم الجامعي المفتوح أكثر أشكال التعليم المفتوح شيوعاً. وقد عرفته إحدى الكتابات بأنه نظام متكامل ومستقل للتعليم العالي، له فلسفته ومبرراته وأهدافه وهيكله الإدارية والتنظيمية وله برامج ومناهجه وطرق وتقنيات خاصة به تستخدم في التدريس والاتصال بالدارسين به، وله أساليب خاصة به في التقويم والامتحانات ومنح الشهادات، وله نظام للتمويل خاص به⁴

وحينما اقترحت لجنة من خبراء اليونسكو قيام جامعة القدس المفتوحة، ذكرت أن جامعة القدس المفتوحة هي جامعة متطورة مفتوحة للتعليم من بعد تهدف إلى توفير الدراسات العليا والتدريب الفني لأكبر عدد ممكن من أبناء فلسطين والأردن والبلاد العربية الأخرى، مراعية ظروفهم الخاصة، واحتياجات مجتمعاتهم الآنية والمستقبلية، بشكل متعاون ومتكامل مع مؤسسات التعليم العالي في تلك الأقطار العربية، مستفيدة في ذلك كله من التقدم التكنولوجي العالمي في وسائل نقل

١ - محمد الخوالدة: الجامعة المفتوحة، جامعة الموصل العراق، مجلة اتحاد الجامعات العربية عدد كانون الأول، الاردن ١٩٨٦ ص ٥٠

٣ - داود ماهر محمد: التعليم المستمر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد ١٩٨٩، ص ١٨٨

² Philip G. Alabach; University Reform in AS: Knowlos(ed); The International Encyclopedia of Higher Education, San Francisco, Jossey Bass, P. 4268.

³ أحمد محمود الخطيب: "التجارب العربية في مجال التعليم الجامعي المفتوح"، مكتب التربية العربي لدول الخليج: وقائع

ندوة التعليم العالي عن بعد، مكتب التربية العربي لدول الخليج، البحر بن ١٩٨٦، ص ٧٥

⁴ المرجع السابق، ص ٧٥

المعرفة، من أجل تطوير المنطقة في ميداني التربية والتكنولوجيا¹ وتفرض طبيعة الجامعة المفتوحة استخدام أساليب التعلم من بعد، إلا أن هناك خلطاً بين المفاهيم ودلالاتها، وبين المبادئ التي تؤسس عليها ووسائل تنفيذها، فهناك دراسات تناولت مفهوم التعليم الجامعي المفتوح انطلاقاً من استخدام استراتيجيات التعليم من بعد وعرفته إحدى هذه الدراسات بأنه فرصة تعليمية متاحة لأي فرد في المجتمع في أي وقت، وفي أي مكان، وفي كل مراحل العمر ولتحقيق ذلك تستخدم عدة وسائل منها: البريد، والتلفزيون، والاذاعة، وشرائط التسجيل، والفيديو. الخ ويتوقف استخدام هذه الوسائل على عدة عوامل منها طبيعة البرنامج المقدم، وظروف المتعلم والامكانيات المتاحة² ومن حيث مصطلح التعلم من بعد تذهب إحدى الدراسات إلى أنه يستخدم للدلالة على أي نظام للتدريس والتعليم يكون فيه الطلبة بعديين عن مدرّسهم لمعظم الفترة التي يدرسون فيها³ وقد يعد التعليم من بعد أحد الأساليب التي قدمتها تكنولوجيا التربية كوسيلة للتعليم الذاتي مثل التعليم المبرمج، والتلفزيون التعليمي، والتعليم بالمراسلة. أما التعليم المفتوح فيعتبر همزة الوصل بين مفاهيم التربية المستمرة والمجتمع المعلم المتعلم و "التعليم الذاتي واللامدرسية"⁴ وقد قامت بعض الاجتهادات في محاولة للتوصل إلى وضوح الرؤية وتحديد العناصر المكونة لتلك الصيغ، منها نموذج سبولدنغ للتربية المستديمة الذي تضمن ستة أنواع من الأنشطة والخدمات التربوية⁵، ونموذج دبلنج Delling Model الذي حدد ثمانية أبعاد للتعليم من بعد (المجتمع والطالب، والبعد، وحامل المعلومات، وهدف الدراسة، ومحتوى الدراسة، ونتائج التعليم، والهيئة المساعدة وقد انتهت الندوة التي عقدت لدراسة إمكان قيام الجامعة العربية المفتوحة سنة ١٩٧٩، إلى أن نماذج التعليم المفتوح متعددة منها الجامعات المفتوحة التي أقيمت في عدد من بلاد العالم، والمؤسسات المركزية التي أنشئت في أكثر من بلد عربي وغير عربي لتتحمل مسؤوليات التعليم المستمر والتعليم بالمراسلة، ومن بينها معاهد الثقافة الشعبية، ومؤسسات الثقافة العمالية والفلاحية، ومؤسسات تعليم الكبار، وكذلك مشاريع التربية غير الشكلية التي تقوم

¹ إبراهيم محمد إبراهيم: التعليم العالي من بعد مبرراته - نماذجه، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي

مرجع سابق ص ٣٥٥

* استخدمت هذا الأسلوب في بداية حملتها لمحو الأمية خلال الستينات

² توني دودز " دليل إدارة مؤسسات التعليم عن بعد ت خليل إبراهيم خماش الجهاز العربي لمحو أمية الكبار، القاهرة ١٩٨٧ ص ١٥

³ سعيد مرسى أحمد، مرجع سابق ص ٥٩١ - ٦٠١

⁴ سعيد مرسى أحمد: المرجع السابق، ص ٥٨٨، نقلاً عن: أحمد صيداوي: نحو تربية مستديمة

⁵ Hilary Perraton; A theory For Distance Education Distance, International Nerspcelives, Croon Helm, London; 1983. P 38.

بها المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تستخدم وسائل الإعلام الجماهيرية، وهذه المراكز والمؤسسات ليست إلا أشكالاً من التعليم المفتوح وبدائل في مواجهة مشكلات قائمة¹ غاية القول أن نظم التعليم المفتوح عبارة عن صيغ متعددة من التعليم والتعلم مدى الحياة، تتيح للمتلقى تنمية جوانب شخصيته بما تسمح به قدراته، غير مقيدة بسن أو مرحلة أو زمان أو مكان، وفقاً للإمكانات المجتمع المادية والمعنوية .

وغنى عن البيان أن التعليم المفتوح هو إفراز متغيرات تاريخية وفلسفية، علمية وتكنولوجية، فكرية واجتماعية، محلية وعالمية. بما قد توضحه العناصر التالية .

٢- نبذة تاريخية

كانت الغالبية العظمى من الناس يعتبرون الحياة مدرستهم، والخبرة معلمهم وحواسهم، كما كانوا يعتبرون أدوات العلم، والمناهج التي تعلموها هي فعلاً من البيئة في محتواها وطرائقها، وهى إلى البيئة تهدف، حيث أن غرضها خدمة الفرد وخدمة المجتمع، وقد أقبل التلاميذ (في مدرسة الحياة على هذا باهتمام، لأن ما فعلوه كان محسوساً محدداً وهادفاً² وتؤكد إحدى الدراسات أن الانفتاح التعليمى مفهوم عصى جاءت به التربية الحديثة بعد عصور طويلة، كان التعليم فيها للنخبة الأرستقراطية أو الصفوة في المجتمع، فالتربية العليا في النظام الإغريقى للأحرار - دون العبيد - يحتكرها الفلاسفة أو الطبقة الحاكمة، وهى في مصر الفرعونية لأصحاب المهن الرفيعة وعلى رأسهم الكتاب، وهى فى الهند القديمة لطبقة البراهما، وهى في غرف الكنيسة الكاثوليكية لرجال الكهنوت، وهى - في كل النظم تقريباً - للرجال دون النساء³ بينما تذهب دراسات أخرى إلى أن التعليم المفتوح ليس وليد اليوم، ولكنه ظهر في كثير من الممارسات التربوية القديمة، منذ أن أدرك الإنسان أن المعرفة هى أحد مصادر القوة والسلطان⁴

ويبدو أن هناك تعارضاً بين الرأيين السابقين، برغم الاتفاق بينهما من حيث المبدأ، وربما يرجع ذلك إلى المباديء - والمعانى المتضمنة فيهما - التي يقوم عليها كل مجتمع، التي يقوم

¹ مكتب التربية العربي لدول الخليج وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، مرجع سابق ص ٦٥.

² سعد مرينى أحمد: مرجع سابق ص ٦٥

³ - محمود قمبر: مرجع سابق ص ٢ نقلاً عن: Gel R; Historia de L'Education

⁴ سعيد أحمد سليمان: مرجع سابق، ص ٥٦

عليها كل مجتمع، وتعكسها فلسفته التعليمية ونظامه التعليمي، فالديمقراطية تعد أحد المبادئ التي تقوم عليها انفتاحية التعليم غير أنه من الواضح تعدد الاختلافات في تطبيقاتها بين النظم المجتمعية لدول العالم، المتقدم منه والمتأخر عصور التاريخ، وإلى الآن قد تقتصر انفتاحية التعليم على فئة بعينها دون الفئات الأخرى، وقد تشمل أفراد المجتمع دون تمييز وفي الحضارة الإسلامية فتحت أبواب المساجد ودور التعليم على اختلاف أشكالها لتعليم الكافة، تأكيداً لمبدأ المساواة، فالناس سواسية، ولا فضل لعربي على عجمي.. إلا بالتقوى، كما أن طلب العلم فريضة دينية يطلب برغبة ذاتية، وكثيراً ما كان المسلمون يقومون برحلات شاقة في سبيل تحقيق مسألة علمية أو دينية، ولا يوجد نظام معين مقيد للمتعلم من حيث السن، أو جدول ثابت بأوقات دراسة، أو مدة دراسة، أو قواعد مسنونة لاختيار الطلاب في درجات معينة في امتحانات خاصة، حيث كان الأساتذة يمنحون طلابهم الأكفاء "إجازة" لينص فيها على أن الطالب أتم دراسة منهج معين على الأستاذ فلان، والغرض من تلك "الإجازة" الإقرار بكفاءة الطالب وجده في الدراسة.¹

وبعد إنشاء الجامع الأزهر - في منتصف القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) علامة بارزة في الحضارة الإسلامية وفي تاريخ التربية الإسلامية، حيث كان النظام المتبع في عملية التعليم فيه، هو فتح الأبواب لكل الراغبين الكبار، حيث تلقى الدروس في صورة ندوات مفتوحة، وكان يقصد كل شيخ عدد من الطلاب يتجمعون حول أستاذهم في صورة ما أطلق عليها "عمود"² وفي أوروبا بدأت الإرهاصات الأولى للتعليم المفتوح في القرن التاسع عشر بعد إنشاء جامعة لندن كجهة لإجراء الامتحانات ومنح الدرجات العلمية سنة ١٨٣٦، ثم بدأت بقبول الطلاب انتساباً سنة ١٨٥٨ من أي جهة في العالم، كما كانت الجهود التي تقوم بها هيئات طوعية مثل اتحاد النقابة العمالية، والخدمات الإرشادية، وأقسام الدراسات الإضافية تعبيراً آخر عن الاتجاه نفسه، وربما قام في ألمانيا والبلاد الاسكندنافية في الوقت ذاته نظام مماثل لذلك³، وبدأ في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة تطبيق نظام برامج المواد بالمراسلة في جامعات الغرب الأوسط وفي روسيا "جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق رابطة دول الكومنولث المستقلة حالياً "يدرس ما يقارب نصف طلاب التعليم العالي هناك على أساس غير تفرغ عن طريق معهد

¹ عبد العزيز القوصي: "دور الجامعات في تعليم الكبار: مؤتمر دور الجامعات في تعليم الكبار المركز الدولي للتعليم. الوظيفي للكبار في العالم العربي، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان ١٩٧٩، ص ١٥.

² نورمان ماكزى واخرون: مرجع سابق، ص ١٦، ٤.

1 - مصطفى عبد المنعم شعبان: الجامعات المفتوحة - أسلوب للتعليم عن بعد، مطابع المختار الاسلامي، القاهرة

١٩٩١، ص ٧.

البوليتكنيك الخارجي لجميع جمهوريات الاتحاد السابقة، وقد بلغ عدد الجامعات الشعبية والتنظيمات الاجتماعية التي¹ تشجع التعلم الذاتي هناك ٥٣٠٠٠ جامعة شعبية من مختلف الفروع، تستقبل نحو ٢٠ مليون طالب من بينها ١٤٠٤٣ جامعة متخصصة في علم التربية، يؤمها أكثر من ١٠ ملايين من الكبار طبقا للبيانات سنة ٢١٩٨٦²

ومنذ الثلاثينيات من هذا القرن أيضا في فرنسا، ويفضل المركز الدولي للتعليم من بعد، أعدت برامج بالمراسلة على نطاق واسع، كما تم قبل الستينيات في جنوب أفريقيا استخدام أساليب متعددة للتعلم من بعد، ولكن على نطاق ضيق³

وتشير بعض المصادر إلى دور اليونسكو في تنفيذ صيغة التعليم المفتوح من خلال إنشاء معهد الأونروا للتربية في بيروت؛ حيث وجد عند إنشائه سنة ١٩٦٣ أن ٩٠٪ من المعلمين الذين يدرسون للاجئين الفلسطينيين غير مؤهلين تربويا وكذلك علميا ؛ فاستحدث نوعان من الدورات التدريسية: أساسية، تكميلية⁴

وكذلك كانت هناك التجربة اليابانية التي بدأت عام ١٩٦٣، وأطلق عليها عدة أسماء، جامعة الهواء، وجامعة الأثير، وجامعة بلا جدران، وقد شاع أسلوبها فيما بعد في أمريكا وبعض البلاد الأجنبية الأخرى⁵

أما الجامعة المفتوحة في بريطانيا فقد اقترحها حزب العمال سنة ١٩٦٣ - وكان حزب معارضة حينئذ - تحت عنوان "جامعة الهواء، وأصبحت الفكرة رسمية سنة ١٩٦٤، وتغير الاسم إلى "الجامعة المفتوحة" على يد لجنة التخطيط سنة ١٩٦٧ نتيجة للمعارضة التي واجهها المصطلح⁶

¹ نورمان ماكنزوي وآخرون: مرجع سابق، ص ١٦ .
² فيكتور أوتوشكين " :الجامعة الشعبية، الأعداد التربوي للأباء في الاتحاد السوفيتي"، مستقبلات مركز مطبوعات

مجلد ١٠ عدد ٢ (اليونسكو، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٨٣

³ نورمان ماكنزوي وآخرون: مرجع سابق، ص ١٦، ١٧.

⁴ المرجع السابق نفسه، ص ٢٨ .

⁵ محمد مجيد السعيد :لماذا الجامعة المفتوحة، مكتب التربية العربي لدول الخليج: وقائع ندوة التعليم العالي عن بعد،

مرجع سابق ص ص ١٣٠ - ١٣١ .

- محمد حمدي النشار :مرجع سابق، ص ص ٢٨١ - ٢٨٥ .

⁶ نورمان ماكنزوي وآخرون مرجع سابق ص ٦، ١٧

- إبراهيم محمد إبراهيم :مرجع سابق ص ٢٧٣

- عايف حبيب " :التعليم عن بعد وامكانية استخدامه في جامعة عربية مفتوحة"، تعليم الجماهير) لسنة ١٣، العدد ١٣٠

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٨٦، ص ص ١٧ - ٢٠

3 - الأسس النظرية

يعد التعليم الذاتي إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التعليم المفتوح، والإنسان - بطبيعته - قادر على التعلم واكتساب المعرفة بنفسه، إذ منحه الله عز و جل من الجواس والقدرات والصفات ما يستطيع به أن يتعلم بنفسه، وأن يكتسب مهارات جديدة، والإنسان وفق هذه النظرة مهياً بالقدرة على التعلم الذاتي، وعلى المجتمع تهيئة الظروف المناسبة التي تتيح للقادرين من أبنائه على التعليم والراغبين في مواصلة التعليم، وتجديد وتطوير معلوماتهم بأنفسهم¹ وترجع الأصول الأولى لبرامج التعليم المفتوح في العصر الحديث إلى تطور البحث في نظريات التعليم في الخمسين سنة الأخيرة، والملاحظات المبكرة لروسو وقرويل وسوزان ايزاكس، وإلى حد ما اجتهادات تولستوى وماريا ماننتسورى، وقوة تأثير جان بياجيه في تأكيد مبدأ المشاركة، بل والتفاعل بين الفرد وبيئته، وكذلك مذهب إليه جون ديوى في مذهبه التربوي من تأكيد جهد المتعلم في مواجهة الموقف التعليمي الذي ينبع من البيئة التي يعيش فيها المتعلم بشقيها المادي والاجتماعي²

ومن ثم فإن التعليم المفتوح يركز على حرية الفرد كشخص يتعلم وفق ترتيب خاص به، يسير في تعلمه حسب نظام يقوم على أساس من تكامل خبرته وحريته في العالم المحيط به، والرغبة في إدراك الروابط والعلاقات بين جوانبه المختلفة³

ولقد ثبت أن أساليب التعليم التي تركز على التعلم الذاتي والمشاركة الإيجابية في أنشطة العملية التعليمية أكثر جاذبية للدارسين، ولذا كان لزاماً أن تراعى طرق التعليم التأكيد على اكتساب الدارسين مهارات تعلم كيف تتعلم: Learning to Learn ، واستثارة الدافعية والاتجاهات

¹ نورمان ماكنزى وآخرون مرجع سابق ص ٦، ١٧

- إبراهيم محمد إبراهيم: مرجع سابق ص ٢٧٣

- عايف حبيب: "التعليم عن بعد وامكانية استخدامه في جامعة عربية مفتوحة"، تعليم الجماهير) لسنة ١٣، العدد ١٣٠

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٨٦، ص ص ١٧ - ٢٠

² محمد حمدي النشار: مرجع سابق، ص ٢٧٩

2- George E.H; " Open Education", Handbook on Contemporary Education, London,1976,Op, Cit, P:551

³ سعيد أحمد سليمان، مرجع سابق ص ٣٤، نقلاً عن:

Board, An Out Line of Biagat's Developmental Psychology for Students & Teachers,

الحافزة والمساعدة على تطوير مفهوم الإنسان عن ذاته بما يمكنه من متابعة تعليمه مدى الحياة، بواسطة أفراد متعلمين بشكل مستمر: Life Long Learners¹

وهذه النظرة لعملية التعلم تقوم في جوهرها على أساس تنظيم جديد يركز في كليته على حرية الفرد واستقلاليته، ومحتوى جديد، يؤكد أن النظرة للمعرفة يجب أن تكون هي المعرفة الذاتية knowledge is Self knowledge²

إن هذا النمط من التعليم يستجيب إلى عدد من ميادىء التعلم الإنساني الحديث، مثل: توفر الدافعية للتعلم، والمرونة في بيئة التعلم التي تتصل بأساليب وتقنيات في التعليم تتصف بالمرونة وتستجيب لحاجات الطلبة وقدراتهم، والفروق الفردية فيما بينهم بمراعاة أساليب التعليم عند الأفراد، وارتباطه بحاجات الأفراد الوظيفية والمهنية والشخصية الاجتماعية³

وبصفة عامة يحاول " التعليم المفتوح " التخلص من قيود النظام التقليدي، وتختلف صورته باختلاف المجتمعات والتجارب والمراحل، فقد تختفى الصفوف الدراسية أو تظهر بصورة جديدة، وقد يفتح الباب للدراسة كل الوقت أو بعض الوقت، وقد تتألف الدراسة والعمل في مكان واحد، أو في مكانين مختلفين، وقد تكمل الدراسة بالعمل أو تنفصل عنه⁴

وقد يبدو أن اعتماد نظام بأسلوب التعلم من بعد في أى مجتمع هو قرار أكاديمي وفني، إلا أن هذا القرار هو في جوهره قرار سياسي، فاتخاذ القرار باعتماد نظام للتعليم الجامعي المفتوح إنما يعكس فلسفة الدولة ومدى إيمانها بتوفير الفرص التعليمية المتكافئة وتحقيق ديمقراطية التعليم، كما يعكس مدى التزامها بواجبها نحو مواطنيها بتقديم الخدمة التربوية الجامعية المجانية، باعتبارها واجبا تؤديه لجميع الراغبين في متابعة دراساتهم الجامعية، وأن هذه الخدمة ليست محتكرة للنخبة أو الصفوة من أبناء الطبقات الميسورة

4 - ضرورة التجديد التربوي

¹ على بركات مرجع سابق، ص ٢٥٦ - ٢٥٧
Bishop; Individualizing Educational System

² سعيد أحمد سليمان: مرجع سابق، ص ٣٤ نقلاً عن

³ أحمد محمود الخطيب: مرجع سابق ص ٤٦

⁴ حسان محمد حسان: اتجاهات تربوية غربية معاصرة: مرجع سابق، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

إن الإيقاع المتسارع للتغيير في نسيج الحياة المعاصرة يعنى بنفس الدرجة من السرعة تغييرا في المعلومات والمعارف والمهارات الإنسانية، وأن الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال الجماهيرية عنصر عضوي ووظيفي لهذه الحياة المعاصرة، وهاتان الظاهرتان تؤثران تأثيرا أساسيا في نظام التعليم النمطي، سواء من حيث المادة والموضوع أم الوسيلة والأسلوب، فالتعليم في نهاية الأمر ليس إلا جمعا وتنظيما للمعرفة ونقلها بأسلوب منمط، وهو في مؤسساته القائمة الراسخة بتقاليدها وبمواصفاتها وبقوانينها وأساليب إدارتها يتسم بقدر كبير من السكونية، شأنه في ذلك شأن أى نظام مؤسسى، على أنه في الوقت نفسه لم يعد المؤسسة الوحيدة لنقل المعلومات، فقد ظهرت تكنولوجيا الاتصال الجماهيرية ذات القدرة العالية على تجاوز بعدى الزمان والمكان، والتي جعلت العالم أشبه " بقرية الكترونية" ، ومن هنا فقد طرح الفكر التربوى العالمى فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة، وهي فلسفة لها أصولها البعيدة في التربية الإسلامية التي تقوم على مبدأ: " أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد"، علموا أولادكم فإنهم خلقو الجيل غير جيلكم¹ ولا بد لهذه الفلسفة التربوية الجديدة أن تتجسد فى مؤسسات لها ذات الطبيعة نفسها، من حيث المرونة والمساواة ومسايرة المتغيرات الجديدة وللتعليم والعلم دور واضح في التقدم التقنى، كما أن للتقدم التقنى دوره في التأثير على التعليم وتنميته، حيث أدى التقدم التقني والتدفق المعرفي إلى أن تضع السياسة التعليمية في حساباتها مسألة تقادم المعلومات من جهة، وما يتطلبه ذلك من تطوير فى التعليم بشكل يجعله يساير ثورة المعرفة باستمرار، وأن تراعى قيام العملية في تخطيطها وتنظيمها وإدارتها ومناهجها وأساليبها على أسس علمية مستمدة من نتائج الدراسات والبحوث العلمية من جهة ثانية، ويتطلب ذلك أيضا الاهتمام بالتعليم غير النظامي كصيغة تعليمية يمكن أن تؤدي بالتعليم والمجتمع إلى مسايرة الجديد في نواحي المعرفة من جهة ثالثة² وانعكس التطور التكنولوجى والازدياد الكبير في الاختراعات العلمية والتكنولوجية - وما نتج عنه من ازدياد في الوسائل التعليمية - على نظم التعليم المفتوح، حيث يسر أساليب التعلم من بعد في فصول الدراسة وكذا في أماكن السكن، بل إنه أوجد الحاجة الى التعليم من بعد، كما أنه ساعد على تحقيق هذه الحاجة، لتوفيره الوسائل السمعية والبصرية التي ساعدت على تحقيق أغراض التدريس والتعليم³ غير أن القضية - قبل أن تكون قضية تكنولوجية متطورة مستوردة في مجالات الاتصال

¹ - أحمد محمود الخطيب: مرجع سابق ص ٥٩

- داود ماهر: مرجع سابق، ص ٢٦٤

² أحمد اسماعيل حجي: التعليم فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٩٧

³ مكتب المعلومات التعليمي والمهني بالولايات المتحدة: جوانب من التجربة الأمريكية في التعليم عن بعد، مكتب التربية

وغيرها أو قضية سكانية أو حتى عسكرية - إنما هي بالدرجة الأولى قضية إنسانية تمس الفرد وتمس المنظومة وتمس المجتمع، وتقتضى أن تكون مسألة الفرد والمنظومة والمجتمع أساساً لتحديد الأولويات حيث هي الساحة التي ينبغي أن توجه إليها الجهود، وفي مقدمتها الجهود التربوية والتعليمية¹

وفكرة التجديد التربوي هي فكرة حث المجتمعات البشرية المعاصرة على الاستفادة من خبرات الآخرين للتعجل بعملية النمو، والذي إذا تم بصورة متوائمة حضارياً على أساس من بناء بشرى متوائمة، فإنه يمثل ترجمة فعالة لشق الطريق نحو تربية حضارية بديلة للتمنيات والأمانى وفكرة الجامعة المفتوحة فكرة جديرة بالبحث والدراسة، وهي فكرة مستحدثة بالصورة المطروحة برغم أن جذورها عميقة في حضارتنا وتلخص إحدى الدراسات العوامل التي ساعدت على الأخذ بهذه الصيغة في بعض دول

العالم مثل (بريطانيا واليابان) فيما يلي:

أ - الاتجاه نحو ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية

ب - الاهتمام ببرامج التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة

ج - الزيادة السكانية وبخاصة في الفترة الأولى لتطبيق أساليب التعليم عن بعد

د - الطلب المتزايد على التعليم وعدم استطاعة المؤسسات التعليمية التقليدية القائمة على تلبية هذا الطلب

هـ - التقدم العلمي ومانتج عنه من استخدام وسائط الاتصال في مجالات التعليم

و - حاجة المجتمع إلى تدريب أبنائه في مجالات عملهم وحاجاتهم إلى التدريب في مجالات أخرى تأكيداً لدور التعليم في الحراك المهني والاجتماعي

ز - الدعم الشعبى لهذه الاتجاهات التجديدية: حزب العمال في بريطانيا، والنقابات والتنظيمات المهنية في اليابان²

العربي لدول الخليج: وقائع ندوة التعليم من بعد مرجع سابق، ص ٢٢٩

¹ محمد إبراهيم كاظم: تقديم، في: مكتب التربية العربي لدول الخليج، المرجع السابق، ص ٢٨

المرجع السابق: الموضع نفسه

² - أحمد اسماعيل حجي: "دراسة تقويمية لنظام تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية في مصر باستخدام أسلوب التعليم عن بعد". دراسات وبحوث مؤتمر معلم التعليم الاساسي، الحاضر والمستقبل كلية التربية بالزمالك، جامعة حلوان ١٩٨٦، ص ٢٣٢

وأثبتت التجارب والخبرات على المستوى الدولي أن اعتماد بدائل تجديدية بالجامعات المفتوحة ونظم التعليم من بعد كان له دور فعال في تخفيف حدة المشاكل التي يعانيها التعليم العالي، بالإضافة إلى نجاحها في مواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على هذا القطاع التعليمي، وتوسيع الفرص أمام فئات متعددة من المجتمع كانت محرومة من هذه الفرص، مثل الكبار، والنساء، وطبقات القوى العاملة المنخرطة في سوق العمل¹

5 - خبرات أجنبية في التعليم الجامعي المفتوح: أولت الحكومات ومؤسسات التعليم عناية بهذا النوع من التعليم، بهدف إتاحة الفرص التعليمية لجمهور أوسع، ودعم التعاون الدولي والإقليمي هذا المجال، فأنشئت رابطة استراليا وجنوب المحيط الهادي للدراسات الخارجية، والرابطة الأيبيرية الأمريكية للتعليم العالي من بعد، ورابطة المدارس الأوربية للتعليم بالمراسلة، والرابطة الأفريقية للتعليم من بعد، ورابطة الجامعات المفتوحة لآسيا، كما قامت دول كثيرة متقدمة ونامية بإنشاء جامعات مفتوحة، وبعرض البحث عدداً منها²

أ- الجامعة المفتوحة في (المملكة المتحدة)

***الأهداف:** هي تهدف أساساً إلى إتاحة الفرص أمام الراشدين، ولمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر بصفة خاصة، الذين أخفقوا في تحقيق أهدافهم التعليمية بشكل يعوقهم عن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وفرص التعليم متاحة لجميع المقيمين في المملكة المتحدة، حيث إن كلمة مفتوحة - كما يرى كروثر - وصف للجامعة، وهي تعنى الناس، والمكان، وطرق التدريس، والأفكار، والزمان أيضاً

***الإدارة :** تتبوأ الجمعية العمومية قمة الجهاز الإداري للجامعة، وتضم مائتي عضو معظمهم منتخبون من الأقاليم، وآخرون يمثلون هيئات ذات صلة بالجامعة، كما تضم ممثلين للطلاب وأعضاء اللجنة الاستشارية المركزية، وهي اللجنة المختصة بالأمر الأكاديمية وتجدر الإشارة إلى أن الأسلوب الديمقراطي واضح في عملية الاختيار، وتقوم المراسلة بدور كبير في هذه العملية، حيث تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة سنوياً تدرس فيه التقارير المقدمة إليها وهناك

¹ عبدالله يوبطانه: كلمة اختصاصي التعليم العالي لمكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية. في: مكتب التربية العربي لدول الخليج، مرجع سابق، ص: ٢٣

² بخصوص هذا المحور تم الاعتماد بصفة أساسية على المصدر التالي: أحمد إسماعيل حجي: التعليم الجامعي المفتوح مرجع سابق، ص ص ١٠٦-٢١٧

هيئات إدارية مركزية، وأخرى لامركزية، وجميعها تضم لجانا استشارية على ثلاث مستويات: لجان المراكز الدراسية – اللجان الاستشارية الاقليمية - اللجان الاستشارية المركزية وتهدف هذه اللجان إلى إتاحة الفرصة للمشاركة في وضع سياسة الجامعة، واتخاذ القرارات في النواحي المختلفة

- المستوى المركزي: ويتكون من:

1 -مجلس إدارة الجامعة: ويضم تسعة وثلاثون عضوا، منهم ثمانية بحكم وظائفهم، وعضوان يمثلان الطلاب من اختيار الجمعية العمومية، وثمانية من الشخصيات العامة، وثمانية من الأكاديميين والباقيون يتقاسم تعيينهم: مجلس البلاط، ولجنة نواب رؤساء الجامعات البريطانية، والسلطات التعليمية المحلية

2 - المجلس الأكاديمي الأعلى: وهو الهيئة الأكاديمية العليا للجامعة، ويضم ممثلين عن هيئة التدريس من المتفرغين والعاملين بعض الوقت، والطلاب، وينبثق عن المجلس عدد من اللجان، ويعتبر رسم السياسات الأكاديمية من اختصاص المجلس، للارتباط القوى بينه وبين مجلس إدارة الجامعة

- المستوى اللامركزي: ويضم ثلاثة عشر مركزا إقليميا ينبثق منها عدد من المراكز الدراسية تبلغ ثلاثمائة مركز، لكل منها مجلس منتخب يمثل الإدارة اللامركزية لفرع الجامعة، ترفع آراء ومقترحاته ومشكلاته إلى المجلس الأكاديمي الأعلى مصادر التمويل وهي متعددة كما يلي:

- 1 - المنحة الحكومية المقدمة من قسم التربية والعلوم وتمثل ٧٩٪ من نسبة التمويل.
- 2 - المصروفات التي يدفعها الدارسون وتمثل هذه المصروفات في: التسجيل للعام الأول - الخاصة بكل مقرر - والفصول الصيفية وتبلغ ١٨
- 3 - عائدات بيع المواد التعليمية التي تنتجها الجامعة: وتقوم ببيعها داخل وخارج بريطانيا، وتصل إلى 3%

هذا إلى جانب عائدات تقديم المساعدات والاستشارات من خلال التعاقدات التجارية لإنشاء جامعات مفتوحة، كما حدث في إنشاء جامعة الهواء في بإيران سنة ١٩٧٥/١٩٧٦

***القبول والدارسون:** تأخذ الجامعة بمبدأ القبول المفتوح، ولم تقبل في العامين الأول والثاني أي طالب دون الحادية والعشرين من العمر.

ومع بداية سنة ١٩٧٤ قبلت عددا من الطلاب في سن الثانية عشرة لدراسة برنامج مدته عامان بهدف الوقوف على مدى ملائمة طرق التعليم المتبعة بالجامعة لهؤلاء الطلاب وتحفظ الجامعة بسجلات متعددة لطلابها، ويصنف الدارسون إلى فئات عديدة حسب درجة المؤهل.

***نظام الدراسة:**

تطبق الجامعة نظام الساعات المعتمدة، وتقدم ثلاثة أنواع من البرامج: للدرجة العلمية الأولى undergraduate والدراسات العليا Postgraduate ، وبرامج ما بعد الخبرة Post Experience

وتقدم الجامعة المقررات الدراسية في أربعة مستويات، يدرس جميع الطلاب المستوى الأساسي فيها وبالرغم من أن مقررات المستوى الثاني قد صممت لتغطي ميادين متعددة، فإن مقررات المستوى الثالث والمستوى الرابع تعد أكثر تخصصاً وتمنح الجامعة ثلاث درجات عليا هي : بكالوريوس الفلسفة، وماجستير الفلسفة، ودكتوراه الفلسفة .

ومن الملاحظ الهامة أن الدارس يمكنه التوقف عن الدراسة، ثم يعاود الدراسة مرة أخرى دون أن يترتب على توقفه شيء، وهناك تعاون بين الجامعة المفتوحة والجامعات الأخرى

***الوسائط التعليمية :** وتشمل ما يلي : الكلمة المطبوعة، و البث الإذاعي والتلفزيوني، و التلفزيون التعليمي، ووسائل تعليمية كالحقائب التعليمية، ومراكز الدراسة وهي تنتشر في جميع أنحاء المملكة المتحدة، كما أن هناك واجبات منزلية يكلف بها الطلاب فضلاً عن التقويم المستمر لمساعدة الدارس على الوقوف على مستواه وإمكاناته¹

ب الجامعة الوطنية للتعليم من بعد سنة ١٩٧٣ (اسبانيا)

***الأهداف:**

—مد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ليغطي المناطق المحرومة من التعليم العالي .

- تخفيف الضغط على الجامعات الأخرى

¹ - للمزيد يرجع إلى المصدر التالي: -

- تقديم برامج جديدة، وطرق وتقنيات متطورة
- رفع مستوى التعليم العام في البلاد والإسهام الضروري في التعليم المستمر - .
- دعم التعليم التقليدي بتوفير فرص التعليم لمن اضطروا إلى ترك التعليم العالي قبل إنهاء دراستهم فيه

***الإدارة:**

يدير الجامعة القومية للتعليم من بعد مجلس يضم - بجانب مدير الجامعة ونوابه، وسكرتير عام الجامعة - ممثلين من رؤساء المراكز المحلية ومديري الجامعات الإسبانية، وكذلك ممثلين لهيئات متعددة كالإذاعة، والتليفزيون، واتحاد البنوك، والبرلمان، والطلاب، ويعقد المجلس ثلاث اجتماعات على مدار العام، الوضع نظام العمل بالجامعة، وتقويم ما ينفذ، وبحث المشكلات والصعوبات التي تقابلها كذلك هناك اللجنة التنفيذية للجامعة التي تجتمع مرة شهرياً، وتنبثق منها اللجنة الدائمة التي تضم مدير الجامعة ونوابه ومدير معهد العلوم التربوية والسكرتير العام، وتجتمع مرة أسبوعياً أما عن تمويل الجامعة فهي تكاد لا تخرج عن مصادر تمويل الجامعة المفتوحة باستثناء عائدات بيع المواد التعليمية، التي يتم بيعها داخل إسبانيا، سواء لطلاب الجامعات الإسبانية أم للجمهور

***القبول والدارسون:**

تقبل الجامعة الحاصلين على الشهادة الثانوية، ويتميز القبول في الجامعة بإتاحة فرصة الالتحاق بالجامعة لمن تجاوزا سن الخامسة والعشرون، شريطة اجتياز برنامج دراسي مدته عام جامعي، وهو ما ليس موفراً بالجامعات الإسبانية التقليدية

وتشمل نوعيات الملتحقين بالجامعة من الراشدين ما يلي:

- سكان المناطق النائية المحرومة من التعليم الجامعي والعالي
- الفئات التي لم تستطع الالتحاق بالتعليم العالي
- الفئات التي لم تستطع إكمال التعليم العالي بعد التحاقهم به لظروف مختلفة
- الفئات التي ترغب في الاستفادة من التعليم الجامعي في الحراك المهني

***نظام الدراسة:**

يتفق نظام الدراسة والمؤهلات التي تمنحها الجامعة مع الجامعة البريطانية المفتوحة، والمركز الرئيسي للجامعة القومية للتعليم من بعد يتبعه إحدى عشر مركزاً دراسياً منتشرة في أنحاء البلاد، زادوا إلى خمسين مركزاً، وكل مركز حر في تنظيم أنشطته الدراسية

***الوسائط التعليمية**

وهي متنوعة ومتكاملة وتشمل ما يلي: المادة المطبوعة - البث الإذاعي والتلفزيوني-

التسجيلات المسموعة والمرئية - التمرس

ج: الجامعة الإسرائيلية لكل شخص ١٩٧٤

***الأهداف:**

- تقديم برامج لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة من غير الحاصلين على درجات علمية
- إتاحة فرصة التعليم لغير الناجحين في التعليم الثانوى أو العالى، ممن لم يستطيعوا الالتحاق به أو إكماله في سن مبكرة

- تمكين الراشدين من رفع مستواهم وإثراء وقت فراغهم

- الإسهام في رفع المستويات العامة للتعليم للشعب الإسرائيلي

*** الإدارة:**

يأتي على قمة إدارة الجامعة مجلس للأوصياء، وقد نص قانون إنشاء الجامعة على أن تتولى مسؤولية تعيين المدير التنفيذي للجامعة مؤسسة روتشيلد بعد استشارة وزارة التعليم والثقافة، وكان مدير مؤسسة روتشيلد هو أول مدير للجامعة، وقد تحملت المؤسسة جميع نفقات مشروع الجامعة للسنوات الثلاث الأولى من مرحلة التجريب التي تبلغ سبع سنوات حيث قامت الحكومة بدءاً من العام الرابع بتقديم تمويل لاستمرار العمل بالجامعة للفترة المتبقية.

وتأسيساً على أن الجامعة مؤسسة تعليمية لا تسعى إلى الربح فإن المصروفات الدراسية التي تتقاضاها الجامعة من طلابها قليلة إذا قيست بحجم الخدمات التعليمية المقدمة، وما تتقاضاه الجامعات الأخرى

وتجدر الإشارة إلى أن المدير التنفيذي مسئول مسؤولية إدارية وفنية وأكاديمية عن الجامعة، وله سلطاته التي توازي هذه المسؤوليات

***القبول والدارسون:**

شأنها شأن الجامعة المفتوحة حيث لا تشترط في المتقدم للدراسة الحصول على أية مؤهلات
There Are No formal Entry Qualifications وتعطى الجامعة أولوية للمهاجرين
الجدد ممن لهم خلفية تعليمية. خاصة في برامجها الخاصة بتأهيل المعلمين للمستوى الجامعي،
ويقوم الدارسون بتقويم تقدمهم الدراسي بطرق متعددة .

***نظام الدراسة**

تشمل البرامج الرئيسية التي تقدمها الجامعة الأنواع الأتية:

- برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)

- برامج خاصة إعدادية قبل الأكاديمية .

- برامج مهنية تخطط بالاتفاق مع مركز التكنولوجيا التعليمية ووزارة العمل

-برامج التعليم العام والتعليم المستمر

***الوسائط التعليمية:**

وتشمل عدة/نوع، هي: المواد المطبوعة، و الإذاعة والتلفزيون، و التسجيلات الصوتية والمرئية وحقائب التجارب لبعض المواد الدراسية، و الدروس المقدمة في المراكز الدراسية من خلال التلفزيون

د :التعليم الجامعي بالمراسلة ١٩٤٧ وجامعة الهواء ١٩٨٥(اليابان)

التعليم الجامعي بالمراسلة:

الأهداف:

- دعم مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية .

- تأكيد دور التعليم في تقدم المجتمع علمياً وتكنولوجياً.

الإدارة:

يعد التعليم بالمراسلة تعليماً موازياً، حيث أنشئ في كليات أو أقسام قائمة بالفعل ببرامج توازي البرامج الدراسية النظامية ومن أجل تحقيق أكبر عائد منه تنظم أقسام المراسلة للقيام بوظائف الإدارة والتنفيذ، وهذا لا ينفي مسؤولية الكلية أو القسم بما يتمشى مع سياسات كل منهما، وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التدريس ببرامج التعليم بالمراسلة هي نفسها هيئة التدريس بالقسم وبالكلية وقد أنشئت " رابطة كل اليابان للتعليم بالمراسلة بالجامعات الخاصة لتحل محل مؤسسة التعليم الجامعي بالمراسلة التي أنشئت سنة ١٩٤٩ وتوقف نشاطها سنة ١٩٥٢ بعد إنشاء رابطة التعليم الجامعي بالمراسلة التي استمر نشاطها حتى سنة ١٩٧٢ مع إنشاء رابطة كل اليابان المشار إليها سلفاً.

وكان يعتمد تمويل الجامعات الخاصة للتعليم بالمراسلة كلية على ما يدفعه طلابها، ومع بداية السبعينات قدمت الدولة لهذه الجامعات معونات مالية بما يعادل ثلث ميزانيتها تقريباً، حيث يمثل

ما يدفعه الطالب الذى يتعلم بالمراسلة 16.7% مما يدفعه الطالب المنتظم سنويا كمصروفات للتسجيل والدراسة.

وإذا كان التعليم بالمراسلة يتم من خلال جامعات قائمة فإن تكلفته تعتبر منخفضة نسبيا إذا قيسَت بجامعات تقدم تعليماً مفتوحاً فقط.

***القبول والدارسون:**

في بداية تقديم برامج الدراسة بالمراسلة كان الدارسون من نوعيات متعددة: (جنود، ريفيون، متخرجون من كليات عسكرية. إلخ)، وفى الخمسينات ومع صدور قانون التأهيل التربوي للعمل بالتدريس كان للتعليم بالمراسلة دور هام فى ذلك، وازداد دوره في العقد التالي للعاملين والراغبين في العمل بالتجارة والصناعة، وقد انخفض عدد الملتحقين ببرامج المعلمين مع نهاية العقد، بينما إزداد فيها عدد النساء من ربات البيوت، نتيجة لزيادة الوعي الاجتماعي لهن أما في السبعينيات فقد لوحظت كثافة برامج تأهيل معلمى الابتدائى ورياض الأطفال، وتعادل شروط القبول ببرامج التعليم بالمراسلة شروط القبول بالنظام التقليدي، وتعفى بعض الجامعات الطلاب الدارسين بالمراسلة من بعض اختبارات القبول، كما يحدث في جامعة "تيهون".

***نظام الدراسة:**

تطبق الجامعات اليابانية نظام الساعات المعتمدة باستثناء كليات الطب البشرى وطب الأسنان، أما في كليات التربية فيدرس الطلاب مقررات إجبارية وأخرى اختيارية، ومن أنظمة الدراسة في هذه الجامعات

- نظم عادية: وهى تستوى مع النظم التقليدية للتعليم الجامعي، ويحصل الطالب بعدها على نفس المؤهل الذى يحصل عليه الطالب المنتظم، سواء فى مرحلة (البكالوريوس)، أم الدراسات العليا في درجة الماجستير

- نظم أخرى: وهى لا تؤدى بالدارس للحصول على درجة، وتشمل أربعة نظم

1 - نظام السيتوكا لتعميق التخصص لطلاب الدراسات العليا

2 - نظام القيد الخاص لدراسة بعض المقررات الجامعية

3 - نظام دراسة الموضوع الواحد

4 - نظام الاستماع لتأهيل الدارس فى دخول امتحان شهادة العمل بالتعليم

***الوسائط التعليمية:**

وتنقسم هذه الوسائط إلى قسمين رئيسيين في ضوء نظام التعليم بالمراسلة: -
القسم الأول: وفيه يتم التعليم والإرشاد باستخدام وسائط كالبريد والإذاعة والتلفزيون .
القسم الثاني: وفيه يتم التعليم والإرشاد بطريق مباشر يتمثل في اللقاء بين المرشد والدارس
وتتعدد طرق التعليم ووسائطه فهناك دروس بالمراسلة بالمطبوعات المختلفة، بجانب دروس
البيت

باستخدام الإذاعة والتلفزيون، فضلاً عن (التمدرس الدراسة الصيفية - الفصول المسائية)
وإذا كان عدد السنوات للطالب المتفرغ أربع سنوات جامعية فإنها تتراوح في العادة بين أربع
وسبع سنوات .

، وقد وصلت بعض الحالات إلى عشرين سنة في الدراسة، بما دفع بعض الجامعات إلى وضع
حد أقصى، وهو ثمان سنوات للتخرج في نظام التعليم الجامعي بالمراسلة

جامعة الهواء سنة ١٩٨٥ مؤسسة تعليمية رسمية، أنشئت طبقاً لقانون التعليم الدراسي
***أهداف الجامعة:-**

- تقديم تعليم جامعي للعاملين بما فيهم النساء من ربات البيوت
- ضمان فرص مرنة للتعليم الجامعي كطريقة جديدة للتعليم العالي لمن أنهوا الدراسة الثانوية
- تقديم تعليم لعصر جديد يتقاسم ثمار أحدث البحوث والتقنيات التربوية.
- المساعدة على تحسين التعليم الجامعي في اليابان عن طريق تبادل هيئة التدريس بينها وبين
الجامعات الأخرى، وإمكان الإسهام في التغيير الداخلي لنظام التعليم بهذه الجامعات، وتوسيع
نطاق استخدام المواد التعليمية بها

***الإدارة:**

سبقت الإشارة إلى أن جامعة الهواء مؤسسة جامعية رسمية، تخضع للمعايير الجامعية ومستويات
التعليم الجامعي بعامة والتعليم الجامعي بالمراسلة التي تحددها وزارة التعليم والعلوم والثقافة وهو
ما أتاح الاعتراف بالجامعة، ويسر انتقال الطلاب منها إلى غيرها من الجامعات، والعكس
أيضاً وتعتمد الجامعة على أعضاء هيئة التدريس المؤهلين من المتفرغين للعمل بها،
والأساتذة الزائرين، والأساتذة غير المتفرغين من العاملين بالجامعات الأخرى
وهناك مصدران رئيسان لتمويل الجامعة:

- الرسوم التي يدفعها الطلاب، وتنقسم إلى رسوم الالتحاق ورسوم التعليم، وبعد ما يدفعه الطالب من رسوم أقل كثيراً مما يدفعه زميله في الجامعات القومية والخاصة
- ما تخصصه الدولة للجامعة من تمويل حكومي .

***القبول والدارسون:**

- لا تعقد هذه الجامعات اختبارات للقبول، وتلتحق بها الفئات التالية:
- طلاب يتقدمون لدراسة موضوعات أو مقررات دون الحصول على أية شروط لقيدهم
- طلاب غير حاصلين على شهادة التعليم الثانوي، ويدرسون عددا من الساعات المعتمدة تؤهلهم للقيّد

بالمرحلة الجامعية الأولى

- طلاب حاصلون على الشهادة الثانوية ويتقدمون للحصول على الشهادة الجامعية.
 - ويمكن للدارسين التقدم للالتحاق عن طريق احد المراكز الدراسية التابعة للجامعة
- ### ***نظام الدراسة:**

- لا يختلف نظام الدراسة بجامعة الهواء عن غيرها من الجامعات اليابانية في المعايير المحددة من قبل وزارة التعليم والعلوم والثقافة
- وهناك ثلاثة برامج رئيسية بجامعة الهواء، هي: برنامج علوم الحياة، وبرنامج الصناعة والمجتمع، وبرنامج الإنسانيات والطبيعة وينضوي تحت هذه البرامج أكثر من ٢٧٠ مقررا دراسيا

أما عدد الساعات الدراسية الأسبوعية اللازمة للتخرج فهي:

1 - الاستماع إلى خمسة برامج مدة البرنامج ٤٥ ق

2 - دراسة من الكتب المقررة لمدة خمس ساعات .

3 - حضور دروس مقرر لمدة ثلاث ساعات

***الوسائط التعليمية:**

- في ضوء ما تقدم فإن وسائط التعليم والتعلم تشمل البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والمادة المعدة خصيصا لذلك والمادة المطبوعة والت مدرّس (مراكز الدراسة)
- وثمة ملاحظات على تجارب المجتمعات المختلفة في التعليم الجامعي المفتوح:

الملاحظة الأولى: أن ثبات هذه النظم، أمر بالغ الصعوبة وغير وارد حيث لا تتخذ نمطا واحدا، فهي مساييرة لطبيعة العصر وظروف المجتمعات وأهداف مؤسساتها التي تشرف على هذه النظم

الملاحظة الثانية: تعدد الخبرات والتجارب في أرجاء كثيرة من أنحاء العالم، ومن التجارب الأخرى ما كان في الشرق (روسيا وبولندا) وفي الغرب (الولايات المتحدة وفرنسا وبلدان متقدمة (اليابان (وبلدان نامية) كينيا) وبلدان إسلامية (باكستان)، وتنوع هذه التجارب والخبرات يستدعي محاولة دراستها - أو بعضها، بحيث تعتبر دليلاً يمكن الاهتداء به عند التخطيط لإدخال نظم التعليم المفتوح

الملاحظة الثالثة: وهي تستند إلى ما سبق حيث صيغ كل نظام من نظم التعليم المفتوح في إطاره التاريخي والاقتصادي والاجتماعي أو نظامه الثقافي بصفة عامة، وانعكس ذلك على فلسفة كل نظام. وأهدافه ومالووظ من تعدد مسمياته (الجامعة الحرة - جامعة بلا أسوار. إلخ)، وأيضاً أساليبه بما يلزم مراعاته عند الاستفادة من هذه التجارب، وتطبيقها في إطار قيمنا الثقافية، واحتياجات التنمية الشاملة ومتطلباتها

إن " هناك حاجة ملحة إلى هذا النوع من التعليم العالي المفتوح في مناطق عديدة من الوطن العربي الآن، وستتضاعف وتكون أشد إلحاحاً في المستقبل، ففي عام ٢٠٠٠ سيصل سكان الوطن العربي إلى أكثر من ٣٠٠ مليون، سيكون من بينهم ٥٠ مليوناً على الأقل من الراغبين في مواصلة تعليمهم العالي، وحتى إذا ضاعفنا عدد الجامعات التقليدية خمس مرات (من ٦٠ إلى ٣٠٠ جامعة) ورفعنا طاقتها الاستيعابية عشر مرات (من مليونين إلى ٢٠ مليوناً) (فستظل الأغلبية الراغبة في التعليم العالي (وتبلغ حوالى ٣٠ مليوناً) محرومة في ظل النظام الحالي، ولهذا السبب وحده علينا أن نعد العدة لا لقبول الفكرة وإنما للبدء في تنفيذها¹

وقد توصلت الدراسات والبحوث التي تم اجراؤها من قبل منظمة اليونسكو والمتعلقة بالتجديدات التربوية إلى نتيجة مؤداها: " أن أية برامج للتجديد والإصلاح التربوي في البلاد العربية لا يمكن أن تحقق أهدافه بكفاية وفعالية مالم يتم ذلك على أساس كلى شامل، بحيث يغطى جميع عناصر ومكونات النظام التربوى في أي بلد عربي، ويشمل جميع الأبعاد والمؤثرات في ذلك النظام، وهذا الاتجاه في شمولية الإصلاح التربوى لا يقوم على أساس أنه هدف في حد ذاته وإنما على أساس أنه جزء في عملية إصلاح متسقة شاملة² والتعليم الجامعي في مصر في صورته الراهنة لا يستطيع مواجهة التحديات المختلفة التي تواجهه .

خاصة أن معظم جامعاتنا تؤثر الإبقاء على أوضاعها التقليدية الحالية

¹سعد الدين إبراهيم: مناقشات وتعقيبات "مكتب التربية العربي لدول الخليج: وقائع ندوة التعليم العالي عن بعد، مرجع سابق، ص ٥٣

²أحمد محمود الخطيب: مرجع سابق، ص ٨٩

وحيث أن التغيير الشامل للجامعات المصرية وبخاصة الكبرى^١ منها يكاد يكون أمرا مستحيلا وينطبق ذلك أيضا على الجامعات الإقليمية والتي جاءت في أغلبها صورة مكررة للجامعات الكبرى^٢، لهذا كله كان التماس حل هذه المشاكل في إيجاد نظم جديدة تستطيع أن تخفف من هذه الضغوط، ولعل نظم التعليم العالي المفتوح تستطيع بما لها من مميزات أن تسهم في تقديم حلول مناسبة لظروف المجتمع وحاجات أفراده

ثانيا: التعليم الجامعي المفتوح في مصر

١ - النشأة

لم يخل الواقع الثقافي في مصر من الاجتهادات المتميزة - سواء على مستوى الفكر أم التطبيق - من محاولات لمواجهة المشكلات المجتمعية التي تعانيها في تاريخها الحديث، يؤكد ذلك ما تضمنه تراثها التربوي من تجارب انطلقت في تنفيذها من مفهوم التعليم المفتوح، وقد أخذت هذه التجارب اتجاهاين اتجاها لا مدرسيا، واتجاها على المستوى الجامعي غير مدرسي، يستعرض الباحث عدداً منها حسب ترتيبها الزمني وصولاً إلى التعليم الجامعي المفتوح

أ - الجامعة الشعبية في القاهرة^٢

في صيف سنة ١٩٤٥ أعدت الإدارة العامة للثقافة تقريراً عن التربية ضمنته بعض ما ينبغي أن تتخذه الإدارة من وسائل نشر الثقافة بين الشعب، كان منها إنشاء مؤسسات شعبية مفتوحة للراغبين في الاستزادة من الثقافة والمعرفة من بين طبقات الشعب، على أن تكون هذه المؤسسات متحررة من قيود السن واشتراط المؤهلات على أثر ذلك أصدر عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا وزير المعارف يومئذ القرار رقم ٦٥٤٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٥ بإنشاء جامعة شعبية بالقاهرة، ثم القرار التالي ٦٥٤٦ في نفس التاريخ بتكوين مجلس إدارة لهذه الجامعة، وأخيراً، كان القرار الوزاري رقم ٦٦٥٩ في ٢٢/١/١٩٤٦ بالعمل بالنظام الأساسي للجامعة الشعبية

^١ المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، الدورة الثانية. مرجع سابق، ص ٤٨
^٢ تم الاعتماد على اللائحة الأساسية للجامعة من المصدر التالي

- عبد الله حسين التعليم العربي والجامعي، مطبعة التوفيق سكة حوش الشرقاوى بمصر ١٩٤٥ (ملحق بالكتاب)

المرافق لهذا القرار في مادته الأولى. وفي المادة الثانية صدر باللائحة الداخلية للجامعة الشعبية وبمناهج الدراسة قرار من مجلس الإدارة

- أهداف الجامعة الشعبية:

- تنظيم دراسات عقلية وفنية بقصد تكوين الشخصية وترقية الملكات ورفع المستوى الثقافي
 - العمل على نشر الثقافة العامة بين طبقات الشعب على أساس من الرغبة الشخصية دون اشتراط مؤهلات خاصة
 - الإسهام في إيقاظ الوعي القومي عن طريق العمل على رفع المستوى العام الفكري والاجتماعي
 - العناية بنواحي النشاط الاجتماعي للطلبة المنتسبين للجامعة عن طريق تنظيم رحلات وإقامة حفلات رياضية وترفيهية
 - ويراعي في تنظيم الدراسات التي تقوم عليها الجامعة توفير العوامل التي تستثير الاستعدادات الكامنة والرغبة في الرقى ولا تقتصر الدراسات في الجامعة الشعبية على ما هو نظري منها، بل تشمل دراسات تثقيفية متصلة بالمهنة. كما كانت تنظم الجامعة دراسات ملائمة لفئات العمال أعضاء المؤسسات الاجتماعية في مراكزهم الخاصة بهم، هذا وشملت الدراسة في الجامعة المجالات الثقافية والسياسية والتاريخية والأدبية والعلمية، والتجارية والزراعية والصناعية، والاجتماعية والدينية والطبية والصحية والنسوية والفنية⁽²⁾
- وقد أعطى مجلس الإدارة الحق في إنشاء شعب أخرى، أما الطلاب الذين كانوا يقبلون بالجامعة فقد كان الشرط الأساسي لقبولهم إجادة القراءة والكتابة من الجنسين وممن تزيد سنهم على ست عشر سنة، وكانت الدراسة مسائية، ولكن كانت هناك بعض صفوف دراسية نظمت في الصباح لبعض السيدات اللاتي لا يعملن، أما المصروفات فكانت عشرين قرشا نظير التسجيل للدراسة ولا يدفع غيرها¹

¹أحمد حسن عبيد: تعليم الكبار عبر العصور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية

وتعليم الكبار علم تعليم الكبار، مرجع سابق، ص ١٤٣

وبلغ عدد الذين التحقوا بها في السنة الدراسية ٤٦/٤٧ ٨٦٦٩ طالباً، وارتفع هذا العدد في السنة التالية إلى ١٠٣٤١ طالب¹

وفي سنة ١٩٤٨ وأمام النجاح الذى حققته الجامعة الشعبية في اجتذاب الطلاب رأى السنهورى دعم وجودها فاستصدر مرسوما بإنشاء مؤسسة الثقافة الشعبية يكون مقرها القاهرة، وكون مجلس الإدارة من اثنى عشر عضواً من بينهم وكيل وزارة، ومستشار قنى، ومدير عام الثقافة، ومدير عام لمؤسسة الثقافة الشعبية، وعدد من المهتمين بشئون الثقافة²

وقد اتسعت مجالات الدراسة ومراكزها التي أنشئت في مختلف المدن بلغ عددها واحداً وثلاثين مركزاً في - السنة الدراسية ٥٦/٥٧، واحتل معهد الاسكندرية - وهو منشأ مع بداية الجامعة الشعبية - مركز الصدارة في عدد الملتحقين به³

وقد أغلقت مؤسسة الثقافة الشعبية في سنة ١٩٥٩ وتحولت منشأتها إلى مشروع الثقافة الجماهيرية التابع لوزارة الثقافة، ووجه لهذا التحول عدد من الانتقادات

من ذلك أن الثقافة الجماهيرية تختلف اختلافاً جوهرياً عن سابقتها، إذ أن الثقافة الجماهيرية تهتم أساساً بإشاعة التذوق الفنى فيما يتصل بمجالات السينما والمسرح والفنون التشكيلية والموسيقى والرقص ونحو ذلك، ونشاطها ينطلق من تصورات المشرفين عليها لا من مجالات اهتمام الجماهير، وليس هناك ما يمنع من تنظيم مؤسسات جديدة، وينبغي ألا يتم ذلك على حساب الجامعة الشعبية التي، أن تعود إلى الوجود بنفس الحرية والمرونة والروح التي كانت عليها، باعتبارها مؤسسة تربوية تنمو بإشراف وزارة التربية والتعليم وحدها، فلا شأن للوزارات الأخرى بما تتطلبه الأمور التربوية، سواء كانت متصلة بتعليم الصغار، أم الكبار⁴

وقد أكد المجلس القومى للتعليم هذه التوصية، حيث طالب بإعادة العمل بالنظام السابق للجامعة الشعبية، لما ثبت من نجاحها في نشر الثقافة بين أفراد الشعب على أساس من الرغبة والاستعداد الشخصى، وتنظيم دراسات علمية وعملية وقنية لمختلف الأفراد وعلى مختلف المستويات،

¹ وزارة التربية والتعليم إدارة الإحصاء: الإحصاء المقارن للتعليم فى السنوات من ٥١/٥٢ حتى ٥٦/١٩٥٧، ص ١٢٩

² أحمد حسن عبيد: مرجع سابق، ص ١٤٤

³ ثريا بس وآخرون: الجامعة الشعبية بالاسكندرية فلسفتها وتطورها - دراسة وتحليل. وزارة التربية والتعليم

الاسكندرية، ابريل ١٩٥٧، ص ٨ - ٩

⁴ أحمد حسن عبيد: مرجع سابق، ص ١٤٦ - ١٤٧

للارتفاع بمهاراتهم ومعارفهم، والعمل على إحياء هذا النظام، وتهيئة انتشاره في جميع المحافظات¹

ب- الجامعة العمالية:

أنشئت هذه الجامعة سنة ١٩٦١ لتعمل في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، وهي مؤسسة سياسية تعمل من أجل تحقيق أهداف محددة هي تربية العمال تربية قومية، وتنمية الوعي الثقافي والنقابي بينهم، وإعداد قيادات نقابية مدربة، وقادرة على القيام بمسئولياتها في المجالات العربية والأفريقية والدولية. وقد أنشأت المعاهد ما رأت أنه يساعدها على تحقيق أهدافها² وتطور شكل هذه المؤسسة، حيث أنشئت الجامعة العمالية من خلالها بالقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ كقطاع من قطاعات المؤسسة الثقافية العمالية، وذلك بناء على أول مؤتمر للثقافة العمالية عقد في مصر سنة ١٩٧٢، وكان من أبرز توصياته إنشاء جهاز تنقيفي تخصصي للثقافة العمالية تحت إسم (الجامعة العمالية)، ثم دعم هذه التوصية المؤتمر الثاني للثقافة العمالية سنة ١٩٧٨ حيث استهدف تحديد معالم هذه الجامعة وتخصصاتها وأسلوب الدراسة فيها حيث أن الدراسة بالجامعة تتطلب تفرغا من جهة عمل الملحق بها، ويوجد بالجامعة دار ضيافة لمن هم خارج القاهرة، شريطة أن يكون الدارس عضوا في التنظيم النقابي الذي تتبعه الجامعة، كما أنها تفتح باب القبول غير المشروط للدارس المنتسب³

ج- نظام الإنتساب:

ويعد نظام الانتساب أحد أساليب التعلم من بعد، وقد نظم قانون الجامعات، هذا النظام ؛ حيث أفرد له جزء خاص في الباب الثاني من المادة ٨٨ إلى المادة ٩١، وذلك للراغبين في الحصول على

¹المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، الدورة السادسة(أكتوبر)

١٩٧٨ يوليو ١٩٧٩، المجالس القومية، القاهرة ١٩٧٩ ص ١٠٨

²أحمد حسن عبيد :مرجع سابق، ص ١٤٧

³دليل الدارسين بالجامعة العمالية للعام الدراسي ٩٠/٩١، الجامعة العمالية، المؤسسة الثقافية العمالية، الاتحاد العام النقابات عمال مصر ١٩٩٠، ص ص ٣-٤

درجة الليسانس أو البكالوريوس حسب الأحوال، ثم ظهر نظام الانتساب الموجه بجانب النظام السابق غير أن النظام الأخير يتميز بأن الملتحق به مطالب بتسديد مصروفات دراسية إضافية

د - تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي:

لعل أول من طالب بالاستفادة من فكرة الجامعة المفتوحة في استكمال تأهيل المعلمين في الخدمة وتزويدهم بمعلومات عن البيئة والإسكان والتطورات المتلاحقة في العلوم والتربية هو المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا سنة ٧٨/٧٩

وبدأ نظام تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي بكلية التربية في جامعة عين شمس في العام الجامعي ٨٣/٨٤، ثم امتدت التجربة واتسع نطاقها باشتراك بعض كليات التربية الأخرى في مصر، وتحدد الهدف الأساسي لهذا البرنامج في رفع المستوى العلمي والتربوي لمعلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي إلى المستوى الجامعي التربوي، وينبثق عن هذا الهدف أهداف فرعية أخرى تتضمن إنماء قدرة الدارس على ما يلي:

- * القيام بوظائف المعلم في المرحلة الأولى
- * النمو العلمي والمهني والوظيفي، ويشمل هذا الهدف جانبين متكاملين: القدرة على التعليم الذاتي وعلى مواصلة التعليم والتدريب
- * القيام بدور فعال في تطوير التعليم في المجتمع والارتفاع بمستوى المهنة
- * القيام بدور فعال في تطوير بيئته ومجتمعه¹

هـ - التعليم الجامعي المفتوح

واكب التعليم الجامعي المفتوح الإرهاصات المبكرة للاتجاه نحو التربية الدائمة، وبلورة مفهوم التعليم المستمر الذي عبر عن منعطف دولي في الفكر التربوي جسده قيام اللجنة الدولية للنهوض بالتربية التابعة لمنظمة اليونسكو بتقديم تقرير حول متطلبات العصر التربوية سنة ١٩٧١.

ولم تتخلف مصر - بإمكاناتها وهيئاتها الرسمية والعلمية - عن تبني هذا الطرح الجديد على بساط الدراسة لمواكبة تغيرات العصر، وكحل لمواجهة أزمات التعليم الجامعي ومشكلاته ومن ذلك ما قامت به الإدارة العامة للنشاط الثقافي والعلمي والدولي بوزارة التعليم العالي من استعراض

¹ أحمد إسماعيل حجي: التعليم الجامعي المفتوح، مرجع سابق، ص ٢٥٥ - ٢٥٦

البرنامج التخطيطي للجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة وأيضا الاعتراضات عليها فور إنشائها سنة ١٩٧٣، واتجه اهتمام معظم الدراسات والتقارير الصادرة في السبعينات والثمانينات إلى الجامعة المفتوحة في بريطانيا كنموذج يحتذى¹، بالرغم من إشارات بعض الذين تبنا فكرة الجامعة المفتوحة بالملك المتحدة إلى استفادتهم من تجارب الآخرين مثل روسيا وأمريكا² وكان من مبررات الدعوة إلى إنشاء هذه الجامعة في مصر مايلي:

- 1 - وجود اعداد من الحاصلين على الثانوية العامة والفنية لم تتح لهم فرص الالتحاق بالجامعات نتيجة العوامل متعددة، ولم تتمكن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في هذه الفترة (١٩٨٠ من) استيعاب أكثر من 13% من الفترة العمرية (١٩-٢٣)، وهي نسبة تجعل مصر متأخرة عن بعض الدول النامية، وعن جميع الدول المتقدمة، وقبول هذه الزيادة يأتي على حساب مستويات العملية التعليمية، بل وعلى قيمة ما تمنحه للخريجين من درجات علمية.
- ٢ - ويصاحب هذه الظاهرة السابقة، ظاهرة أخرى لا تقل خطورة عنها، وهي ظاهرة " التسرب " وهي تتفاوت في درجاتها بين مؤسسات التعليم العالي، حيث ترتفع إلى نسب عالية في بعض هذه المؤسسات، بالرغم من أن ظروف مجتمعنا النامي وما يواجهه من أوضاع اقتصادية واجتماعية تتطلب الحرص الشديد على الإبقاء على الأعداد التي تصل إلى التعليم الجامعي والعالي للانتفاع بها في مجالات التنمية المختلفة، فمن الإنصاف إتاحة الفرصة الثانية "للمن تضطروهم ظروف قاسية لترك التعليم، عندما تسيطر عليهم الرغبة في الاستزادة من المعرفة
- ٣ -تقليل حجم التزاحم على أبواب الجامعات من ناحية، والقضاء على الشعور بالإحباط من قبل بعض الطلاب الذين لا يقبلون بالجامعات، وإحساسهم بأن أبواب الحياة والعيش الكريم قد سدت

¹تناولت عديد من الدراسات والتقارير الجامعة البريطانية المفتوحة منها: -

- وزارة التعليم العالي، الادارة العامة للنشاط الثقافي والعلمي والدولى الجامعة المفتوحة برنامج تخطيطى (استنسل)

القاهرة ١٩٧٣

- محمد محمد عنان: "الجامعة المفتوحة في بريطانيا"، دورية المجالس القومية المتخصصة، العدد الثالث السنة الثانية، سبتمبر ١٩٧٧ ص ٦٧-٨٥

-أحمد انيس الجامعة المفتوحة"، دورية المجالس/القومية المتخصصة العدد الثاني السنة الثالثة بونيو ١٩٧٨ ص ١٦ - ٢٧

- المجالس القومية المتخصصة :تقرير المجلس القومى للتعليم، الدورة السادسة، مرجع سابق، ص ٢٣٩-٢٤٩

²عز الدين إبراهيم المناقشات والتعقيبات - مكتب التربية العربي لدول الخليج، وقائع ندوة التعليم العالي عن بعد مرجع سابق، ص ٢٠٠

أمامهم من ناحية ثانية¹ غير أن المجلس القومي للتعليم طالب بمراعاة ظروف المجتمع المصري من خلال توصياته، ومنها² دراسة إمكان تطبيق الفكرة على نحو يتفق وظروف مصر، بحيث يرتبط التنفيذ بالأولويات التي تحتاج إليها الدولة، وأن يقصر الالتحاق بهذه الجامعة على:-

أ- الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية

ب الحاصلين على الشهادات الفنية المتوسطة، بشرط أن يكونوا أمضوا في العمل عدة سنوات

2 - دراسة إمكان قيام الإذاعة والتلفزيون بتقديم دراسات للتثقيف العام وإكساب المهارات المختلفة مع التوسع في أقسام الخدمة العامة بالجامعات المصرية الحالية كبديل لفكرة الجامعة المفتوحة

3 - دراسة إمكان قيام هيئة غير حكومية بتطبيق فكرة الجامعة المفتوحة، لإتاحة فرص التعليم والاستزادة من الثقافة للمواطنين، تحقيقاً للأفكار المستحدثة في التعليم التعليم المستمر - التعليم غير التقليدي - المرونة في التعليم

٤ - وأخيراً دراسة موضوع الجامعة المفتوحة في إطار النقاط التالية:

أ - تحديد الهدف من واقع ظروف ومتطلبات المجتمع العربي

ب- نوعيات التعليم المطلوب تنظيمها في إطار الجامعة المفتوحة

ج- الأساليب والوسائل الكفيلة بالتنفيذ الناجح.

د - مشكلة التمويل لإنشاء هذه المؤسسة الخاصة

هـ - الحد الأدنى لشروط الالتحاق

و - مشكلة منح الشهادات والاعتراف بها ومدى الارتباط بتوظيف الخريجين من هذه الجامعة لمواجهة الرغبات المتزايدة في فرص التعليم الجامعي لمن يعملون ولمن يتطلعون إلى الاستزادة أو دراسة برامج معينة، والحاجة إلى اتباع تقنيات وأساليب مستحدثة، كنظام الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد وجامعة البيئة وسائر نظم التعليم المستمر.

ثم توالى الدراسات وتباينت نتائجها لاختلاف منطلقاتها، وكان محور اهتمامها هو الجامعة المفتوحة، سواء أكانت جامعة عربية، أم مصرية³

¹ المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم، الدورة السادسة، مرجع سابق، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢، مجلس الشورى: الجامعات حاضرها ومستقبلها سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم ٢٣٩ القاهرة ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ص ٢٨ - ٥٤.

³ من هذه الدراسات:

- ليلي العقاد: مرجع سابق ١٩٧٩
- سعيد أحمد سليمان: مرجع سابق ١٩٨٣:

وقد أضافت بعض الدراسات دافعا آخر لإنشاء الجامعة المفتوحة في مصر - التي أعلن عنها سنة ١٩٨٧، وعلى أنها ستبدأ في العام الدراسي ٨٧/٨٨ - تمثل في إغلاق الأبواب الخلفية للالتحاق بالجامعات، حيث يستطيع بعض الذين يملكون المال تعليم أبنائهم من خلال إرسالهم لطلب العلم في الخارج، وخاصة بيروت والخرطوم أو بلغاريا والمجر. ثم بعد النجاح في السنة الأولى يمكن التحويل إلى الجامعات المصرية، إلا أن هذا النظام لم ينفذ - كما تذهب الدراسة - إما لعدم التمكن من أدواته وإما لضغوط من الجهات المختلفة¹ وكان قد صدر قرار وزاري رقم ٣١ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٦ بتشكيل عدد من اللجان للنظر في تطوير التعليم الجامعي، من بينها لجنة: أسس تطوير التعليم الجامعي، ولجنة الهياكل الجامعية وأفردت كل لجنة في توصياتها مكانا للجامعة المفتوحة، وقد طالبت اللجنة الأولى، فيما يخص نظام الجامعة المفتوحة بما يلي:

- تطوير طرق التدريس ورفع كفاءة المعلم وذلك باستخدام موجات الإذاعة وقنوات التلفزيون في التعليم، ويقتضى ذلك الاتفاق بين وزارة التعليم العالي واتحاد الإذاعة والتلفزيون على التفصيلات التي تبرزها الدراسة

- إعداد محاضرات المواد بطريقة مركزة ملائمة لإذاعتها
- الإعلام سلفا للطلاب عن مواعيد إذاعة هذه البرامج على أن تكون في أوقات ملائمة
- الاستفادة من بعض المراكز الثقافية والشبابية والإعلامية بالمحافظات ليردد عليها الطلاب للاستماع إلى المحاضرات من خلال الأجهزة الموجودة بها
- عقد لقاءات دورية بين الأساتذة والطلاب للرد على استفساراتهم مع إذاعة التلفزيون لهذه اللقاءات
- إعطاء فرصة لالتقاء الطلاب بأساتذة المواد في مقر الكليات بعد انتهاء الدراسة وقبل الامتحان²

أما اللجنة الثانية، والتي كان مجال دراستها الموضوعات الخاصة بالهيكل الجامعية، فقد اقترحت إلغاء نظام الانتساب، وضرورة الاهتمام بإنشاء الجامعة المفتوحة، لما لها من دور هام في تقليل تدفق الطلاب على الالتحاق بالجامعات مما يؤدي إلى رفع كفاءة التدريس³

- مرفت صالح ناصف: مرجع سابق ١٩٨٤

¹ حسان محمد حسان -- نادية جمال الدين مرجع سابق، ص ١١٥ - ١١٦

² المجلس الأعلى للجامعات تقارير لجان تطوير التعليم الجامعي المشكلة بالقرار الوزاري برقم ٣١ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٦، ضع، توصيات لجنة اسس تطوير التعليم الجامعي (استنسل) جامعة القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٠٤

³ المجلس الأعلى للجامعات: تقرير بتوصيات لجنة الهياكل الجامعية المرجع السابق، ص ٤

وقد جاء في بعض منشورات أمانة المجلس الأعلى للجامعات أنه تم الاتفاق بين مصر والحكومة اليابانية على إنشاء مركز الخدمة البرامج عن طريق البث الإذاعي والتلفزيوني يكون مرحلة أولى لإنشاء الجامعة المفتوحة في مصر.. ويتكلف أربعة عشر مليون جنيه، يتحمل الجانب الياباني منها ثمانية ملايين جنيه، حيث ستقوم الحكومة اليابانية خلال شهر بإيفاد فريق عمل في التخصصات المختلفة لإجراء الدراسات اللازمة لإنشاء هذا المركز¹ غير أن هذا الخبر لفه السكون، فلم توجد دلائل تكشف النقاب عن أية معوقات في عدم تنفيذ هذا المشروع وعلى أثر ذلك عرض وزير التعليم على المجلس الأعلى للجامعات موضوع إنشاء الجامعة المفتوحة باعتبارها أحد أنماط التعليم المستمر التي تهدف إلى تحقيق هدفين رئيسين، وهما:

- 1 - تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالي
- 2 - توفير فرص التعليم الجامعي لمن حرم منها بسبب ظروفه الاجتماعية أو الوظيفية أو الجغرافية

وهو ما انتهى إليه الرأي في اجتماع رؤساء الجامعات بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٧، وصدر القرار بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس جامعة القاهرة، وعضوين متخصصين، وخبراء في شئون التعليم الجامعي والعالي، وممثلين من وزارة التربية والتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون، لوضع تصور حول الجامعة الفتوحة يشمل أهداف الجامعة، وأسلوب إدارتها، ونظم الدراسة بها، والمراكز والمعاهد التي تتبعها، والدرجات العلمية التي تمنحها، وغير ذلك مما يكفل تحقيق هذا المشروع²

وقد طالب القرار الوزاري رقم ٢٨٥ بتاريخ ٥/٤/٨٧ الصادر بتشكيل اللجنة واختصاصاتها بأن تقدم اللجنة المذكورة تقريراً بنتائج أعمالها وتوصياتها ومقترحاتها في موعد غايته خمسة عشر يوماً من تاريخ القرار، وليس من الواضح علة السرعة التي طولت بها اللجنة في إنجاز مهمتها، إلا إذا كان لذلك صلة بموعد انعقاد المؤتمر القومي لتطوير التعليم في يوليو سنة ١٩٨٧

وقد استندت اللجنة في توصياتها - في بيان ملاءمة تطبيق فكرة الجامعة المفتوحة في مصر - إلى ما أوصت به المنظمات الدولية والمؤتمرات، فضلاً عما نادى به مجالس وهيئات في مصر،

¹ العلم والتنمية وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بأمانة المجلس الأعلى للجامعات، مبني جامعة القاهرة، عدد ديسمبر

² لمجلس الأعلى للجامعات: جلسة ٢٩٩ قرار رقم ٨ في ٩/٤/١٩٨٧

مثل المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، والهيئة الفنية للمجلس الأعلى للجامعات، ولجان الإعداد لتطوير التعليم، بالإضافة إلى دراسات أخرى عديدة مؤيدة لإنشاء الجامعة المفتوحة في مصر¹ (ورأت اللجنة أن عبارة "الجامعات المفتوحة تطلق على مؤسسات التعليم العالي التي نشأت لتخلق نظاما تعليميا جديدا، يسهم في تحقيق ديمقراطية التعليم، باعتباره حقا من حقوق الإنسان متجاوزا حدود التعليم التقليدي المحدود بإمكانات المكان، مستفيدا من التقدم التكنولوجي في مجال التعليم والعلوم ووسائل الاتصال، ليجعل المادة العلمية والتعليمية في متناول الطالب - حيث كان ومتى شاء من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالإذاعة والتلفزيون، دون حاجة إلى التجمع في مكان واحد وليحل أسلوب التعلم الذاتي محل التعليم التقليدي في مجالات تخصصية تفيد المجتمع، ولتتيح فرصة ثانية لمن فاتتهم الفرصة بسبب الانخراط في العمل، وليواكب بالتعليم المستمر التقدم الحديث في تخصصات العاملين دون انقطاع عن العمل، وهو ما يؤدي إلى تنمية المجتمع ورفع كفاءة العاملين وتنقيف المواطنين، بتكلفة تقل عن تكلفة التعليم التقليدي¹

ونلاحظ أن الفقرة السابقة قد تضمنت مبادئ الجامعة المفتوحة، ووسائلها، وأساليبها، ومميزاتها وأهدافها، وهو المعنى الذي تبنته اللجنة

وذهبت اللجنة إلى أن نظام التعليم من بعد ليس غريبا عن المحيط المصرى، فما نظام الانتساب في الجامعات، ونظام التعليم بواسطة الراديو والتلفزيون فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الأساسى إلى مستوى التأهيل الجامعي، إلا صور من هذا النظام، كما ذهبت إلى أن أوجه الاعتراض على الجامعة المفتوحة تنبع من عدم معاشية تفاصيل تطبيقها الصحيح، ومن الاعتقاد بأن الغرض منها مجرد فتح أبواب لمن لم يقبلوا في الجامعات، ومن الخشية من تفاقم مشكلة توظيف الخريجين في أعمال لا يحتاج إليها المجتمع، لذا نوهت اللجنة إلى أنه لا يوجد ربط بين نظام التعليم الجديد والالتزام بتعيين الخريجين، وسجلت صلاحية فكرة الجامعة المفتوحة للتطبيق في مصر بما يؤدي إلى تطوير نظم التعليم ومواجهة مشاكله، وبما يتيح فرص التعليم العالي والجامعي ؛ حيث لا تزال هذه النسبة في مصر دون المعدلات العالمية²

وقد أكدت اللجنة ضرورة توفير المقومات الأساسية اللازمة لتنفيذ الفكرة، وأهمها:

¹ المجلس الأعلى للجامعات: تقرير لجنة دراسة نظام الجامعة المفتوحة - والدراسات والآراء التي أثارت حول الفكرة،

- المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة مايو ١٩٨٧، ص ١٢

² المجلس الأعلى للجامعات: المرجع السابق، ص ١ - ٢

- أ - وجود مقر مناسب لإدارة الجامعة
- ب - تدبير مقر المراكز الإقليمية، ومقر المراكز التعليمية المحلية، وتجهيزها بما يلزم لأداء وظائفها
- ومقر المدارس الصيفية من خلال الاستفادة من المباني القائمة المناسبة
- ج - عقد الاتفاق الأساسي لتنفيذ الفكرة مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون، وشركة القاهرة للصوتيات والمرئيات، ومركز الوسائل التعليمية التابع لوزارة التعليم
- د - تشكيل فرق عمل لكل برنامج لإعداد المناهج وتنفيذ الوسائط التعليمية
- هـ - توفير أعضاء الأجهزة الفنية والإدارية والمالية الأكفاء للوفاء بأعباء النظام الجديد وكفالة نظام فعال للمراسلة
- كما أوصت اللجنة بوضع خطة زمنية للوصول إلى ما يأتي: -
- أ - تزويد الجامعة بأجهزة حاسب آلي ذات كفاءة تتفق مع مهام الجامعة المتزايدة ومطبوعة حديثة
- ب- توفير استديو خاص للجامعة ومعمل فني لإنتاج الوسائط التعليمية.
- ج - توفير فرق إعداد مناهج البرامج من معدى برامج ومخرجين على ضوء سياسة إيفاد في بعثات إلى أماكن الخبرة الملائمة
- د- توفير المعامل الصغيرة التي يستعين بها الطلاب في البرامج التعليمية والأجهزة المختلفة اللازمة للاستفادة من الوسائط التعليمية وتشجيع تصنيعها في مصر.
- هـ - التخطيط لإعداد وتجهيز وسائل الإرسال الخاصة بالجامعة وفقا لدراسة جدوى دقيقة¹
- وقد أوصت اللجنة أيضا بالتدرج في تنفيذ أنواع برامج الجامعة المفتوحة، واستبعاد البرامج الهادفة إلى منح درجات علمية بعد الدرجة الجامعية الأولى، على ألا يتم الإعلان عن الدعوة للانتحاق بأي برنامج إلا بعد الانتهاء من إعداد مناهجه ووسائطه التعليمية، وبأسلوب التدرج التي قررت اللجنة التأكيد عليه، يتم تنظيم البرامج والتوسع فيها مستقبلا على ضوء العوامل الأتية
- أ - الإمكانيات المتاحة
- ب- احتياجات المجتمع الحقيقية
- ج - تقويم ما بدىء به قبل زيادة عدد البرامج
- هـ - التجارب التي سبقتها إليها الدول الأخرى في ضوء العامل السابق²

¹ المجلس الأعلى للجامعات: المرجع السابق، ص ١٢ - ١٤

² المرجع السابق، ص ١٨ - ٢٠

ويلاحظ أن اللجنة قد أكدت علي المقومات الواجب توافرها، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ فكرة هذه الجامعة، وقد وجهت انتقادات إلى فكرة انشاء جامعة للتعليم المفتوح في مصر،، كان من أبرزها ما يلي

- 1 - أن معظم تخصصات هذه الجامعة لا يحتاج إليها المجتمع، بل إن هناك فائضا كبيرا من هذه التخصصات لا يستوعبهم السوق المحلي أو السوق العربي والأفريقي
- 2 - أن انشاء هذه الجامعة يمثل تناقضا واضحا لسياسة الجامعات والدولة في تخفيض الأعداد المقبولة في الجامعات لرفع كفاءة العملية التعليمية ومستواها
- 3- الإهدار الاقتصادي للمال العام، وعدم ترشيد الانفاق الاستثماري في التعليم، سواء كان اعتمادات محلية أم قروض أم منح لا ترد في تخصصات لا تحتاج إليها الدولة
- 4 - التناقض الواضح لما استقر عليه الرأي في حاجة الدولة الملحة إلى التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط والعالي.
- 5 - أن إنشاء هذه الجامعة سيؤدي إلى القضاء تماما على التعليم الفني فمثلا في معاهد إعداد الفنيين (سنتان) والمعاهد العالية (أربع سنوات) ، لأن خريج الثانوية العامة أو خريج الثانوية التجارية سيفضل من غير شك الالتحاق بالجامعة المفتوحة، للحصول على بكالوريوس أو الليسانس بدلا من المعاهد
- 6 - الانتكاسة التي ستحدث للمعاهد الحالية كمؤسسات علمية تطبيقية ذات طبيعة مختلفة يحتاج إليها السوق المحلي أكثر من احتياجه إلى الدراسة الأكاديمية بالجامعات
- 7 - ستحدث تفرقة في المعاملة بين خريجي الجامعة المفتوحة وخريجي الجامعات الأخرى، لأن السوق ستفضل خريجي الجامعات الأخرى، وسيكون لهذا أثره النفسي على هؤلاء الخريجين وإصابتهم بالإحباط الشديد
- 8 - عدم كفاية أعضاء هيئة التدريس وتشتيت مجهوداتهم ؛ لإضافة هذا العبء الجديد عليهم، مما يؤدي إلى عدم تركيزهم على عملهم الأصلي في الجامعات الحالية
- 9 - ضعف الاتصال العلمي أو الشخصي المستمر بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وممارسة الأنشطة الطلابية وهو ما يؤدي إلى ضعف وتدهور الانتماء الجامعي والقومي وتنمية الشخصية الطلابية

ولذلك كانت التوصية برفض فكرة إنشاء الجامعة المفتوحة إلا إذا وجهت برامج هذه الجامعة للتتقيف والتعليم المستمر دون إعطاء اية شهادات، لأن الظروف المحلية لا تسمح بإنشائها بل يجب التفكير الجاد في إنشاء الجامعة التكنولوجية¹

وبالرغم من موضوعية تلك الانتقادات فإن المؤتمر القومي لتطوير التعليم سنة ١٩٨٧ تبنى الدعوة إلى الجامعة المفتوحة من خلال " توصيته بالاتجاه إلى صيغ بديلة للتعليم الجامعي التقليدي بما يستجيب لاحتياجات المجتمع ويوفر فرص التعليم المستمر، ومثال ذلك: الجامعة المفتوحة، والدراسة بالمراسلة، وغيرها من الصيغ التي تستخدم أساليب التعلم من بعد، ثم كانت التوصية بدراسة فكرة الجامعة المفتوحة من حيث التكلفة والعائد، ونماذج تطبيقها في الخارج، وقبل إجراء أي دراسة أكدت توصية المؤتمر ضرورة العمل علي تطبيق الفكرة في مصر تدريجيا نظرا لما ثبت من فائدها بالدول الأخرى في التعليم المستمر والتعليم الفني والمهني²

وقد كانت الجامعة المفتوحة محل اهتمام مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية حيث وردت إشارة في النشرة الشهرية له في العدد ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧ تؤيد التوصية في إنشاء الجامعة بالإعلان عن مشاركة منتدي الفكر العربي بعمان في تنظيم ندوة ١٩٨٩ حول الجامعة المفتوحة في مصر³

ويبدو ان صدق منطلقات الجامعة المفتوحة ونبل أهدافها أغلقت دونها الأذان قلم تجد هذه المنطلقات اعتراضات من حيث كونها فكرة، غير أنها وجدت اعتراضات فى التنفيذ، ثم غابت الاعتراضات كغياب بعض من نبهوا إليها

وأشارت إحدى الدراسات إلى إحدى تجارب الجامعة المفتوحة فى مصر بقولها: " والغريب أن هناك تجربة محاكاة الجامعة المفتوحة بدأتها جامعة الاسكندرية، وقد لاقت هذه التجربة نجاحا منقطع النظير، إلا أن الجامعة - تحت وطأة عوامل لم تتكشف بعد عجزت عن الاستمرار فى هذه التجربة الرائدة

¹ الحزب الوطني الديمقراطي - لجنة التعليم والبحث العلمي دراسة عن تطوير وتحديث التعليم في جمهورية مصر العربية تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية يوتيو ١٩٨٧، ص ٣٩ - ٤٠

* لوحظ ان هناك من الأسماء من أدرج فى تشكيل اللجنتين: اللجنة المختصة لوضع تصور حول الجامعة المفتوحة، ولجنة التعليم بالحزب الوطنى

² وزار التربية والتعليم - وزارة التعليم العالي، مرجع سابق، ص ٢٣٨، ٢٤٠

³ سعد خليل إسماعيل: مرجع سابق، ص ١٥٧

- ولعل معاودة النظر فى مزايا ومثالب هذه المحاولة لهو أمر مطلوب بأسرع ما يمكن¹، غير أن الدراسة لم تحدد إجراءات التجربة هذه، ومتى بدأت، وأيضا متى توقفت وقد شارك المجلس الأعلى للجامعات مع المركز الثقافي الأمريكي في ندوة حول الجامعات المفتوحة، وذلك من خلال حوار اليكترونى، وتناولت المناقشة الموضوعات التالية:
- 1 - أنماط الجامعات المفتوحة الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية.
 - 2 - أثر الجامعات المفتوحة على النظام التعليمي القومي. .
 - 3 - التكاليف الفعلية لإنشاء الجامعات المفتوحة
 - 4 - الشروط الواجب توفرها فى الطالب المتقدم لهذا النوع من الجامعات
 - 5 - مدة الدراسة في الفترة الدراسية الواحدة والوقت المطلوب للحصول على درجة التخرج
 - 6 - أهمية تحديد الجمهور الذى تخدمه الجامعة المفتوحة، بمعنى الدوافع وراء الدراسة وما حصل عليه الدارس، والتوزيع الجغرافي للدارسين، وما شابه ذلك
 - 7 - التمييز بين أهداف الجامعة المفتوحة والتكنولوجيا المستخدمة في تنفيذها²
- وكذلك أعلن في عام ١٩٨٨ أن سياسة التعليم الجامعي والعالي للمرحلة القادمة في مصر تقوم على عدة محاور رئيسية، منها تنوع أساليب التعليم لمواجهة الرغبات المتزايدة في فرص التعليم الجامعي لمن يعملون ولمن يتطلعون إلى الاستزادة، أو دراسة برامج معينة، وذلك باتباع تقنيات وأساليب مستحدثة كنظام الجامعة المفتوحة، وجامعة البيئة، والتعليم من بعد والتعليم المناوب والتعليم التعويضي، وسائر نظم التعليم المستمر، والتوسع فى إنشاء مراكز خدمة المجتمع وتعليم الكبار كوسيلة للربط بين الجامعة والمجتمع³

¹ ضياء الدين زاهر: مستقبل الجامعة في مصر - تحديات وخيارات، سعيد إسماعيل على) محرر: (الكتاب السنوى في التربية وعلم النفس، المجلد الثالث عشر، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

* كما نشرت الدراسة قبل ذلك في الندوة الدولية عن التربية والمستقبل ٢٠ - ٢٣ مارس ١٩٨٢ كلية التربية، جامعة عين شمس: القاهرة ١٩٨٢

² العلم والتنمية وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بأمانة المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، فبراير ١٩٨٨، ص ٣٠.

* شارك في المناقشة بعض اعضاء لجنة تقرير الجامعة المفتوحة ممثلين للجانب المصرى

³ المجلس الأعلى للجامعات الشعبية القومية لليونسكو: تقرير حول التعليم العالى والعمل المنتج في مصر ورقة مقدمة إلى إجتماع خبراء اليونسكو لمناقشة موضوع ربط التعليم العالى والعمل المنتج، القاهرة من ٢٦ يونيو - أول

بوليو ١٩٨٨، المجلس الأعلى للجامعات ١٩٨٨، ص ص ١٤-١٥

ويلحظ تأخر الاهتمام الرسمي بالتنفيذ إلى ما يربو على عشر سنوات عن دعوة عديد من اللجان والهيئات المتخصصة للاهتمام بفكرة الجامعة المفتوحة، برغم الضغوط المتصاعدة اجتماعيا وسياسيا المطالبة بتوسيع فرص التعليم الجامعي، واستيعاب خريجي الثانوية العامة، ولم تشر أي دلائل إلى أن ذلك الأمر يحتاج إلى دراسة واعية ومتأنية بالرغم من الإيجابية في إقرار تأهيل المعلمين للمستوى الجامعي، مع أن الدعوة إلى النظام الأخير جاءت مقترنة بالدعوة إلى الجامعة المفتوحة، وهو ما يشير إلى أن ذلك ارتبط بالفكر القيادي الموجه لمؤسسات مثل المجلس الأعلى للجامعات، حيث يقوم بتحديد مسارات التطوير والتجديد التربوي له

ولقد كرر المجلس القومي للتعليم المطالبة بالاهتمام بفكرة أنظمة التعليم العالي التي تستخدم أساليب التعلم من بعد، موضحا بعض المؤشرات والدلائل من خلال التوصيات التالية:

1 - العمل على إيجاد نظام من أنظمة التعليم العالي من بعد، يتناسب مع حاجات المجتمع وإمكاناته ويتطلب ذلك إنشاء جهاز أو تنظيم على مستوى مناسب يختص ببرامج هذا النوع ومناهجه من التعليم، على أن تكون أعداد المقبولين محدودة في البداية، ضمانا لتحقيق فاعليته

2 - توفير التمويل اللازم للتعليم العالي من بعد من مصادر مختلفة، ومن الممكن أن تتحمل الجهات المستفيدة من برامجه والدارسون في نطاقه الجانب الأكبر من هذا التمويل

3 - أن تتلاءم برامج ومناهج التعليم العالي من بعد، وأن تتنوع وتتطور وفقا لحاجات المجتمع والبيئة والدارسين، على أن تتسم هذه البرامج بالمرونة في تنظيم مواعيد الدروس والدورات التدريبية

4 - أن تتولى الجامعات - ممثلة في كلية التربية - وضع برامج مركزة طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى لإعداد وتأهيل المدرسين المدربين اللازمين لهذا النوع من التعليم

5 - تنسيق العلاقة بين نظام التعليم من بعد ونظم التعليم التقليدي بما يحقق الترابط والتعاون بينها على المستويين القومي والمحلي

6 - الاستفادة القصوى من أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والفيديو وأشرطة الكاسيت وأيضا وسائل الاتصال المتاحة كالبريد والتليفون وغيرها في تلبية الاحتياجات التعليمية للدارسين

7 - العمل على توفير مصادر المعرفة والتعليم والتدريب من كتب ومجلات وأدوات وتقنيات

حديثه لتحقيق منجزات هذا النوع من التعليم بأعلى مستوى وأقل تكاليف

8 - المتابعة المستمرة للتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة وتطبيق ما يتفق منها وحاجتنا أولا بأول

- 9 - إيجاد الحافز الذي يشجع المواطن على الإقبال على هذا النوع من التعليم، وذلك بتحقيق الشعور لديه بضرورة أن يطور من معرفته ومهنته تلبية لحاجات المجتمع المتغيرة
- 10 -تأصيل مفاهيم التعليم من بعد لدى المواطن منذ المراحل العمرية الأولى، وذلك بأن يسعى الفرد لكي يتعلم بنفسه والمصلحة بيئته ومجتمعه، وبذلك يقل اعتماده تدريجيا على المعلم والمدرسة كمصدر أساسي للمعرفة
- 11 - إذا رُؤى الأخذ بمنهج الجامعة المفتوحة كأحد أساليب التعليم العالي من بعد، لذا يلزم تأكيد ما يلي:

- أ - الالتزام ابتداء بفك الارتباط نهائيا بين الشهادة والوظيفة والمرتب
- ب - ألا تكون صورة مكررة للجامعات القائمة، وأن تكون مختلفة الهدف تماما عنها
- ج -أن تتيح فرصة التعليم العالي لمن فاتتهم هذه الفرصة
- د- ألا يتقيد القبول بها بشرط الحصول على شهادة الثانوية العامة
- هـ - أن يعتمد أسلوب التعليم بها على نظام المقررات وليس على نظام السنوات الدراسية
- و - أن تمنح في نهاية كل مقرر شهادة تفيد متابعة الطالب الدراسة واجتيازه الامتحان المقرر¹
- ويبدو أن المجلس قد ألزم نفسه بما سبق أن أوصى به من النقاط المطلوب دراستها في الجامعة المفتوحة في سنة ٧٨/٧٩ وذلك بضرورة توافر ضوابط معينة عند الشروع في إنشاء الجامعة المفتوحة، عقب ذلك استعرض المجلس الأعلى للجامعات في اجتماعه ٧/١٢/١٩٨٩ قراراته السابقة في هذا الشأن بجانب جلسته الخاصة في دراسة فكرة الجامعة المفتوحة بتاريخ ٩/٤/١٩٨٧، والأهداف الرئيسية التي تحققها، وفي ضوء التقرير الذي أعدته أمانة المجلس والمتضمن النتائج التي انتهت إليها الدراسة قرر الموافقة على الأخذ ببرنامج التعليم المفتوح في الجامعات التي ترغب في إقامة هذا النوع من التعليم بها، وهو ما يتطلب تعديل اللوائح الداخلية في الكليات التي تطبق برنامج التعليم المفتوح بما يسمح تنفيذه سواء عن طريق الأقسام، أم إنشاء أقسام أخرى، أم معاهد تنشأ لهذا الغرض تتبع هذه الكليات مع عدم الممانعة من إنشاء كليات قائمة بذاتها للتعليم المفتوح إذا اقتضى الأمر ذلك²

¹المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي تقرير في شأن التوصيات التي صدرت عن المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في قطاع التعليم العالي، ديسمبر ١٩٨٩. صص ٤٨ -

²المجلس الأعلى للجامعات: جلسة ٣١٨ قرار ٢ في ٧/١٢/١٩٨٩

٢ - أهداف التعليم الجامعي المفتوح

استهدف التعليم الجامعي المفتوح في ضوء رؤية المجلس الأعلى للجامعات تحقيق مايلي:

أ - توفير التعليم المستمر الذي يعطى الإنسان مزيدا من القدرة لمواجهة احتياجات المجتمع المتطورة المتغيرة في نظرة مستقبلية

ب- توفير فرص التعليم لمن فاتته قطار التعليم، بقصد إعطائه مزيدا من القدرة على التكيف مع تطور المجتمع وزيادة الإنتاج.

ج- الاستفادة من الإمكانيات المالية المتوفرة في الجامعات لتوفير التعليم الجامعي المفتوح¹ وتنفيذا لهذه الأهداف تقرر اتخاذ الإجراءات التالية:

* يجوز إنشاء وحدات ذات طابع خاص بناء على اقتراح الجامعات المعنية كمراكز للتعليم المفتوح لتنفيذ برامج هذا النوع من التعليم

* تمارس مراكز التعليم المفتوح نشاطها من خلال برامج دراسية في التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، والتي تشمل النوعيات التالية:

- برامج تعليمية للحصول على درجة جامعية (دبلوم - ليسانس - بكالوريوس)

- برامج تعليمية لإعادة التأهيل حسب احتياجات المجتمع

-التعليم المستمر للطلبة والعاملين الذين يرغبون في رفع مستوى ثقافتهم

* يجوز إنشاء لجان تخطيطية لبرامج التعليم المفتوح في الجامعات التي تقيم هذا النوع من التعليم تضم في عضويتها السادة عمداء الكليات التي تطبق هذه البرامج، ورؤساء الأقسام، والأساتذة المشرفين على هذه البرامج.

* إنشاء لجنة عليا للتخطيط للتعليم المفتوح بأمانة المجلس الأعلى للجامعات، تضم في عضويتها رؤساء لجان التعليم الجامعي ومقررى اللجان التخطيطية للبرامج فى الجامعات التي قررت تطبيق التعليم المفتوح، وأمين المجلس الأعلى للجامعات، وممثلا لاتحاد الإذاعة والتلفزيون، وثلاثة أعضاء من الخارج، ويفوض رئيس المجلس في اختيار رئيسها

-مى شهاب: تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية- ١٩٨٨ - ١٩٩٠، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية القاهرة

*إنشاء جهاز فني بأمانة المجلس الأعلى للجامعات لمعاونة الجامعات في إعداد برامج التعليم المفتوح وتنفيذها¹

وقد صدر قرار رئيس المجلس في ١٤/٤/١٩٩٠ بتشكيل اللجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح وقيل إنها توالى اجتماعاتها فيما هو مسند إليها من مسائل² وهناك عدة ملحوظات على القرار الأخير للمجلس، هي:

- إلغاء فكرة الجامعة المفتوحة وأن يستبدل بها مراكز - وليس مركزا واحداً - للتعليم المفتوح كوحدات ذات طابع خاص

- عمومية الألفاظ التي استخدمها القرار في إجراءاته

- ارتباط التخصصات التي تتيحها المراكز باحتياجات المجتمع

- تجاوز القرار ما حذرت منه بعض الدراسات من التبكير بمنح الدرجات العليا.

- الاهتمام بالشهادات الجامعية اهتماما خاصا

- تنوع البرامج الدراسية التي حددها القرار واتساع مداها بين رفع المستوى الثقافي، ومنح الدرجات العلمية وبينها إعادة التأهيل

- تعدد اللجان وتحديد اختصاصاتها بعبارات عامة، حيث لا تتضمن أهدافا إجرائية بعينها، وهل هي لجان دائمة أم مؤقتة ؟

ويؤكد هذه الملحوظات تصريح المدير التنفيذي لمشروع الترابط بين الجامعات " بأن الهيكل الإداري للجامعة المفتوحة يتكون من إدارة مركزية بالمجلس الأعلى للجامعات، ويعمل معها مجلس أو أكثر من المجالس الجامعية، وأجهزة مناسبة للتخطيط ورسم السياسة العلمية والفنية والمالية والإدارية والمتابعة كما تتضمن أقساماً للطباعة والنشر والخدمات البريدية ومخازن وورش الصيانة لإنتاج الوسائل التعليمية مركزيا، وتمارس الإدارة المركزية نشاطها في مجال التعليم المفتوح من خلال برامج متعددة، يحتوى كل برنامج على مجموعة من القرارات، وتشكل لكل منها مجموعة عمل من الأكاديميين والعاملين المساعدين³

¹ المجلس الأعلى للجامعات، جلسة ٣١٨ ق ٢، في ٧/١٢/١٩٨٩

² وزارة التربية والتعليم: وزارة التعليم العالي، مرجع سابق، ص ٣٢٦

- مى شهاب: تطوير التعليم فى جمهورية مصر العربية: مرجع سابق، ص ٩١

³ محمد محمود القطب المدير التنفيذي لوحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات، انظر العلم والتنمية وحدة تنسيق العلاقات الخارجية أمانة المجلس الأعلى للجامعات، عدد فبراير ١٩٩١، ص

وعن دور المراكز أو بالأحرى دور الجامعات يذكر المسئول نفسه " أن الجامعات تعلن عن البرامج التابعة لها - التي يتم تسجيل الطلاب الدارسين بها - وتسلم المادة التعليمية من إدارة التعليم المفتوح بها، وتتابع آراء الطلاب بها ويجرى التدريب العملى بالمدارس صيفا، واجراء التجارب المعملية أو التدريب العملي في إحدى الشركات حسب البرنامج¹ وحول اختيار البرامج المقترحة للتعليم المفتوح فقد ذكر المسئول: " روعى ارتباطها بحاجات المواطنين بما يؤدي إلى اكتساب المهارات والخبرات التي تساعد على تنمية المجتمع، ويقوم مشروع الترابط بتمويل وإدارة سبعة برامج للتعليم المفتوح، خصص لها حوالى ١,٢٥ مليون جنيه وهذه البرامج تشمل: -

- برنامج التشييد والبناء بالتعاون مع هندسة القاهرة وتقرر أن يبدأ سنة ١٩٩١ .
 - برنامج تكنولوجيا استصلاح الأراضي بالتعاون مع زراعة القاهرة، ويبدأ الدراسة أول مارس ١٩٩١ -
 - برنامج تأهيل معلمى التعليم الأساسى بالتعاون مع جامعة عين شمس. وقد بدأ هذا البرنامج - كما ذكر سابقا منذ 7 سنوات، وتجرى الآن دراسة لتطويره
 - برنامج تكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع جامعة حلوان، ويجرى إعداد المناهج للعرض على المجلس الأعلى للجامعات بعد عرضه على لجنة قطاع التعليم المفتوح
 - برنامج تكنولوجيا الصناعات الصغيرة الذي يجرى إعداده
 - برنامج تربية الطفل قبل سن الدراسة الذي يجرى إعداده
 - برنامج تعليم اللغات مع كلية آداب القاهرة، ويجرى تجهيزه حالياً²
- هذا وجدير بالذكر أنه تم عقد عدة اجتماعات ولقاءات ضمت بعض الخبراء الأجانب المتخصصين في برامج التعليم المفتوح، نوقشت خلالها إمكانية تنفيذ ذلك النظام وأساليب ذلك، كما عقدت في مايو ١٩٩٠ ندوة عمل عن علاقة التعليم المفتوح بالصناعة، والتعليم المستمر على هامش المؤتمر

¹ العلم والتنمية: المرجع السابق، ص ٣، ٢

² العلم والتنمية المرجع السابق، ص ٢٧

- العلم والتنمية، وحدة تنسيق العلاقات الخارجية، أمانة المجلس الأعلى للجامعات، عدد اغسطس ١٩٩١. ص ٣٢

السنوى للجامعات حول" الجامعات والصناعة "وقد شارك في الندوة فريق عمل من الأساتذة والخبراء في بريطانيا إلى جانب رؤساء وممثلى جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط، وهي الجامعات التي قيل إنها ستطبق نظام التعليم المفتوح عام ١٩٩١¹

وقد وافق المجلس الأعلى للجامعات في جلسته المنعقدة في ١٥/٨/١٩٩٠ على إنشاء مركز للتعليم المفتوح بكل من جامعتى الإسكندرية وأسيوط، لتقديم نوع من التعليم المستمر، للإسهام في تعليم أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة، ورفع كفاءتهم الإنتاجية في شتى المجالات، ومعاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الإنتاج وتعدده وتحسينه، ووافق المجلس على تعديل اللائحة الداخلية لكلية التجارة بجامعة الإسكندرية لاستحداث شعبة المال والأعمال ليبدأ بها مركز التعليم المفتوح بجامعة الإسكندرية برامجه في العام الجامعي ٢٩٠/٩١

وكذلك قرر المجلس الأعلى للجامعات في ١٠/١٢/١٩٩٠ الموافقة من حيث المبدأ على بدء برنامجي التعليم المفتوح في تكنولوجيا واستصلاح الأراضي الصحراوية بكلية الزراعة، والمعاملات المالية والتجارية بكلية التجارة في جامعة القاهرة، وبعد الموافقة على البرنامجين من قبل اللجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح والأساتذة المتخصصين من أعضاء لجنتي قطاع الدراسات الزراعية و التجارية صدر القراران الوزاريان رقمى ١٩١٨ فى ٨/١/١٩٩١ بالموافقة من حيث المبدأ على البرنامجين، وكان المجلس قد وافق على إنشاء مركز للتعليم المفتوح لكل من جامعتي حلوان والزقازيق في ١٠/١٢/١٩٩٠، وكذلك وافق في التاريخ نفسه من حيث المبدأ على تعديل اللائحة الداخلية لكلية التجارة بجامعة أسيوط، باضافة شعبة اقتصاديات المشروعات وإدارتها بنظام التعليم المفتوح، مع إحالة الموضوع إلى اللجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح للدراسة، مع الاستعانة بأساتذة متخصصين من لجنة قطاع الدراسة التجارية، وبعد اتمام هذه الإجراءات صدر القرار الوزارى رقم ٢٩ فى ٢٣/٣/١٩٩١ بإنشاء هذه الشعبة وفي ١٥/٨/١٩٩٢ وافق المجلس الأعلى للجامعات على الأخذ بنظام التعليم القانوني المفتوح بكليات الحقوق بالجامعات المصرية، وبذلك يصل عدد الكليات التي ووفق لها على تنفيذ برامج هذا التعليم إلى ثماني عشرة كلية، قام بتنفيذ البرنامج أربعة كليات، منها اثنتان بجامعة القاهرة والجدول التالي يوضح ذلك

¹مى شهاب :مرجع سابق، ص ص ٩٠ - ٩١

²وزارة التربية والتعليم - وزارة التعليم العالى :مرجع سابق، ص ٣٢٧

جدول رقم (١)

عدد مراكز التعليم المفتوح ببعض الجامعات المصرية

الجامعات	عدد الكليات	برامج التعليم المقترح	
		منفذة	غير المنفذة
الاسكندرية	1	1	0
القاهرة	5	2	3
اسيوط	1	1	0
المجموع	7	4	3

كذلك بلغ عدد الجامعات التي تمت الموافقة على إنشاء مراكز للتعليم المفتوح خمس جامعات، هي: الإسكندرية، والقاهرة، وأسيوط، وحلوان، والزقازيق. هذا بالإضافة إلى جامعة عين شمس التي تعد أولى الجامعات التي استخدمت أسلوب التعليم من بعد، بتنفيذها لبرنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى

وكما يلاحظ من الجدول السابق أن البرامج التي تم تنفيذها بالفعل تبلغ أربعة برامج تقوم جامعة القاهرة بتنفيذ نصفها تقريبا، وتجدر الإشارة إلى موافقة المجلس الأعلى للجامعات بجلسته بتاريخ ٧/١١/١٩٩٠ على تعديل اللوائح الداخلية لكليات الآداب، والتجارة، والزراعة، ومعهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة، وكذلك إعداد برنامج بكلية حقوق بنى سويف، مع عدم بدء الدراسة ببرامج التعليم المفتوح بهذه الكليات إلا بعد موافقة المجلس

واستنادا إلى ماسبق يمر تنفيذ برامج التعليم المفتوح بخمس مراحل، هي:

- 1 - اقتراح الكليات والجامعات بإنشاء مراكز للتعليم المفتوح بها لتتولى تنفيذ برامجها
- 2 - موافقة المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء هذه المراكز من حيث المبدأ

3 - موافقة المجلس أيضا على تعديل اللوائح الداخلية للكليات، لإدخال الشعب الجديدة بالكليات بشرط عرض برامج الشعب الجديدة على اللجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح والمتخصصين من لجان القطاعات المختصة.

4 - موافقة هذه اللجنة، وكذلك المتخصصين من لجان القطاعات على البرامج

5 - صدور القرارات الوزارية المجيزة لفتح باب الدراسة بهذه البرامج ويلاحظ طول إجراءات الموافقة على تنفيذ برامج التعليم المفتوح فضلاً عن غموض المعايير التي يتم في ضوئها تحديد البرامج ومحتواها، أو إعداد الهيكل التنظيمي لإدارة هذا التعليم، ومدى توفير الإمكانات المادية والبشرية، من حيث وجود مبنى مستقل للمركز، مزود بقاعات للاستماع والمشاهدة وأدوات معملية وأجهزة الحاسب الآلى وعاملين مساعدين لتشغيل هذه الأجهزة، وأعضاء هيئة تدريس معدين لأسلوب هذا التعليم، كذلك يتطلب كيفية التعرف على احتياجات الأفراد والبيئات، وعلاقة هذا البرنامج بخطط التنمية القومية وتحددت أهداف النظام الجامعى الجديد للتعليم المفتوح فيما يلى¹

1 - إتاحة فرصة التعليم المستمر للطلاب والعاملين الذين يرغبون في رفع مستواهم العلمي والثقافي

2 - توفير فرصة مميزة للتعليم لمن لا تستوعبهم الدراسة النظامية بالتعليم العالي حالياً، وأيضاً من لم يسمح لهم مجموعهم للالتحاق بالدراسة النظامية فى مجال التخصص المرغوب فيه وما يترتب على ذلك من مزايا، مثل تخفيف العبء عن كاهل الدولة التي تتحمل تكاليف الدراسة النظامية

3 - إتاحة الفرصة لأصحاب التخصصات المختلفة لاستيعاب تخصصات أخرى

4 - تنمية وتحديث معلومات ومهارات العاملين في مختلف مجالات التخصص

5 - إتاحة الفرصة أمام المصريين العاملين في الخارج وكذلك غير المصريين للدراسة والحصول على مؤهل عال مع بقائهم متابعين لأعمالهم في مجال إقامتهم

ويسترعى الانتباه في هذه الأهداف ورود عبارات غامضة، منها ما جاء بالهدف الثاني عن توفير فرصة متميزة للتعليم الجامعى، وقد يكون المقصود من توفير فرصة متميزة للذين لا تستوعبهم

¹وزارة التعليم العالي - وزير التعليم: قرار وزاري رقم ١٨ بتاريخ ٨/١/١٩٩١

- المصدر السابق: قرار وزاري رقم ١٩ بتاريخ ٨/١/١٩٩١.

الدراسة النظامية بالتعليم العالى الذين حصلوا على مجاميع متدنية فى الثانوية العامة، ولم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعات، وهو ما أدى كما سيأتى - إلى اشتراط ماضى خمس سنوات ما بين الحصول على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها للقبول بالتعليم المفتوح، حتى لا يكون هذا التعليم بابا خلفيا للالتحاق بالجامعات¹

ومن الملاحظ بصفة عامة، أن دراسة إنشاء الجامعة المفتوحة لم يستغرق سوى شهر واحد فقط بينما استغرق الإعداد لهذا التعليم أكثر من ستة سنوات فى إنشاء الجامعة البريطانية المفتوحة، كذلك استغرق الاعداد والتجريب فى دول أخرى كاليابان لإنشاء جامعة الهواء أكثر من خمس عشر سنة

3 - إدارة التعليم المفتوح

تنشئ كل جامعة من الجامعات التي يوافق على تطبيق التعليم المفتوح بها مركزاً للتعليم المفتوح يتولى إدارة برامجه والتخطيط العام، ورسم السياسة التعليمية وإنجازها، والإعلان عن البرامج وتنظيم اللقاءات، وتلقى طلبات الالتحاق والتسجيل، وإعداد أساليب التقييم والإشراف على أنشطة المركز والتنسيق مع الكليات الراغبة في تنفيذ برامج للتعليم المفتوح بها، وتقوم بالاشتراك مع هذه الكليات بتطوير هذه البرامج، والعمل على تنمية مجالات جديدة للنشاط بما يحقق أهداف المركز

ويقوم المركز أيضا - بالشئون المالية والإدارية الأخرى، مثل إعداد الموازنة التخطيطية، والميزانية العمومية للمركز وتقديمها إلى مجلس الإدارة، وإعداد تنظيم المركز ولوائحه، وإجراءات العمل، واقتراح التعديلات فيها، واعتمادها من مجلس الإدارة الذي بعد السلطة الرئيسية للمركز وله حق اتخاذ القرارات لتحقيق أهدافه في حدود النظم الخاصة بالمركز. ويجوز لمجلس الإدارة أن يمنح اختصاصاته لرئيس المجلس أو نائبه

وبالرغم من أن هذه المراكز تقوم بوظائفها في إطار الوحدات ذات الطابع الخاص فإن رئاسة هذه المراكز تؤول إما إلى عميد الكلية المطبقة لهذا النظام كما في جامعتي الإسكندرية وأسيوط، أو إلى نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب كما في جامعة القاهرة، وهو ما قد يوجد نوعاً من الازدواجية الإدارية - خاصة في الحالة الأخيرة - إذا طبق نظام الدراسات العليا بها

¹ أحمد اسماعيل حجي: التعليم الجامعى المفتوح، مرجع سابق، ص ٣٣٣

كما أن القرارات الوزارية، والتعديلات الجديدة لقانون تنظيم الجامعات زادت الأمر تعقيداً، حيث أحالت الأشراف على الوحدات ذات الطابع الخاص - باستثناء المستشفيات - إلى نائب رئيس الجامعة - أو وكيل الكلية - الشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة؛ ويحتّم ذلك البحث عن مخرج لتحقيق الاستقرار الإداري للتعليم المفتوح بما يكفل نجاحه في تحقيق أهدافه وتتكون الموارد المالية للمركز مما يلي:

- 1 - رسوم الدراسة التي يؤديها الطلاب
 - 2 - مقابل بيع الخدمات التعليمية والتدريبية التي يقدمها المركز
 - 3 - حصيلة المطبوعات وغيرها من المواد التعليمية
 - 4 - أية موارد أخرى يقرها مجلس الإدارة
- وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الترابط الجامعي خصص ٢٥, ١ مليون جنيه لتمويل برنامج تكنولوجيا استصلاح الأراضي في كلية الزراعة، وبرنامج تعليم اللغات في كلية الآداب بجامعة القاهرة الرسوم الدراسية¹

يوجد تباين واضح بين الجامعات الثلاثة (الإسكندرية - القاهرة - أسيوط) في المصروفات الدراسية، وفي طريقة توزيعها كما يلي

أ - الدارسون من جمهورية مصر العربية:

- 1 - بالنسبة لجامعة الإسكندرية يسدد الدارس خمسين جنيهاً للساعة الدراسية نظير الخدمات والوسائل التعليمية، كما يقدر رسم للامتحان على أساس أربعين جنيهاً كحد أدنى، ومائة جنيه كحد أقصى
- 2 - بالنسبة لجامعة القاهرة يسدد الدارس عن كل مقرر يتم التسجيل فيه مائة جنيه مصري، شاملة الكتب والأشرطة المرئية والمسموعة
- 3 - أما في جامعة أسيوط فيسدد الطالب خمسا وستين وستمائة جنيهاً (٦٦٥) للفصل الدراسي الواحد بخلاف مصاريف الأوراق الخاصة بالتقديم، وتبلغ قيمتها خمسة وخمسين جنيهاً (٥٥) مصرياً*.

ب- الدارسون من الوافدين

- 1 - بالنسبة لجامعة الإسكندرية يتحدد للساعة الدراسية رسم نظير الخدمات والوسائل التعليمية الإضافية يصل خمسين دولاراً

¹ لمعرفة هذه الرسوم يرجع إلى لوائح مراكز التعليم المفتوح ونشراتها وإعلاناتها .

2 - بالنسبة لجامعة القاهرة:

يقوم الدارس عند الالتحاق ببرنامج المعاملات المالية والتجارية بتسديد رسم قدره ألف "استرليني" ليتم قيده بالبرنامج إضافة إلى مائة جنيه استرليني "عن كل مقرر يتم التسجيل فيه خلال فترة الدراسة بالبرنامج

أما عند الالتحاق والقيد ببرنامج تكنولوجيا استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية يقوم الدارس بتسديد رسم قدره ألف وخمسمائة جنيه (استرليني) ، إضافة إلى ألف خمسة وعشرين جنيها " استرليني " عن كل مقرر يتم التسجيل فيه خلال فترة الدراسة ولا توجد إشارات على تحديد أية رسوم ترتبط ببرنامج كلية التجارة في جامعة أسيوط خاصة بالدارسين الوافدين، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة موقع الجامعة في صعيد مصر، وإن كانت طبيعة الوسائط التعليمية الملازمة لنظام التعليم المفتوح تجعل عملية الاتصال بين الدارسين ومركز التعليم المفتوح ميسرة، وخاصة إذا كان للمركز الرئيسى مراكز دراسية موزعة بشكل جيد، فضلا على استخدام التعليم بالمراسلة والبث التليفزيونى وما إلى ذلك وبصفة عامة يلاحظ أن برامج كليات التجارة بالجامعات الثلاث تتباين فيما بينها في تقدير هذه الرسوم، ولا توجد مؤشرات على الكيفية التي تم بها تقدير هذه الرسوم أو المصروفات، ويبدو أنها ترتبط باجتهادات الكليات. وتتضمن أوجه الانفاق ما يأتى

1 - نفقات الأنشطة التعليمية

2 - نفقات الأنشطة العلمية المساندة

3 - نفقات الأنشطة البحثية

4 - نفقات الندوات وحلقات البحث والمؤتمرات

5 - النفقات الإدارية

وتحدد عناصر الإنفاق من كل بند من البنود السابقة بقرار من نائب رئيس المركز ويلاحظ تعدد أوجه الصرف التي يقوم الدارس بتسديدها حيث يدفع مقابل: القيد في الدراسة، والتسجيل في المقرر و مقابل الحصول على المادة العلمية، وكذا ملف التدريبات والواجبات، ونماذج الأسئلة والامتحانات والتدريب العملي في البرامج المتضمنة لذلك، ويحدد مجلس إدارة مركز التعليم المفتوح قيمة هذا المبلغ في ضوء مقترحات الكلية المعنية وعلة تحمل الدارس للعب المالى الفعلى لتكاليفه الدراسية هو تمكين الجامعة من توفير التجهيزات والمستلزمات الفعلية اللازمة لمجموعة

الدارسين بما يحقق ضمانا لتحصيله العلمي، ويرفع من كفاءة تلك التجهيزات التي يمكن أن تستعمل أيضا للدارسين النظاميين مما يحقق صالحا مزدوجا¹

4 - سياسة القبول:-

كانت الجامعات التي بدأت في تنفيذ برامج التعليم المفتوح قد شرعت في قبول الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها أو ما يماثلها من الدبلومات الفنية دون التقيد بسنة التخرج أو السن وفي ١٥/٨/١٩٩٢ عدل المجلس الأعلى للجامعات في نظام القبول، حيث أفرد قراراً ينظم قبول الحاصلين على الثانوية العامة بالتعليم المفتوح بوضع شرط مضى خمس سنوات من تاريخ الحصول على هذه الشهادة؛ لكي يقبلوا بالتعليم المفتوح، وقد أقر المجلس في نفس الجلسة تطبيق نظام الانتساب الموجه ويلاحظ أن القبول ببرامج التعليم المفتوح لم يسر وفقا لسياسات القبول المفتوح، كما هو متبع في نماذج مختلفة على رأسها الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة، وقصر القبول على حاملي الثانوية العامة والمؤهلات المتوسطة فقط هذا بالإضافة إلى أن ما ذهبت إليه اللجنة المختصة بدراسة تنفيذ الفكرة سجلت مطلبا مختلفاً كلية عن شروط القيد الأخيرة التي وافق عليها المجلس الأعلى للجامعات بالقرار السابق، حيث رأت إتاحة الفرصة لحملة المؤهلات المطلوبة خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات السابقة على الالتحاق بالتعليم المفتوح، على العكس مما ذهب إليه القرار الأخير، كما أن اللجنة تركت تحديد أعداد المقبولين من الحاصلين على الثانوية وما يعادلها في نفس العام وأعداد المقبولين من الحاصلين عليها في السنوات الخمس السابقة لإدارة الجامعة وفقا للظروف، وهو أيضا على عكس ما ذهب القرار السابق في تأكيده على ألا يتجاوز اعداد الطلاب المقبولين ٥٠٠ طالب في كل كلية تطبق هذا النظام ؛ وبمعنى آخر فإن القرار

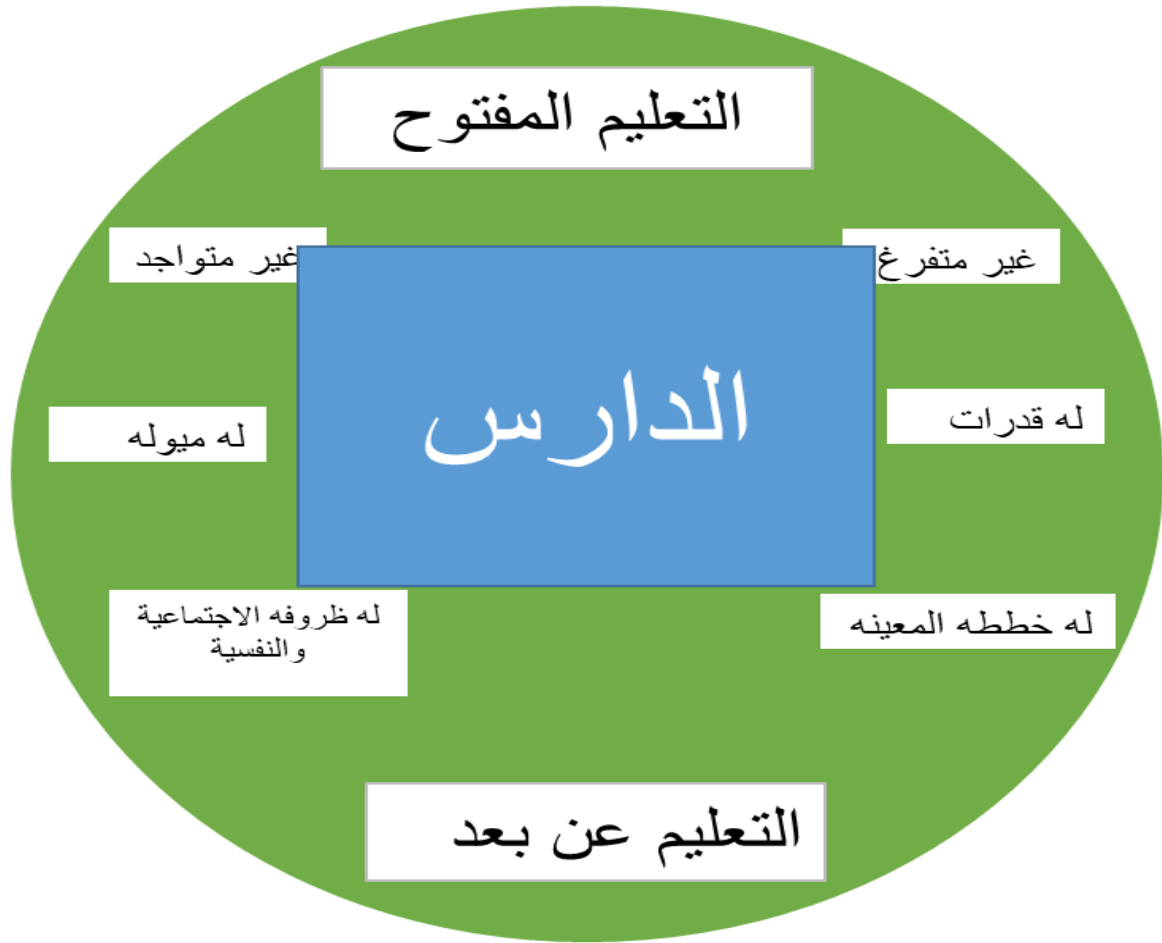
1 - الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم :تجربة التعليم المفتوح في جامعة القاهرة" ، تقرير مقدم إلى مؤتمر نحو تعلم أفضل باستخدام تكنولوجيا التعليم في الوطن العربي، المؤتمر العلمي المستوى الاول)٢١(٢٣ أكتوبر ١٩٩١، الجمعية المصرية للتكنولوجيا التعليم، الجزء الأول، دار المعارف بمصر ١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٧

¹ لمعرفة هذه الرسوم يرجع إلى لوائح مراكز التعليم المفتوح ونشراتها وإعلاناتها .

الأخير للمجلس الأعلى للجامعات لم يلتفت للخبرات العالمية في تطبيق نظام القبول، أو آراء اللجنة التي شكلت بخصوص تطبيق نظام التعليم المفتوح بالجامعات المصرية .

وقد ازدادت قيود القبول أكثر ببرنامج المعاملات المالية والتجارية بكلية التجارة في جامعة القاهرة بقصر الالتحاق بالبرنامج فى الحاصلين على الدبلومات الفنية التجارية فقط دون الدبلومات الأخرى¹ وهو ما يعد ابتعاداً عن قرارات المجلس الأعلى للجامعات في هذا المضمار، وتقييدا للقبول بالتعليم المفتوح في هذا البرنامج نظام الدراسة والبرامج:

يعد الدارس محور منظومة التعليم المفتوح حيث تراعى ظروفه الاجتماعية والنفسية والمكانية بما يساعد على تنمية قدراته، وتحقيق طموحاته، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



شكل- ٣ موضع الدارس في نظام التعليم المفتوح

¹ جامعة القاهرة - كلية التجارة :التعليم المفتوح شروط الالتحاق ونظام الدراسة وتوزيع المقررات الدراسية المقترح تدريسها في التخصصات المختلفة للحصول على درجة بكالوريوس التجارة في المعاملات المالية والتجارية

وقد نصت وثائق التعليم المفتوح على ما يلي¹

- 1 -يعتمد نظام الدراسة على نظام الساعات المعتمدة - Credit Hours System
 - 2 - إعطاء الدارس الحرية في الاختيار والفرصة لتحمل المسؤولية في اتخاذ القرار – حيث يقوم الدارس بتسجيل المقررات الدراسية وتعلمها ذاتيا في الزمان والمكان المناسبين وبالسرعة المناسبة، مستعينا في ذلك بالمراجع العلمية ذات التصميم الخاص الملائم لنظام الدراسة والوسائل التعليمية الأخرى مثل الأشرطة المرئية والسمعية وغيرها
 - 3 - يتيح نظام الدراسة مجموعة من اللقاءات الدورية لجميع المقررات الذى سيكون حضورها اختياريا والتي تعتمد على نظام المشاركة الإيجابية في عملية التعليم من حوار ومناقشة لوجهات النظر المختلفة وتحليلها
 - 4 -توفير نظام الريادة العلمية (الإرشاد الأكاديمي) لتوجيه الدارسين وارشادهم حلا لمشكلاتهم الأكاديمية
- وتتفق الجامعات الثلاث في إقرار البرامج الخاصة بكليات التجارة وتنفيذها مع اختلاف أسماء الشعب الخاصة ببرنامج كل كلية. كما تتفاوت أساليب الاختيار، وعدد الساعات المعتمدة التي تجيز للطالب الحصول على درجة البكالوريوس؛ فبينما تبلغ فى برنامج كلية التجارة جامعة الإسكندرية ١٣٦ ساعة معتمدة. تبلغ في برنامج كلية التجارة بجامعة القاهرة ١٢٠ ساعة معتمدة، أما في برنامج كلية التجارة جامعة أسيوط فتبلغ عدد الساعات المعتمدة ١٣٢ ساعة معتمدة ويبدو أن مرجع الاختلاف طبيعة التخصص في الشعب بالبرامج الثلاثة، والتي تمنح جميعها درجة بكالوريوس التجارة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:
- أ - برنامج المال والأعمال في كلية التجارة (جامعة الإسكندرية).
- تبلغ عدد الساعات الدراسية المعتمدة لهذا البرنامج ١٣٦ ساعة، منها " ٩٢ ساعة معتمدة إجبارية موزعة على" ٣٥ مقرر دراسيا، بالإضافة إلى ٤٤ ساعة معتمدة اختيارية موزعة على ٤٥ مقرر دراسيا، ويتشكل منها ثمانية نماذج دراسية متكاملة تخدم قطاعات معينة من قطاعات الأعمال: النقل البحرى، والمصارف، والسياحة والفنادق، والضرائب، والبورصات والأسواق المالية، والصناعة والتأمين، والمشروعات الصغيرة

¹أحمد محمد نور: "تجربة التعليم المفتوح بتجارة الاسكندرية أحد مسارات تطوير التعليم " نحو تعلم/فضل باستخدام

تكنولوجيا/التعليم فى الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص ٣٩ - ٤٤

ويجوز للخريج الذي درس نموذجاً معيناً أن يعيد التسجيل لدراسة نموذج آخر من النماذج السابقة.

ب- برنامج " المعاملات المالية والتجارية في كلية التجارة (جامعة القاهرة)¹

تبلغ عدد الساعات الدراسية المعتمدة في البرنامج ١٢٠ ساعة ويتسم هذا البرنامج بالصرامة في توزيع المجالات الدراسية والمقررات التابعة لها على الساعات الدراسية لتساوى عددها في المجالات الثلاثة التي يبدأ اختيار الدارس لإحداها من المستوى الثاني: وكل مجال من هذه المجالات يتيح للدارس التخصص في أحد تخصصاتها الدقيقة ابتداء من المستوى الثالث: فيشمل مجال المحاسبة: المحاسبة والمراجعة، محاسبة التكاليف، المحاسبة الحكومية والضريبية. ويشمل مجال إدارة الأعمال: التمويل والاستثمار، والإنتاج والإدارة الصناعية، والتسويق. ويشمل مجال التأمين: التأمينات العامة، وتأمينات الحياة، والتأمينات الاجتماعية.

ج - برنامج " تكنولوجيا استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية في كلية الزراعة (جامعة القاهرة)²

تبلغ الساعات الدراسية المعتمدة في هذا البرنامج " ١٤٤ ساعة موزعة على " ٤٨ "مقررًا دراسيًا خلال المستويات الأربعة منها ١.٢ "ساعة دراسية معتمدة موزعة على" ٣٤ مقررًا دراسيًا إجبارية. بجانب " ٤٢ "ساعة معتمدة موزعة على" ١٤ "مقررًا دراسيًا اختياريًا علاوة على التدريب العملي والميداني الذي يتم في فصل الصيف، وعدد ساعاته " ١٢ "ساعة معتمدة، تشمل ثلاثة مقررات: الأراضي، والإنتاج الحيواني، والإنتاج النباتي، وهي مقسمة إلى جزأين يقوم الدارس بأداء الجزء الأول في المستويين الأول والثاني موزعة حسب اختياره. أما الجزء الثاني فيتم أدائه في المستويين الثالث والرابع، ولا ينتقل الدارس إلى الجزء الثاني إلا إذا اجتاز الأداء المطلوب بالنسبة للجزء الأول

د- برنامج " اقتصاديات وإدارة المشروعات في كلية التجارة (جامعة أسيوط)¹

¹ جامعة القاهرة - كلية التجارة: مرجع سابق، ص ص ٣ - ١٥.

² جامعة القاهرة (التعليم المفتوح) كلية الزراعة، بكالوريوس تكنولوجيا استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية - دليل

الدارس سنة ١٩٩١، ص ص ٧ - ٩. ١٩٩١ -

وتبلغ عدد الساعات الدراسية المعتمدة ١٣٢ ساعة موزعة على " ٤٤ "مقررأ دراسيا منها ١.٢ " ساعة معتمدة موزعة على " ٣٤ "مقررأ دراسيا إجبارياً، و " ٣٠ "ساعة معتمدة وموزعة على ". "مقررات دراسية اختيارية، وترتبط المقررات ببعض البعض لتكون نموذجاً لدراسة اقتصاديات وإدارة نوع معين من المشروعات يبدأ اختيار الدارس لها من المستوى الثاني، وتبلغ هذه النماذج الدراسية ستة نماذج تخدم ستة أنواع من المشروعات هي: النقل والمرافق العامة، والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، والطاقة والتعدين، والمؤسسات والأسواق المالية، ونظم المعلومات والحاسب الآلي والمشروعات الحرفية، والبيئية، ويجوز للخريج الذي درس نموذجاً معيناً أن يعيد التسجيل لدراسة نموذجاً آخر

تعليق علي برامج التعليم المفتوح: -

اقتصرت البرامج السابقة على التخصص إما في المجال الزراعي وإما في المجال التجاري ويذكر في هذا الصدد أن شعبة التعليم الجامعي بالمجالس القومية المتخصصة كانت قد قامت بدراسة أوضاع القبول بكليات التجارة في الجامعات المصرية ووجدت أن المقيد بها يزدون على خمس وسبعين ألف طالباً، وذلك بالإضافة الى ما يزيد على خمس وعشرين ألف طالب مقيدين بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية - والذي لا يوجد به عضو هيئة تدريس واحد لاعتماده على الانتداب - لذلك بلغت نسب أعضاء هيئات التدريس للطلاب في كليات التجارة بالجامعات الكبرى ١ : ٥٠٠، ووصلت النسبة في الجامعات الإقليمية ١ : ٦٠٠ ؛ لذلك أوصى المجلس القومي للتعليم لمعالجة هذه الأوضاع بالآتي

1 -العمل على زيادة أعضاء هيئات التدريس في كافة الأقسام في كليات التجارة بزيادة فرص التأهيل الداخلي والبعثات

2 - عدم زيادة الأعداد التي تقبل في كليات التجارة ابتداء من العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧

3 -الحد من القبول في المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.

4 -تطوير الدراسة في كليات التجارة وزيادة الاهتمام بتدريس اللغات

كذلك أفضت دراسة أوضاع القبول والدراسة بكليات الزراعة - والتي استعان المجلس فيها بعدد من الخبراء في مجال التعليم الزراعي والإنتاج الزراعي، بسبب كثرة الأقسام العلمية بكليات الزراعة والتي تزيد على ٣٢ تخصصاً، يشمل معظمها فروعاً دقيقة - إلى أن عدد الذين

¹ جامعة أسيوط: كلية التجارة بسوهاج: اللائحة لكلية التجارة بسوهاج، القسم الثاني نظام التعليم المفتوح، ص ص ٥ -

يتخرجون سنويا في كليات الزراعة، وكلية علوم القطن، والمعاهد العالية الزراعية يزيد على ٨٠٠٠ خريج، وأن هناك حوالي ٦٣٠٠٠ من خريجي كليات الزراعة، والقطن، والمعاهد العالية، ومدارس الزراعة الثانوية ينتظرون دورهم في التعيين عن طريق القوى العاملة، والتي لم يتجاوز ما طلبته وزارة الزراعة من خريجي كلية الزراعة خريجاً في سنة ١٩٧٥ (٢٦١)، وبرؤية مستقبلية ذهب المجلس القومي للتعليم إلى أنه، حتى بعد تدبير كميات المياه اللازمة لرى ٢٥ مليون فدان في حالة استصلاحها حتى سنة ٢٠٠٠، فإن العمل بالقطاع الزراعي في كل قرية من قرى الجمهورية البالغ عددها ٤٠٠٠ قرية يعتبر كافياً، حيث يبلغ متوسط العدد الموجود لكل قرية ١٣ خريجاً من الحاصلين على مؤهلات عالية ومتوسطة وهو عدد كاف في الوقت الحالي ؛ لذلك أوصى المجلس بتخفيض معدلات القبول الحالية بكليات الزراعة تدريجياً ؛ واضعاً في الحسبان أن التوسع في الزراعة واستصلاح الأراضي يمكنه استيعاب الأعداد الحالية من الخريجين والأعداد المنتظر تخريجها في السنوات القادمة، بل إنها تزيد كثيراً عن حاجة التنمية الزراعية، مما تطلب ضرورة التوسع في مشروعات الإنتاج الخاص كقاعدة أساسية لميادين التنمية الزراعية، ولاستيعاب جانب من القوى الفنية الزراعية¹

وفضلاً عن توصية المجالس القومية المتخصصة بتحديد أعداد المقبولين بهذين المجالين لوجود فائض كبير من خريجي كليتي الزراعة والتجارة بسبب محدودية فرص العمل المتاحة أمام الخريجين من هذه الكليات أوصت أيضاً المجالس بزيادة أعداد المقبولين بكليات دار العلوم والهندسة وكليات السياحة والفنادق²

كذلك فإن قصر برامج التعليم المفتوح على برنامجي الزراعة والتجارة لا يتيح الفرصة لأصحاب التخصصات المختلفة لاستيعاب تخصصات أخرى أو ما يعرف بالتدريب التحويلي لتضييق نطاق الاختيار، بما يعنى إلغاء الفرصة المتاحة على عكس ما هو مستهدف من هذا التعليم، وفي نفس الوقت يسقط أحد الأسس التي يقوم عليها نظام الدراسة بالتعليم المفتوح، وهو إعطاء الدارس الحرية في الاختيار"، ولا يقف ذلك على قلة المعروض من البرامج، بل يتجاوز ذلك إلى تقييد

¹ المرجع السابق، ص ٢٠٤٠١٠٢.

وللمزيد ارجع إلى:

- المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمى التكنولوجيا، الدورة الثانية عشرة أكتوبر

٩٠ يوليو ١٩٩١، المجالس القومية، القاهرة ١٩٩١، ص ٧٥

² أحمد إسماعيل حجي التعليم الجامعى المفتوح، مرجع سابق، ص ٣٣٥

حرية الدارس في الانتقال بين التخصصات المختلفة حتى في المجال الواحد ؛ مما دعا إلى القول بأن هناك " عدم إتاحة فرص الاختيار بين المقررات الدراسية وبخاصة في برنامج المعاملات المالية والتجارية¹ "

ويتضح من نوعية البرامج الدراسية المقدمة أن الدراسة العامة في المستوى الأول بها تركيز شديد على الدراسات التخصصية، ولا يوجد بها مقررات ثقافية، بالرغم من أن توفير هذه المقررات تعد أحد المنطلقات الأساسية للتعليم المفتوح، وتهتم بإدراجها معظم برامج التعليم المفتوح على مستوى العالم، من ذلك أن الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة التي تعد النموذج الأساسي لنظام التعليم المفتوح في مصر تحتوى برامجها التأسيسية على عدد من المقررات الثقافية والتاريخية والأدبية الانجليزية، وهذا الأمر لم يتجاهل من قبل أهداف نظام التعليم المفتوح في مصر إذ تضمن الهدف الأول رفع مستوى الطلاب والعاملين - العلمي والثقافي أيضا، غير أنه لم يترجم إلى برامج مقدمة فيما هو متاح وموجود حاليا

وهذا الأمر لم تغفل عنه أيضا تقارير لجان تطوير التعليم الجامعي حيث طالبت في توصياتها بتدريس مقررين قوميين لجميع الطلاب مثل الثقافة الإسلامية والتاريخ المصري المعاصر، كما أوصت - إزاء قضية الانتماء بمعالجة القصور في البرامج الجامعية بما يكفل رفع مستوى تفاعل الخريج مع قضايا المجتمع، وبناء الشخصية الاجتماعية للطلاب كي يستطيع تبادل الرأي والمشاركة في الحوار، بما يدعم الاحساس بالانتماء لدى الطلاب والخريجين، ويعرف الطالب بالمضمون الحضاري للمجتمع²

كما كان هذا الموضوع أيضا ركيزة اهتمام أحد ندوات اتحاد الجامعات العربية، حيث أوصى "بإدخال مادة الثقافة الإسلامية كمادة أساسية في جميع الجامعات والكليات سواء أكانت متخصصة في الدراسات الإسلامية أم غير متخصصة كنظرة شاملة للإسلام³ غير أن برامج التعليم المفتوح وضعت كل اهتمامها في التخصصات التجارية أو الزراعية بالرغم من عدم مواكبتها لاحتياجات المجتمع .

¹ المجلس الأعلى للجامعات: تقارير لجان تطوير التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص ٣ - ٩
² اتحاد الجامعات العربية سلسلة الندوات الدراسات الإسلامية - الندوة الأولى للدراسات الإسلامية بالجامعات العربية المنعقدة بجامعة أم درمان الإسلامية (١١ - ١٨ فبراير ١٩٧٨) الفكر العربي، القاهرة ١٩٨١، ص ١٠٠٤
³ * محسوبة من البيانات الواردة في الملحق الإحصائي بالمصدر التالي: مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة: دليل نظم

التعليم المفتوح، مرجع سابق، ص ١٦٧

٦- فئات الدارسين

تؤكد البيانات المتاحة * أن الدارسين الملتحقين بالتعليم المفتوح بجامعة القاهرة يمثلون جميع محافظات الجمهورية - وتأتى محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) في المقدمة؛ حيث تبلغ نسبة الدارسين من هذه المحافظات أكثر من ٧٣٪ من إجمالي الدارسين من محافظات الجمهورية. تليها نسبة الدارسين من محافظات الوجه البحري، حيث تقرب من ٢٠٪ - بما فيها محافظة الاسكندرية على الرغم من وجود مركز للتعليم المفتوح بها - وتأتى محافظات الوجه القبلى في المرتبة الأخيرة حيث تزيد النسبة عن ٠٪ من إجمالي الدارسين من محافظات الجمهورية، بل يمثل فيها أيضا دارسون من محافظة أسيوط، وهو ما يعنى نجاح مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة في استقطاب الدارسين من جميع مناطق الجمهورية.

كذلك توجد دلائل على التحاق عدد من الدارسين العرب والأجانب بهذا التعليم، بلغ عدد الدارسين العرب أكثر من ٧٠٪ من إجمالي عدد الدارسين الوافدين، ويأتى فى المقدمة الدارسين من الكويت ثم ليبيا؛ والسعودية - بينما تقترب نسبة الدارسين الأجانب من ٣٪ من إجمالي عدد الدارسين الوافدين

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإناث الملتحقين بالتعليم المفتوح تبلغ أكثر من ٣٠٪ من إجمالي عدد الدارسين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

نسب الدارسين في مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة طبقاً لنوع الجنس

النوع	العدد	%
ذكور	9161	68.74%
اناث	4166	31.26%
الإجمالي	13327	

ويصل إجمالي عدد الدارسين في نهاية الفصل الدراسي الثاني) سبتمبر ٩١ / بنابر ١٩٩٢ (١٣٣٢٧ طالبا بلغ نسبة الملتحقين منهم ببرنامج المعاملات المالية والتجارية %٩٢,٥٣ من إجمالي عدد الدارسين، بينما تأتي نسبة الدارسين في برنامج استصلاح الأراضي الصحراوية في المرتبة الثانية، وهو ما يوضحه جدول رقم (3)

جدول (3)

عدد الدارسين ببرنامجي التعليم المفتوح بجامعة القاهرة

البرنامج	العدد	%
المعاملات المالية والتجارية	12332	%92.53
استصلاح الأراضي الصحراوية	995	%7.47
الإجمالي	13327	

أما من حيث مؤهلات الدارسين فهناك خمس فئات هي:

- أ - الحاصلون على مؤهل عالي، ويصل عددهم إلى ٤٦ دارسا
 - ب الحاصلون على مؤهل فوق المتوسط، ويصل عددهم إلى ١٠٣٨ دارسا
 - ج -الحاصلون على مؤهل متوسط، و يصل عددهم إلى ٦٠٣٨ دارسا
 - د - الحاصلون على الثانوية العامة، ويصل عددهم إلى ٥٩٠١ دارسا.
 - هـ - الحاصلون على مؤهل يعادل الثانوية، ويصل عددهم إلى ٣٠٤ دارسا
- ويلاحظ أن الحاصلين على مؤهلات متوسطة يمثلون أعلى نسبة من الملتحقين ببرنامج التعليم المفتوح مستهدفين الحصول على شهادة التخرج في التعليم الجامعي، وهو ما يفسر الإرتفاع في

النسبة العامة للملتحقين ببرنامج المعاملات المالية والتجارية، ويشير الجدول التالى إلى نسب الدارسين بالتعليم المفتوح تبعاً للمؤهل

جدول رقم (٤)

توزيع نسب الدارسين تبعاً للمؤهل الدراسي

المؤهل	العدد	%	الترتيب
ثانوية فنية	6038	45.31%	الاول
ثانويه عامه	5901	44.28%	الثانية
فوق المتوسط	1038	7.79%	الثالثة
شهادة معادلة للثانوية	304	2.28%	الرابعة
مؤهل على	46	34.00%	الخامسة
الإجمالي	13327		

ويلاحظ ضالة نسبة الحاصلين على مؤهلات عالية من اجمالي عدد الملتحقين بالبرنامج حيث لم تتجاوز ٤.٠% بينما تتحسن نسبيا نسبة الحاصلين على الشهادات المعادلة، وقد يرجع ذلك إلى أحد أمرين – أو كليهما - طبيعة مؤهلات الحاصلين عليها حيث تتسع أمامهم فرص العمل والاختيار، أو محدودية البرامج المتاحة فى نظام التعليم المفتوح بجامعة القاهرة

وهناك ثمانية أنواع من المؤهلات المتوسطة يأتي على قمتها الحاصلون على دبلوم تجارة،
ويوضح
الجدول التالي أنواع هذه الدبلومات

جدول (٥)

أنواع الدبلومات الفنية، ونسبهم المئوية من إجمالي خريجي المدارس الفنية

المعهد الفنى	العدد	%
دبلوم تجارة	4097	67.85%
دبلوم صناعى	1404	23.25%
دبلوم زراعة	201	3.33%
دبلوم سياحة وفنادق	159	2.63%
دبلوم فندقية	86	1.42%
دبلوم تلمذة صناعية	65	1.08%
معهد سالزيان	14	0.23%
دبلوم فنى بنات	12	0.21%
الاجمالى	6038	100.00%

ويبدو أن فتح القبول بنظام الانتساب الموجه كان له أثره السلبي على نسبة الملتحقين ببرامج التعليم المفتوح وهو ما يشير إليه الجدول التالي

جدول (٦)

أعداد الطلاب المقيدون بالمستوى الأول فى برامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة والاسكندرية خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بالأعداد التي قبلت بالانتساب الموجه عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣

برنامج الانتساب الموجه	مجموع عدد الطلاب المقيدون ببرنامج التعليم المفتوح				
	المجموع	جامعة الاسكندرية	جامعة القاهرة		
		برنامج المال والاعمال	المجموع	برنامج استصلاح الاراضى	برنامج المعاملات المالية

20368	713	185	528	46	482
-------	-----	-----	-----	----	-----

يشير الجدول السابق إلى أن عدد المقبولين بنظام الانتساب الموجه يقترب من ثلاثة أضعاف عدد المقبولين ببرامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة والإسكندرية مجتمعين، وأكثر البرامج انخفاضا في أعداد المقبولين برنامج استصلاح الأراضي بجامعة القاهرة وكما ذكر سابقا أن نظام الانتساب الموجه صدر مقترنا بنفس القرار الذي قيد نظام القبول بنظام التعليم المفتوح: وهو ما يعنى أن الهدف من إقرار هذا النظام هو تحجيم عدد المقبولين بنظام التعليم الجامعي المفتوح

7 - الوسائط التعليمية

تعددت الوسائط التعليمية التي تستخدمها مراكز التعليم المفتوح في الجامعات المصرية المنفذة لهذه البرامج وهي كما يلي

أ - **المطبوعات:** وتشمل الكتب المعدة خصيصاً لبرامج التعليم المفتوح ويقوم بإعدادها أكثر من عضوين من هيئة التدريس القائمين بالعملية التعليمية في التعليم المفتوح، كذلك هناك المطبوعات والنشرات التي يتم متابعة الدارسين بها من خلال المراكز، فضلا عن الإعلان عن البرامج بوسائل الإعلام المختلفة

ب - **التسجيلات المسموعة:** وهي عبارة عن شرائط "كاسيت" ترتبط بكل مقرر، وقد اقتصر محتوى هذه الشرائط في البداية على مجرد التعريف بموضوعات المقرر

ج - **التسجيلات المسموعة والمرئية:** ويقصد بها " شرائط الفيديو كاسيت وهي لا تقف عند حدود المحاضرات المسجلة، وإنما تتناول بعض الجوانب التطبيقية الخاصة ببرنامج كلية الزراعة على وجه التحديد

وبخلاف ما سبق لا توجد وسائط أخرى مستخدمة في مراكز التعليم المفتوح بالجامعات التي قامت بتنفيذ برامجها وفقا لهذا النظام خاصة في برنامج "اقتصاديات وإدارة المشروعات" بكلية التجارة في جامعة أسيوط؛ حيث ضعفت الاشارات التي تبين أنواع الوسائط المستخدمة في هذا البرنامج، هذا بالرغم من أن هذه الوسائط ضرورية لجميع مؤسسات التعليم المفتوح لاعتماد فلسفة هذا التعليم على هذه الوسائط بصفة أساسية.

وفى ضوء ما سبق عرضه من الخبرات الأجنبية، يتبين تعدد الوسائط المستخدمة وتنوعها، منها وسائل البريد بأنواعها والتليفون التعليمى والبث الإذاعي والتليفزيونى، بالإضافة إلى ما تقوم به بعض هذه المؤسسات من إعداد حقائب خاصة بالتجارب العملية يمكن للدارس أن يجربها بنفسه كالجامعة المفتوحة، وجامعة كل شخص " مع التأكيد على أن هذه الوسائط جميعا متكاملة لا يغنى أي منها عن الآخر، فالبرامج الإذاعية والتليفزيونية لا تشرح الكتاب المدرسى، لكنها تكمله، والكتاب وحده بالتالى لا يفيد دون الاهتمام بالوسائط الأخرى.

ومع ذلك يلاحظ خلو برامج التعليم الجامعى المفتوح في مصر من هذه الوسائط، حيث لا توجد أي برامج تعليمية تبث تليفزيونيا أو إذاعيا، ومن ناحية أخرى فقد يواجه الدارسون مشكلة عدم وجود أجهزة فيديو خاصة بهم في منازلهم لمشاهدة أشرطة الفيديو (أو الحاسب الآلى " كمبيوتر") خاصة بهم في منازلهم لمشاهدة أشرطة الفيديو التي توزع عليهم مع الكتب المقررة

-المراكز الدراسية:

أنشئت هذه المراكز بالكليات التي قامت بإعداد برامج التعليم المفتوح وتنفيذها، باستثناء جامعة القاهرة التي قامت بعد ذلك بتجهيز مبنى مستقل كمركز للتعليم المفتوح مزود بقاعات للمحاضرات واللقاءات والاستماع ومكتبة فيلمية، كذلك تشير وثائق مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة إلى قيامها بتحديد خمسة مراكز بمثابة أماكن لتجمعات الدارسين لتقديم أوراق القبول، وحضور اللقاءات الدورية، وأداء الامتحانات فكان هناك مركزان لتجمع الدارسين بشمال الدلتا وجنوبها، ومركزان آخران للدارسين بشمال الصعيد وجنوبه ثم مركزاً خامساً لتجمع الدارسين من القناة وسيناء¹

وقد تقلص عدد هذه المراكز الإقليمية في الوثائق التالية لمركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة؛ حيث أشير إلى وجود ثلاثة مراكز إقليمية فقط على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى المركز الرئيسى ؛ وهي:

- 1 - المركز الاقليمى بالزقازيق ومقره الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
- 2 - المركز الاقليمى بطنطا ومقره أكاديمية السادات، ويذكر أن قاعات الأكاديمية لم تستوعب أعداد الدارسين ؛ لذا تم نقل مكان الدراسة إلى إحدى مدرجات كلية التجارة بجامعة طنطا.

¹ جامعة القاهرة: التعليم الجامعى المفتوح، مرجع سابق، ص ص ٩-٨

3 - المركز الإقليمي ببورسعيد ومقره أكاديمية السادات¹

وحاول مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة تغطية جميع مناطق الجمهورية بهذه المراكز في ظل ضعف الإشارات التي توضح - بالنفي أو بالاثبات - المقار الفرعية لمركزى التعليم المفتوح بجامعتي الاسكندرية وأسيوط، وهذا الاتجاه يدل على عدم وجود سياسة واحدة لمراكز التعليم المفتوح بالجامعات المصرية فضلاً عن صعوبة التصور في تقسيم الجمهورية إلى خمس أو ست مراكز تعليمية لتقوم بخدمة الدارسين في كافة الأنحاء، ويوضح الجدول التالى قيام جامعة القاهرة بمحاولة تغطية جميع مناطق الجمهورية. .

جدول (٧)

المراكز الدراسية للتعليم المفتوح بجامعة القاهرة، ونسب الدارسين بها
في نهاية الفصل الدراسي الثاني (سبتمبر ٩١ /يناير ١٩٩٢)

م	اسم المركز	القائمون على التدريس	المحافظات التى يخدمها	عدد	%
1	المركز الرئيسى للتعليم المفتوح بجوار جامعة القاهرة	اعضاء هيئة التدريس من كلية التجارة وكلية الزراعة بجامعة القاهرة	منطقة القاهرة الكبرى	428	32.30%
2	المركز الاقليمى بطنطا باكاديمية السادات للعلوم الادارية	اعضاء هيئة التدريس من اكاديمية السادات وكلية تجارة قناه السويس	الغربية - الدقهلية -اسكندرية - مطروح - القليوبية - المنوفية - كفر الشيخ	329	29.50%
3	المركز الاقليمى ببورسعيد باكاديمية السادات للعلوم الادارية	اعضاء هيئة التدريس من كلية التجارة جامعة طنطا	بور سعيد - دمياط - شمال سيناء - الدقهلية	249	18.80%
4	المركز الاقليمى بالزقازيق بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة بمديرية التنظيم والادارة	اعضاء هيئة التدريس من كلية التجارة جامعة القاهرة		258	19.04%
	المجموع			1327	100.00%

ثمة ملاحظات على الجدول السابق:

¹جامعة القاهرة: دليل نظم التعليم المفتوح، مرجع سابق، ص ص ١٤٠ - ١٤٢

أ - أن الثقل الأكبر بهذه المراكز بالمركز الرئيسي للتعليم المفتوح ؛ حيث يقوم بخدمة العدد الأكبر من الدارسين فتبلغ النسبة %٣٢ من مجموع الدارسين بجميع المراكز، وترجع تلك الكثافة العددية إلى التمرکز السكاني الشديد بمحافظات القاهرة الكبرى فضلاً عن قيام المركز بفتح القبول أمام الدارسين العرب والأجانب

ب- وبالنسبة للمركز الإقليمي بطناً فتقرب نسبة الدارسين به من %٣٠ من إجمالي الملتحقين بنظام التعليم المفتوح بجامعة القاهرة، ويقوم المركز بخدمة الدارسين من سبع محافظات يقع بعضها على مسافة تزيد على ستمائة كيلو متر من هذا المركز، مما يكلف الدارس الوقت والجهد والمال في ظل ضعف وسائل الاتصال المستخدمة في البرنامج

ج- أما المركز الإقليمي ببورسعيد فيقترب نسبة الدارسين من %١٩ من إجمالي عدد الملتحقين، وهو يشارك المركز السابق في قيامه بمد الخدمة إلى مناطق بعيدة كالمسافة بين مقر المركز ببورسعيد ومنطقة شمال سيناء

د - ويأتى المركز الإقليمي بالزقازيق بالمرتبة الأخيرة: وليس هناك دلالات عن المناطق التي يخدمها، وإن كان من المفترض قيامه بخدمة الدارسين بمحافظة الشرقية، وتقرب نسبة الدارسين به من المركز السابق حيث تبلغ %١٩.٤٤ من إجمالي عدد الدارسين

هـ - تتعلق هذه الملاحظة بضعف الإمكانيات المادية وندرة الكفاءات البشرية حيث لجوء المراكز إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات القريبة منها، بالرغم من غموض طبيعة التأهيل الذي مر به أولئك للقيام بواجباتهم في التعليم المفتوح من حيث إعداد المادة العلمية وتوظيف وسائله واستخدام الوسائل التعليمية في اللقاءات والمحاضرات، والقيام بالإرشاد الأكاديمي.

وبمقارنة ذلك مع ما سبق عرضه من الخبرات الأجنبية خاصة لجامعة كل شخص يلاحظ قيام إدارة الجامعة باختيار أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم بالإعلان عن حاجتها إلى أعضاء بوسائل الإعلام أو بالاتصال بالجامعات الأخرى لترشيح من ترى صلاحيتهم للعمل بهذه الجامعة؛ حيث يتم الاختيار من بين المتقدمين، ثم تعقد للمرشحين منهم برنامج تدريبي مدته خمسة أسابيع وبلغت نسبة النجاح في أحد هذه الدورات سبعة من اثنين وعشرين مرشح والذين اختيروا من خمسمائة فرد، وكان أساس الاختيار النجاح في برنامج الإعداد والتدريب فقط¹

كذلك من الخبرات الأجنبية في إنشاء مراكز دراسية للتعليم المفتوح ما قامت به الجامعة البريطانية المفتوحة من تقسيم المملكة المتحدة إلى ثلاثة عشر منطقة كل إدارة لها مدير إقليمي

¹ أحمد اسماعيل حجي: التعليم الجامعي المفتوح، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ - ١٨١

ويتبعها مائتين وخمسين مركزاً إقليمياً في أنحاء البلاد بهدف توفير الحد الأدنى من التوجيه العلمي للطلاب في فترات دراسية محدودة على أيدي أساتذة متخصصين، وتمكين الطلاب من الالتقاء في مراكز تجمعات معينة¹، وعلى النقيض من ذلك تماماً لم يزد عدد مراكز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة عن أربعة مراكز تخدم أكثر من خمسة عشر محافظة في مصر اما من ناحية المقيدون بالبرنامج بجامعة القاهرة، الذين تخدمهم المراكز فإن عددهم قد توقف عند ١٣٢٧ دارساً فقط، مع ملاحظة تضائل هذا العدد كثيراً بعد تطبيق نظام الانتساب الموجه وطبيعى أن يترتب على ذلك ارتفاع تكلفة البرنامج، ومن ثم ارتفاع تكلفة الدارس وزيادة المصروفات وقد أثار الدارسون عدداً من المشكلات في بداية تنفيذ برامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة يمكن بلورتها في النقاط التالية:²

١ - مشكلات تتعلق بمفهوم التعليم المفتوح ونظامه لدى الطلاب من ذلك تكرار الشكوى من قلة المحاضرات وعدم استمرارها، والمطالبة بدور ثان في مواد الرسوب، وأيضاً المطالبة بزيادة ساعات المحاضرات، والاهتمام بأن يكون هناك دروس تقوية وهو ما قيل أن ذلك سيتم تنظيمه بعد .

2 - مشكلات متعلقة بتنظيم جدول اللقاءات وأوقاتها نتيجة لعدم وجود مبنى للتعليم المفتوح وارتباط القاعات الخاصة بهذه اللقاءات بجدول محاضرات التعليم التقليدي؛ الأمر الذي يتطلب التنسيق مع الكليات المعنية

3 - مشكلات تتعلق بتأخر الكتب الخاصة بالمقررات الدراسية، بالرغم من بدء الدراسة وعدم وجود ملخصات في الكتب التي تم طباعتها

4 - أن الشرائط المسجل عليها المادة الدراسية لا تحتوى إلا على عناوين للمحاضرات أو الموضوعات فقط.

5 - عدم وجود قنوات يتم من خلالها الانتقال أو التحويل بين نظم التعليم المفتوح في الجامعات المطبق لهذا النظام أو التحويل من التعليم المفتوح إلى التعليم التقليدي حتى في حالة حصول الدارس على تقدير امتياز أو جيد جداً

وبصفة عامة فإن مشكلات الطلاب وشكاواهم تعكس السرعة التي تم بها تنفيذ برامج التعليم المفتوح في الجامعات المصرية بدون إعداد مسبق .

¹ المرجع السابق، ص ١٢٦

² نشرة التعليم المفتوح: لقاء الدارسين مع أ د / على السلمي مدير مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة، في مارس ١٩٩٢

الفهرس

8	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
9	إطار مفاهيم الدراسة
19	مشكلة الدراسة:
20	حدود الدراسة:
21	الدراسات السابقة:
21	أولا: دراسات مرتبطة بنشأة التعليم الجامعي وتطوره:
26	ثانيا - دراسات مرتبطة بأشكال تطوير التعليم الجامعي وتجديده
40	أهمية الدراسة:
41	منهج الدراسة ومصادرها:
41	فصول الدراسة:
42	الفصل الثاني التعليم الجامعي
43	الفصل الثاني التعليم الجامعي
43	نشأة التعليم الجامعي وتطوره
51	فلسفة التعليم الجامعي
51	أولاً: الفلسفة التقليدية:

53.....	ثانيا: الفلسفة التجديدية:
56.....	أهداف التعليم الجامعي المعاصر ووظائفه:
60.....	هياكل التعليم الجامعي وأنماطه
	نماذج في تطوير التعليم الجامعي وأشكاله : ويرصد الباحث أهم الأشكال التي أسفرت عنها مجهودات
64.....	تطوير التعليم الجامعي فيما يلي:
64.....	1- الجامعات الشاملة Comprehensive Universities
65.....	2 -الجامعات المفتوحة
66.....	3-الجامعات النوعية Specific Universities المتخصصة والتكنولوجية
67.....	4 - جامعات الدراسات العليا:
68.....	أكاديمية العلوم التربوية بروسيا الاتحادية:
72.....	5 - ربط الجامعات بالمشروعات الاستثمارية
75.....	6 -الاتجاه البيئي في الدراسة Interdisciplinary
76.....	7 - الترابط الدولي بين الجامعات
78.....	العوامل التي وقفت وراء جهود تطوير التعليم الجامعي
78.....	1 - التوجه نحو الديمقراطية:
81.....	2 - الاخذ بالتنمية الشاملة
87.....	العلاقات الدولية بين التعاون والسيطرة
93.....	٤ -ثورة العلم والتكنولوجيا:

98.....	الفصل الثالث
98.....	التعليم الجامعي في مصر
98.....	نشأته - أهدافه - مجهودات تطويره
98.....	الفصل الثالث
98.....	التعليم الجامعي في مصر
98.....	نشأته وأهدافه ومجهودات تطويره
99.....	نشأة التعليم الجامعي
	أهداف التعليم الجامعي : تحددت أهداف التعليم الجامعي - في ضوء القانون الأخير لتنظيم الجامعات
101.....	فيما يلي:
104.....	أشكال التطوير
104.....	أولاً: في مجال إعداد الاختصاصيين أو القوي البشرية المؤهلة:
104.....	-التوسع النسبي في التعليم الجامعي
106.....	٢ -إنشاء الجامعات الإقليمية
108.....	٣ - إنشاء جامعة حلوان ١٩٧٥ جامعة تكنولوجية
111.....	4 - التعليم الجامعي المفتوح:
111.....	ثانياً: في مجال الدراسات العليا والبحوث العلمية: التالية:
112.....	١ - انشاء تخصصات علمية جديدة وتمثل ذلك فيما يلي:
112.....	٢ -الشبكة القومية للمعلومات:

شبكات المناطق المحلية المتصلة بالشبكة القومية للجامعات:	114
٣ - التعاون الدولي والإقليمي:	115
ثالثا: في مجال ترقية البيئة والمجتمع	116
1 -الوحدات ذات الطابع الخاص:	117
2 - انشاء وظيفة نائب رئيس جامعة لشئون البيئة والمجتمع:*	117
3 - إنشاء جامعة قناة السويس كجامعة بيئية ⁽²⁾	117
معوقات التطوير	119
الفصل الرابع مجهودات التطوير	123
في الوظيفة التعليمية للجامعة	123
الفصل الرابع التعليم الجامعي المفتوح	124
أولا: أصول التعليم المفتوح:	124
ثانيا: التعليم الجامعي المفتوح في مصر ومجهودات تطويره:	124
1 - مفهوم التعليم المفتوح:	126
التعريف الاصطلاحي:	127
٢- نبذة تاريخية	132
3 - الأسس النظرية	135
4 - ضرورة التجديد التربوي	136
5 - خبرات أجنبية في التعليم الجامعي المفتوح:	139

149	ثانيا: التعليم الجامعي المفتوح في مصر
149	1 - النشأة
171	3 - إدارة التعليم المفتوح
174	4 - سياسة القبول:-
181	٦ -فئات الدارسين
186	7 - الوسائط التعليمية

وهنا نهاية الكتاب الأول من الدراسة ، وننصح لتكتمل ملامح الجامعات المصرية خصوصاً في تفسير نتائج هذا الجزء من الوظيفة التعليمية للجامعة ، بجانب وظيفتها في تنمية البيئة والالتقاء بالمجتمع بجانب وظيفتها البحثية عبر مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية سيكون في الكتاب الثاني إن شاء الله.....

انتهى هذا الجزء بحمد الله وتوفيقه

نصر الدين شهاب

**كم لديك من السطور الجميلة التى أخذت
منك الكثير من المجهود والاعتناء
لكى تكون أفضل ما يمكن لتعبر بها عن شعور
داخلى لم تستطع أن تشاركه مع أحد غيرك.**

**مهما كانت سطورك
قصص... روايات... أشعار... مقالات
باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية**

**تواصل معنا
لتشارك سطورك مع العالم**

٠١١٢٢٣٨٠٤٤٣